

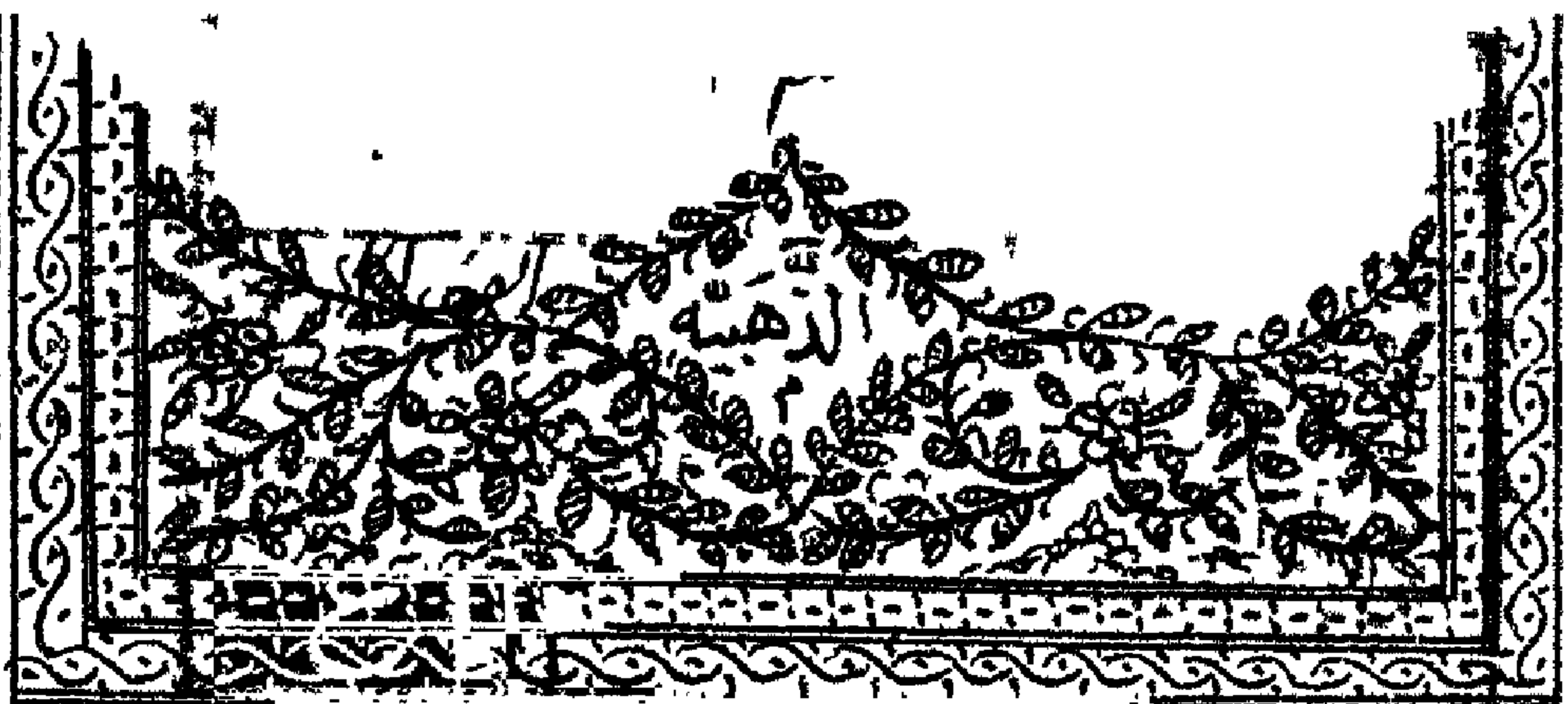


2024  
S/A









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله رب العالمين \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله  
وأصحابه والتابعين \* صلاة وسلاما دائمين إلى يوم الدين \*  
وبعد فبقول مصطفى الذهبي الشافعي هذه رسالة جمعت  
فيها ما كتبه على بعض مسائل من المنهاج مشهور بعضها بالدقة  
وعنونت عن كل واحدة بمسئلة وان اشتملت على مسائل  
بل قد يستقصي الباب كما سيأتي في الاعتكاف فنقول وبالله التوفيق  
(مسئلة) \* تركة التسمية على المكروه لذاته كالبصم ونحوه  
على المحرم لذاته كالخنبل قيل فيه بالكفر وتحت في المحظور لغاظه  
كالشمس والمغصوب اذا عوارض لا تغير آثار الحكم الاصل  
لأنه يؤخذ أن الأباحة العارضة للمحظور لذاته لا تغير حكم  
لتسمية عليه وقيل تركة التسمية على مطلق مكروه ومطلق محرر وقيل غيرهما  
(مسئلة) \* الاجتهاد في الاواني وهي من المشهور بالدقة  
قول الشافعي هذه مسئلة المنهاج التي حاصلة ان قوله وهذه هي  
صورة ما اذا لم يبق من الاول بقية وتغير ظنه هي مسئلة المنهاج  
لذكره الخلاف فيها لا صورة ما اذا بقي من الاول بقية وتغير  
ظنه فانها ليس فيها هذا الخلاف الا ان حملت على ما قاله الشافعي  
فلا يرد ما اوردته الشافعية من ان عبارة الشافعي انه لا خلاف  
في هذه الصورة وليس كذلك بل فيها الخلاف وان اختلف الترجيح  
ووجه عدم وروده كما اشرنا له ان الخلاف المنفي عنها هو خلاف

المذكور في المنهاج لا مطلق خلاف على أنه قد لا يكون فيها خلاف  
من حيث الاعادة كما ستعلمه وعبارة المنهاج فان تركه اى الاناء  
الآخر بلا اراقة وتغير ظنه لم يعمل بالثاني اى من ظن به على التيمم  
بل يتيمم بلا اعادة في الاصح قال شارحوه ومقابل النص يعمل بالثاني  
كما في القبلة ومقابل الاصح يجب الاعادة لوجود مظنون الطهر  
حين الصلاة فان اريق قبلها فلا اعادة جزمها واعتبر هنا وقت  
الصلاة لا وقت التيمم كما اعتبر في ندوة فقهاء الماء مكان الصلاة  
لا مكان التيمم وانما صح التيمم مع اعتقاده بخاتمة اعضائه بالماء  
الاول لعدم يتيقن ذلك هذا ما يتعلق بعبارة المنهاج وقد علمت انها  
انما تناسب صورة ما اذا لم يبق من الاول بقية وحيث تكون المسئلة  
مخرجة على طريقة الرافعي لصحة الاجتهاد فيها عند استفتاء  
بالتعذر في الاستدراء اما على طريقة النووي فلا يصح الاجتهاد  
لعدم التعذر وقتها فيكون الظن الثاني لا غنى فيه من عدم العمل  
بالثاني وبعد الاعادة لفقد علة المقابل ثم فمرة صحة الاجتهاد  
في هذه المسئلة جريان الخلاف والا فالرافعي لا يجوز العمل بالظن  
الثاني كما علمت وهذا ما اشار له الشارح بقوله وهي انما تنافي على طريقة  
الرافعي اما صورة ما اذا بقي من الاول بقية فلا يصح تنزيل  
عبارة المنهاج عليها اذا بقي الماء ان لبطاوة التيمم لوجود ما هو  
ظاهر ببقائه وقيل يصح ولا يجب الاعادة لتعذر اشتغال هذا الماء  
لتعارض الاجتهادين فيه وقيل يجب الاعادة لوجود متيقن الطهر  
حين الصلاة فان زال قبلها يتيقن الطهر ولو بصت شئ من احد  
الاناءين في الآخر فلا اعادة جزمها او اذا اريقا قبل التيمم ازلاعا  
ثم جزمها كما قاله الجلال المحلى وكذا اذا اريق مظنون الطهارة دون  
البقية لا اعادة ايضا جزمها اما عكسه وهو تلف البقية بعد الاجتهاد  
وقبل التيمم مع بقاء مظنون الطهارة فيصح تنزيل عبارة المنهاج عليه

بل هو لاولى كما قاله الشارح تكون المسئلة مخترجة على الباطنين اجتهادا  
 وخارفا وترجيحا خلافا لما قاله الشيخ ثم من انه يجزم في هذه الصورة  
 بعدم الاعادة اخذ اتفاق له المحل اذ قد علمت ان ما قاله المحل فيما اذا  
 اراق الماءين وما هنا فيما اذا اريقت البقية فقط وبينهما فرق واضح  
 لكن اجل من لا يشهد هذا في الاجتهاد ثانيا اما اذا تلف احد الماءين  
 قبل الاجتهاد فعند النوى لا يجتهد في الاناء الباقي بل ينجم ولا  
 يعيد بشرطه وعند الرافعي يجتهد ويعمل باجتهاده اذ لا محذور  
 فان لم يكن ثم تعدد كان نجس احد كثرين متصلين واشتبه لم يجتهد  
 كما رجحه الشنخا و قيل يجتهد اكفاء بالتعدد الصورى فان  
 انفصلا او احدا عن التوب صح الاجتهاد اتفاقا \* (مسئلة) \*  
 حاصل ما قيل في الناقض منه من قبل الانى قيل انه ملثني الشفرين  
 على المنفذ اى مدخل الذكر لاما تحت ولا ما فوق فلا ينقض من خرج  
 البول ولا ما حاذاه من الملتنى ولا البظر قبل الختان ولا محله بعد  
 الختان وقيل ينقض جميع الملتنى لاختصاص ما على المنفذ المذكور  
 كما اشار له الحلال المحلى بحذف قوطم على المنفذ وهذا هو المعتمد بل  
 قال في شالروض ان الاول وهم فينقض من الملتنى المحاذى لمخرج البول  
 لا من المخرج لانه بين الملتنى لامن الملتنى واما البظر فقبل لا ينقض  
 منه لانه لجه كعرف الذك بين الشفرين فليس من الملتنى بل بينه  
 وقيل وهو الراجح انه ينقض منه حال اتصاله لاتصال طرفيه  
 بالشفرين اما من محله بعد قطعه فقبل لا ينقض وبه قال حنبل  
 ونقل عن مرد ايضا واعتمد ستم والبجيري على الخطيب لان محل القطع  
 يلتصق فيصير بين الملتنى لامن الملتنى وقيل ينقض لانه بعض ما كان  
 ينقض قبل القطع وبه قال مرد الكبير في حواشى الروض واعتمد الشيخ  
 سلطان والاجهوى \* (مسئلة) \* شرط الخف ان لا يكون  
 نجس العين كجلد ميتة وان دبغ بعد البس وقبل المسح لفساد اللبس

كما قاله ستم في شرحه وإن يخلو ولو عند المسح عن نجس ولو مغفوا عنه  
 مسحة بالماء ولو لغوامة محل الغرض لأنه بالاختلاط بزوال العفو وقولهم  
 ماء الطهارة ليس اجنبيا محله أن لم يكن بفعل والآثر ولو لقصد  
 طهر الحدث فقط بل وتوسهوا كما قاله ستم وقال الشيخ الشرفاوي  
 بالعفو عند عموم المغفوة عنه كما إذا عم ذرق الطير الطريق ويفرق  
 بينه وبين تكميل المسح على العمامة إذا عمتها النجاسة المغفوة عنها حيث  
 امتنع بأن عنه مندوحة بالاختصاص على الواجب لكن الذي قاله شيخنا  
 هو ما جرى عليه ستم ويفرق بينه وبين ذرق الطير بأنه لا كبر مشقة  
 في تطهير جزء من الخف لمسح عليه وإنما عفى عن مثل ذلك في توب  
 براغيث غسل بقصد إزالة أوساخه للمسقة التي لا يوجد نظيرها  
 هنا أما المغفوة عنه إذا لم يعلم ولم يمسه بالماء بأن مسح الخالي عنه  
 فلا يضروا إن سأل إليه الماء وانتشر لعدم الفعل لا يقال غسل  
 الرجل عن الحدث يتوقف على زوال ما عليها من النجاسة ولو مغفوا عنها  
 فهل لا توقف المسح أيضا على زوالها ولو مغفوا عنها لم نعم لأننا نقول  
 إنما توقف الغسل المذكور على زوال المغفوة عنه لصيرورته بالاختلاط  
 الناسي عن وجوب التعميم غير مغفوة عنه ولا تعميم في المسح فلا محذور  
 في بقائه حتى أخذ ستم من ذلك صحة المسح مع وجود نحو شمع على الرجل  
 يمنع غسلها لا يقال هلا قيل بذلك في غير المغفوة عنه أيضا إذا لم  
 يعلم ومسح الخالي منه ويستتبع به نحو مسح المصحف ثم إذا أراد الصلاة  
 أزاله خصوصاً وعبارة التبصرة تفيد ذلك لأننا نقول الصلاة هي  
 المقص الأصلي فإذا لم يستتبع به لم يصح لا يقال مقتضى ذلك عدم  
 صحته أيضا إذا كان النجس في غير أعضاء الوضوء لأننا نقول صد عنه  
 القياس على الغسل هذا غاية ما يقال وإن يكون سائر محل الغرض فوق  
 بحيث يمنع نفوذ الماء ولو عن قرب ويقوى على التردد فيه المدة  
 المشروعة من غير مدراس في حاجات المسافرين حتى في حق المقيم لأنها

المنضبطة بنحو الحظ والترحال من حين اللبس ولا يكفي من الحدث  
خلاف الحرج الى انتهاء المدة فلو كان في آخر المسح مثلاً ضعيفاً لا يقوى  
على تردد يوم وليلة امتنع المسح لخروج الخفق ح من الصلابة  
ويكفي قوة يوم وليلة حتى في المسافر وقولهم يعتبر فيه قوة ثلاثة  
ايام محله في الابتداء حتى اذا لم يكن فيه ح تلك القوة اقتصر على مسح  
مدة مقيم بشرطه ولا يمسح ما زاد على الراجح وان يلبس بعد تمام الطهر  
من الحدثين ومنه طهر دائم الحدث والتيمم لغرض فقد الماء تحضر  
او غسل معه بعض الاعضاء فاذا لبس كل من دائم الحدث والمتيمم  
بقسمته الخفق بعد طهارتهما المذكورة ثم احداً ومعلوم ان طهارة  
دائم الحدث انما تنقضي بغير حدثه الدائم او بترك الموالاة لغير مصلحة  
الصلوة ثم تومئاً بان تجشم ذوات التيمم المحض المشقة واشتغال الماء  
وان اتم بذلك ومسحاً على الخفق صح ذلك المسح حيث وقع قبل انقضاء  
المدة المشروعة واستباحابه ما كانا يستباحانه بطهر اللبس وذلك  
فرض ونوافل او نوافل فقط فان اراد افرضاً ثانياً وهما بطهر المسح  
جدد دائم الحدث طهرهما كاملاً مع غسل الرجلين وذوات التيمم المحض  
امّا غسل رجله ان تجشم واما التيمم عنهما وذوات التيمم الملقق التيمم  
وغسل الرجلين ان كانت العلة بغيرها والا جدد التيمم فقط  
فان اراد افرضاً ثانياً وقد زال طهر المسح جدد اطرهما كاملاً لا يمسح  
فيه على حسب حالهما هذا اذا دام العذر ومنه في التيمم البرد فان  
زال وهما بطهارة اللبس جدد دائم الحدث وذوات التيمم المحض طهرهما  
كاملاً وذوات التيمم الملقق طهارة ما كان عليهما وما بعده او هما محض  
جدد اطرهما كاملاً لا يمسح للخفق لان لبسه كان على حدثه واكتفى به  
لوجود العذر وقد زال او وهما بطهارة المسح جدد دائم الحدث  
طهرهما كاملاً وذوات التيمم المحض المتجشم غسل رجله وذوات التيمم الملقق  
غسل ما كان عليهما وما بعده ان كان كويطل المسح لما علمت ان اللبس



كان على حدث وموجب اغتفاره قد زال ولهذا لم يكن المستحب  
للفقد الحسنى اذا لبس الخف على هذا التيمم ثم وجد الماء قبل الحدث  
او بعده ان يتوضأ ويمسح عليه لانه ملبوس على حدث ولا موجب  
لاغتفاره وان لا لبس فوق جبهة وان لم تكن مسحاة بان لم  
تأخذ من الصبح شيئا او تجشم المشقة وغسل ما تحتها ثم لبس الخف  
فلا يجوز له اذا احدث ان يتوضأ ويمسح عليه ولو ادخل يده ومسحها  
لاعتناع ممسوح فوق ممسوح ولو بحسب الشان كما علم من خبر  
حجر المنع بما اذا لبس على جبهة المسح ومسحت ولا يصح اللبس  
واستباح به المسح فعلك بهذا الجمع فقل ان تطهر بمسحك والله اعلم  
(مسئلة) يعرف متى كل من الرجل والمرأة بخاصة من خواص  
ثلاثة لا توجد في غيره ولا ينفك هو عنها احداها تدفقها اي خروج  
دفعها ثانيا خروجه بتلذذ وان لم يتدفق لقلته ثالثا ان يكون رجا  
في حال الرطوبة كرجع عجائن الحنطة او الذرة او ربح طلع النخل وفي  
حال الجفاف كرجع بياض البيض الرطب وان لم يتدفق ولم يتلذذ  
بمخروجه كان خرج ما بقي منه بعد الغسل فاذا لم يوجد شيء من هذه  
الخواص لم يكن الخارج منيا ومتى وجدت او وجد واحد منها  
كان الخارج منيا طاهرا ولو على لون الدم العبيط حيث خرج  
من طريقه المعتاد او من غير ماعدا المناقذ الاصلية والمعتاد  
منسد اصالة او عرضا وقد خرج من صلب الرجل وهو فقرات  
ظهره او ترائب المرأة وهي عظام صدرها مستحكما بان يخرج  
لغير علة من مرض وغيره فان اختل قيد من ذلك لم يعط الخارج  
حكم المنى وذلك بان خرج من المناقذ الاصلية او من غيرها والمعتاد  
منفتح او منسد عرضا وخرج من غير صلب الرجل وترائب المرأة  
او من احدهما ولم يكن الخارج مستحكما ومنه ان يخرج على لون  
الدم لاحاله الخروج على علة وقال ستم الاستحكام شرط في غير الطهر

المعتاد ولو في الاستعداد الاصلى وهو مخالف لقياس ما تقدم في نواقض الوضوء  
وهم قد رجحوا قياس ما هنا على ما تقدم في النواقض في جميع الاحكام فليكن الرابع  
هو ما ذكرناه اولاً من جعل المنفعة في الاستعداد الاصلى كالمعتاد لا بشرط فيه (الحكم)  
فافهم فان شكك في شيء خرج منه هل منى او مذى مثلاً فقبل بجهده  
ويغسل بقية منى اجتهاده وقيل يحيط فيغتسل ويتوضأ ولا يلزمه غسل ما اصابه  
ذكر الخارج من بدنه او ثوبه لعدم التحسب بالشك ويكفي في الاحتياط الجمع بين الوضوء  
والغسل وقيل وهو الرابع يتخير فباخذ بما يشتهي وان ترجع عنده الطرف الآخر  
فان اختار انه منى اغسل وان اختار انه مذى توضأ وغسل ما اصابه  
بدناً او ثوباً عملاً باختياره فلا بد انه لا نجس مع الشك لانه محله عالم يكن ثم اختيار  
كما تقدم في قول الاحتياط اما اذا كان ثم اختيار كما هنا فالعمل بمقتضاه يعني  
بالنسبة لمن خرج منه الخارج لا غيره فلا يلزمه غسل ما اصابه ولو اختار هو ومن  
خرج منه الخارج انه مذى لانا لا نجس بالشك واختيار من لم يخرج منه الخارج  
لا عبرة به لانه لا يلزمه اختياراً خاصاً لا يشترى على غيره بل هو خاص به وعلى  
هذا لا يصح لمن خرج منه الخارج المذكور ان يقتدى بمن اصابه منه شيء ولم يغسله  
دون عكسه وهو كذلك كما صرح به ثم آخر ثم اذا تبين ما يوافق ما اختاره  
وقد فعل مقتضاه كفى ولا تجب اعادته لانه فعله على انه واجب عليه بمقتضى  
اختياره فهو جازم بالنية وبهذا فارق طهارة الاحتياط واذا تبين خلاف  
ما اختاره فعل بمقتضى ما تبين فان كان اختار اولاً انه مذى وتوضأ ثم  
تبين انه منى تحم غسل بدنه وكفاه الوضوء السابق في رفع الجنابة عن ماعد  
الرجس من بقية اعضاء الوضوء ويكون من قبيل نية غير ما عليه غلطاً وان كان  
اختار اولاً انه منى واغتسل بالانغماس او بالصب مرتباً بين اعضاء الوضوء  
ثم تبين انه مذى كفاه ما مضى عن الوضوء لوجود الترتيب فيه حقيقة او تعديلاً  
ونية الجنابة وقعت غلطاً وان كان اغتسل بالصب ولم يرتب لم يرتفع الاحتياط  
وبه وكذا الحكم فيما اذا اختار احد الامرين وفعل مقتضاه ثم رجع واختار  
الآخر وقلنا له ذلك وهو الرابع فانه يعمل بمقتضى الثانى ويجرى فيه ما تقدم

لكن لا ينطّل هنا ما قصتي من نحو صلاة وطواف لانه ما وقع شيئاً لا يؤثر فيه  
الاختيار الاخر قياساً على تغير الاجتهاد والماء الذي استعماله في اختياره  
الاول محكوم باستعماله لانه رفع حدّاً يقيان الا في صورة ما اذا تمسك  
بالصّبة ولم يرتب ثم اختار المذنب فان ماء فاعدا الوجه ينقطع عنه الحكم  
بالاستعمال بمجرد اختياره الثاني فانه من اثره عالم يمكن قد يصلح مثلاً ذلك  
الغسل والا تقرر له حكم الاستعمال ولا ينقطع وعلى هذا ينزل كلام ستم  
\* (مسئلة في تنقل المسافر) للمسافر ما شياً او راكباً ولو سافر قصيراً  
كخويل مع باقي شروط الترخّص من مجاوزة نحو السور وان لم يستمر مسافراً  
عرفاً على الراجح وقصد مقصداً يجوز فيها الترخّص بان يقصد قطعها وان لم يقصد  
محللاً معيّناً ودوام السفر بان لا ينوي إنشاء الطريق اقامة فاطعة ولم يصل  
الى المقصد القاطع وجواز السفر ولم يكرها وعلى رتبة مفضولة لانه بعض  
بالسفر ان ينقل ولو بمنزلة الماتام ولو نحو عيد وكحد نفاوة متوجّهاً بوجهه  
اذ هو المحبب منها مذهب مقصده والتمع المشي فمقري اذ الركوب مقبولاً كونه  
سلك غير طريق المقصد ولو بلا حاجة والمراد بصوب المقصد جهته فلا يضّر  
الا تخاف عن العين ولو بلا حاجة وكذا عن الجهة لا تعطى الطريق ولو خورجة  
او غبار وكذا اذا غلبت الدابة او انخرق ناساً او عاهلاً ان عاد عن قرب  
ويستجد لله في النسيان عند حجر لكثرة وقوعه فيكون مستثنى من قاعدة ما ينطّل  
عمله يستجد لله وان لم يعد عن قرب او انخرق عامداً لانه في غير فاعر من نحو الزحمة  
بطلت صلاته وان عرفه غيره فها وعاد عن قرب لندرة الاكراه في ذلك وكذا  
تبطل اذا انخرق الدابة لغفلته عنها واره عاد عن قرب كما استوجبه في الركوب  
نسبته للثقة \* **تنبيه** قالوا اذا عني بالعود الى وطنه وهو الصلابة  
انخرق اليه فوراً واتم الصلاة وعلى قياسه اذا عني له مقصد آخر فاجبه ثم  
المشي يلزمه التوجه للقبلة في تحرّكه لا عندية الزيادة وفي ركوعه وسجوده جلوسه  
بين السجدين مع الاستمرار في التحريم لقدره وفي السجود حيث لا عذر كما بان في سجدة  
الركوع فله المشي فيه مستقبلاً والجلوس بين السجدين فله المشي فيه مستقبلاً وخفا او شوا



لانه لم يحدث فيها قياما فان كان عذركوكل الطريق فله المضي مستقبلا موقفا  
 في السجود وقائما في الجلوس فالاستقبال في هذه الاركان لازم بمنتهى التنقل  
 بدون وان لم يشهد كناية عليه ثم اخذ من اطلاقهم وكذا الاستقرار في التحريم كما  
 علم بخلاف غيره على ما مر اما القيام والاعتدال والتشهد واستسجد فلهما المضي  
 صوب مقصده وان سجد الاستقبال والاستقرار والراكب على نحو قبته مما لا  
 يسهل فيه الاستقبال في جميع الصلاة ولا اتمام الاركان يلزمه الاستقبال في  
 تحريمه ولو سار ان سهل لا في غيره وان سهل ويومى بالركوع والسجود ولا يلزمه  
 وضع الجبهة على القبة ولا المبالغة في الانحناء وان سهل كما يلزم ان يكون  
 السجود اخفض الا ان اتى فيها باكمل ركوع القاعد وقد عجز عن الزيادة ولا  
 يكلف ان يقتصر في الركوع على اقله ويجعل الزائد للسجود واذا وقف الماشي  
 او الراكب اثناء الصلاة لغير نحو استراحة مما يقل زحمته بحيث لا يقطع تواصل  
 الشريعة قائمتها وهو واقف مستقبلا القبلة ويلزم الماشي اتمام الاركان  
 لسهولة عليه بخلاف الراكب ولا يكلف النزول فان سار قبل تمام الصلاة  
 لغير حاجة كسر الرفقة بطلت فاليوا وكذا تبطل الصلاة بالوثبة الفاحشة  
 والفعل الكثرة المنوالية كالعدو وتحريك الرجل فوق الدابة اللاحقة وان لم  
 تنطلق بالسفر كالعدو خلف صيده ونحو بول الدابة وكذا بوطئها او وطئ  
 حائضه غير معفو عنها وان غمت الطريق ان تعذر ذلك او كانت نجاسة رطبة  
 ولو ذرق طير لانه مع الرطوبة غير معفو عنه او بياسته ولم يفارقها حاله وحمل  
 البطلان بذلك في الراكب ان عدا حاملة المتصل بنحس ولو بواسطة كان يكون  
 زفاد الدابة بغيره فتميز اقا الراكب بمقد من سفينة ونحو هودج مما هو مظنة  
 لسهولة واجبات الصلاة فيه فحكم على ما في اروض وكشف النقاب انه ان  
 سهل عليه الا تبار واجبات الصلاة كلها لرفه ذلك والالم ينقل بدون نظرا  
 للخطئة وحمل على ما في مروي وانحواشي انه ان سهل عليه التوجه في جميع  
 الصلاة واطام الاركان كلها او بعضا مخصوصا وهو الركوع والسجود كما اقم  
 حاشية الحنابلة لرفه ذلك والالم ينقل بدون نظرا للخطئة مع الاكتفاء

بسهولة البعض المخصوص وحكمه على ما في المنهج والمنهاج انه انه سهل على  
التوجه المذكور وانما تمام المذكور لزومه ذلك والاشغال كراكب القتب فلا يلزمه  
سواء التوجه في التجرم ان سهل هذا في غير الملاصق وهو من له دخل في السفينة  
ولو احدى الركاب اقام هو وحده مسير الدابة فلا يلزمها سوى التوجه في التجرم  
ان سهل بل عبارة المنهج تفيد عدم اللزوم مطلقا ونصها فان سهل توجه راكب  
غير ملاصق بمركب وانما ان كان ركابا لزومه والا فلا يلزمه لا توجه في تحريمه ان سهل  
فما قبل الا في الموضعين وما بعد مفروض في راكب المركب غير الملاصق فاقادت بالمنطوق  
وبالمفهوم ما علمت في المسئلان وهو المناسب لمقتضى الرخصة ومن ثم جرى عليه  
بعض شراح المنهاج مؤيداً له كما افاده حجة فحمل بعضهم ما بعد الا على راكب غير المركب  
كالقتب خروج عن الموضع ومخالفة لما نفى فيه الرخصة فتدبر وحمل معنى الصلاة  
في راكب نحو الهودج اذا كانت الدابة واقفة او زحاما بيد صبي غيره ولا يكفي  
كونها مغطاة على ما رجحوه وذلك لثلاث ينسب الشبر للراكب فلا يكون مستقراً  
كراكب السفينة فان عركتها سواء كانت سائرة او موطاة بجانب البحر ليست  
مستوية للراكب وهذا اذا لم يصير راكب الهودج كراكب القتب على ما علمت شيخنا السلام  
والا فلا اشترط فسخ الصلاة ولو كانت سائرة والزحاما بيد الراكب او على  
غاربها لان الاستقرار ليس بشرط اقام الغرض ولو معاداً او صلاة صبي  
او مندوراً او صلاة جازة فيصح في السفينة ولو سائرة وفي الهودج كذلك  
بشرط السابق ان اجتمعت الصلاة الشرط كلها والاركان كلها نعم يعمل  
بمقتضى الاعذار العاقبة بلا اعادة كما اذا انخرقت السفينة عن القبلة فانه يعود  
للقبلة فوراً ولا اعادة ويسجد للشهو وكذا اذا دارت رأسه لدوران السفينة  
فله الصلاة من جلوس ولا اعادة اقام الاعذار النادرة كزحمة منقعة القدام  
فيصلي من جلوس ويجيد والله اعلم (مسئلة في مراتب القبلة) حاملي  
ذلك انه اذا لم يكن بينه وبين الكعبة حائل بحق وجب عليها بنفسه اقامتها  
او لمسها واخبار عدد تواتر فان كان حائل كذلك ومنه الارواح في نحو عجي جازان  
بحبر العدل ولو في الرواية انه يشاهد الكعبة والمحراب المعتمد والقطب وان رأى المحراب

هبتوا عكذا فان تعارضت هذه الاخبار رتب كذلك فروية القطب مقدمة  
 على روية الجرح لا احتمال فيهم او تحيزهم فان لم يجد من يحزه عن علم اجتهاد  
 فان كان عاجزا عن الاجتهاد قلد مجتهدا ثمة عارفا كاملا فان لم يحزه  
 او تحيزه فكلما اذا تحيز المجتهد فيصلي عند ضيق الوقت كيف شاء ويعيد مثل  
 ما قيل في الكعبة يقال فيما ثبت ولو احاداً انه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وآله  
 ولا يجوز الاجتهاد فيه مطلقاً انه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ وكذا يقال  
 فيما حارب المسلمين المعتمدة بأن نساها قرون من المسلمين وسلمت من  
 طعن عارف نعم يجوز فيها ولو محراب بيت المقدس والكوفة والشام  
 وجامع مصر العتيق والاجتهاد انحرافاً لا جهة لانها لم تنصب الا عن اجتهاد  
 وسواء يوجب لقطع الا في الجهة فلم ان القبل اثنان مرتبة وانه عند عدم الجاهل  
 في كل منهما يتعالى العلم بالنفس وانه لا يكفي العلم بالمتاخر مرتبة عن المتقدم  
 نعم نواخذه الثقة ان الكعبة جهة كذا وقد راي هو المحراب على خلاف ذلك  
 فيقدم خبره كما هو قضية كلام الله \* تنبيه يؤخذ بقول صاحب المنزل  
 ان لم يعلم انه عن اجتهاد وقيل ان علم انه لا عن اجتهاد ويقدم بيت الابرار  
 عن الاجتهاد بغيره ويؤخذ بقول الثقة العارف في الانحراف وان خالف  
 المحراب حيث كان اعرف من واضعه وبين المستند \* مسئلة  
 في احكام الموافق والمشتوق \* اذا ادرك المأموم من قيام اما زماناً  
 يسع الفاتحة بالوسط المعتدل فهو موافق تلزمه الفاتحة فان كان بطيئاً  
 والزمن الذي ادركه لا يسعها بقراءة تخلف لها كما يأتي واذا لم يدرك المأموم  
 من قيام اما زماناً كذلك بان احرم باعام ركع او ركع عقب غزوة او بعد  
 زمن لا يسع الفاتحة بالوسط المعتدل فهو مشتوق في الحائز ان لا يلزمه في  
 الحالة الثالثة من الفاتحة ما يسعه الزمن منها بالوسط المعتدل ولو سراً  
 او بطيئاً فيشتاق البطيء لا تمام ما للركعة على قياس ما مر في البطيء الموافق  
 كذا افاده سم يكم استوجبه من في البطيء المشتوق انه يكفي بقراءة  
 ورفق بان المشتوق في تمام الركعة فكما لا يلزمه عالم يذكر ركعته لا يلزمه اذا كان

بطيئاً ما زاد عن مقدوره وشمل ضابط المسبوق ما اذا درك المأموم ما يسع  
 الفاتحة بقراءة الشريعة او بقراءة امامه الشريع ولا يستعها بالنوسط المعتدل  
 فهو في التصورين مسبوق وهرذا ما علم به ردهم وكثيرون وقالوا قد يكون المأموم  
 في التصور الثاني مسبوقاً في جميع الركعات وذلك بان تكون سرعة الامام بحيث لا يدرك  
 المأموم معها ما يسع الفاتحة بالنوسط المعتدل وثاني ركعة سواء كان المأموم  
 بطيئاً او معتدلاً او سريعاً خلافاً لمن قصر التصور على البطيئ ولعله نظر  
 لغرب التصور فيه واشتوجه الشيخ طيب وبتبعه سم ان المأموم في التصورين  
 موافق احتياطاً لوجوب الفاتحة مع بعدان من ادرك ما يسع فاتحة اوفاً  
 امامه يكون متبوعاً كما بعد ذلك في البطيئ والموافق وعلى هذا فالموافق من  
 ادرك ما يسع الفاتحة بالنوسط المعتدل انه لم يكن الا اماماً او المأموم سريعاً  
 او بالقراءة الشريعة ان كان احدهما سريعاً والمسبوق من ليس كذلك ومنه  
 من ادرك ما يسع الفاتحة بالقراءة الشريعة ولم يكن اسو ولا اماماً سريعاً  
 لانهم لم يدركوا ما يسع فاتحة ولا فاتحة امامه وانظر اذا ادرك الشريع بعض  
 الفاتحة هل يلزمه هذا البعض بمقتضى سرعته لا اعتبارها عند ادراك ما يسع الكل  
 او يلزمه بمقتضى الوسط المعتدل لا تضابطه مع فافيه من التخفيف المناسب  
 لمقام الرخصة وفي كلامهم ما بعد الثاني هذا ما عليه الجمهور وقيل الموافق من  
 ادرك ما يسع الفاتحة بقراءة مطلقاً وقيل بقراءة الامام مطلقاً والمسبوق  
 بخلافه ويلزم على الاول ان البطيئ اذا لم يدرك ما يسع الفاتحة بقراءة يكون  
 مسبوقاً وان ادرك ما يستعها بالنوسط المعتدل وهو وان جرى عليه الزكوى  
 في الخادم بعينه فيخالف لما عليه الاحباب من انه موافق ويلزم على الثاني ان  
 المأموم اذا لم يدرك ما يسع فاتحة امامه البطيئ يكون مسبوقاً وان ادرك  
 ما يسع الفاتحة بالنوسط المعتدل وهو غير صحيح ولم يقل به احد فتعين الضبط  
 اقسامه من القراءة المعتدلة واقابها او بالقراءة الشريعة اذا كان الامام  
 او المأموم سريعاً كما علمت واختلف فيما اذا احرم الشخص منفرداً ومضى  
 يسع الفاتحة بلا قراءة ثم اقتضى بما اراد ركعاً وركع عقب اقتدائه فقال الشرح

الاقرب انه يتخلف لقراءة الفاتحة تسبق وجوبها ويكون كما موافق المعذور  
 وقال عشي لا يتخلف بل يركع مع الامام كما لمسبقه لانه لم يدرك من قيام الامام  
 ما يسمع الفاتحة ويؤيده عموم قولهم بكرة الاقضاء اثناء الصلاة ولو لعذر كما  
 خاف خروج بعض الصلاة من الوقت فاقضى بامام راكم لتسقط عنه الفاتحة  
 فانه يعمله يشمل هذه الصورة فان مضى ما يسمع النصف بلا قراءة ثم اقدم  
 بمن وتختلف لقراءة النصف كالمسبق في المعذور على ما قاله الشوري ويرجع مع الامام  
 على ما قاله عشي \* تنبيه اذا شك المأموم قبل ركوعه في ان الزم الذي ادركه  
 يسمع الفاتحة فعندم يجعل كما لموافق فتكره الفاتحة ولا تقوته الركعة اذا قام  
 الركوع مع الامام وقال شيخ الاسلام يعال بالاحوط فيجعل كما لموافق في لزوم الفاتحة  
 وكالمسبق في توقف ادراكه الركعة على ادراكه الركوع مع الامام فان شك بعد  
 ركع مع الامام ظاناً انه مسبوق فانه الركعة جزأ ولا يعود للقيام كذا افادة  
 هذا ما يتعلق بضابط الموافق والمسبق واقا الحكم فحاصله ان يقال اذا اشتغل  
 المأموم موافقاً او مسبوقاً عقب تحريمه بالفاتحة وركع الامام في اثنائها لم يخطئ  
 الامام ركع معه المسبوق وكفاء ما قرأه على ما عليه عشي لان المسبوق كما علم في مقام  
 الرخصة وتختلف الموافق لا تمام الفاتحة ان ظن انه اذا تخلف يدرك الركعة على  
 ما ستعرفه فان لم يتخلف وركع مع الامام بطلت صلاته لقطع الواجب ان لم يقم  
 والا لم تبطل وفاته الركعة وتابع الامام ولا يعود للقيام الا ان نوى المفارقة  
 فيعود حالاً ويستأنف الفاتحة لا لقطاع الموالاة بالركوع وان قصر عنه ولم يأت  
 بالذكر كما ياتي عن سمويه مفارقة بلا عذر فان لم يظن انه اذا تخلف يدرك الركعة  
 تعينت نية المفارقة كما نص عليه الامام في المسبق الآية وقاسوا عليه الموافق وهي  
 مفارقة بعذر لوجوبها فان لم ينو المفارقة انم حالاً ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف  
 بالزيادة عن الاركان المغفرة كما ستعرفه وهذا ما عليه رويرون وقيل تبطل  
 صلاته حالاً لان التخلف بلا ظن الفاتحة مع تيقنها بنية المفارقة عتبت ببيان  
 عنه الصلاة فان تخلف مع ظن ادراك الركعة او بناء على ما عليه راغفر له فلا اركا  
 طويلة وهي هنا الركوع والتجديان الى ان يصل الامام لحد القيام او الجلوس



لأحد التشهدين فإن أتم الفاتحة وسوى للركوع قبل وصول الإمام للمذمور  
 أو معه ذكر الركعة وحري على نظم صلاته ويكون في الركعة الثانية كالمسبوق  
 فإن وصل الإمام للمذمور قبل أن ينوي المأموم للركوع فأنه الركعة فلا يرجع  
 لأن الركوع زيادة محضة تبطل بها الصلاة بل يتابع الإمام فيما هو فيه  
 وتحسب له الفاتحة تمامها قبل فإن لم يكن أتم الفاتحة وأشرف الإمام على الوصول  
 لما ذكر وجبت نية المفارقة لتعذر المتابعة باتمام الواجب فإن لم ينوها  
 ووصل الإمام لما ذكر بطلت الصلاة للخلاف مع ما لا يغتفر مع تعذر المتابعة  
 نعم إن عذر بنسيان القراءة أو جهل الحكم فلا بطلان وفاتته الركعة  
 وتابع الإمام فيما هو فيه وبني على ما قرأه في صورة المتابعة في القيام ويستأنف  
 في صورة المتابعة في التشهد لقطعة المولاة وإن لم يطل ركنه ولم تأت  
 بالذكر كما لا سم فإن لم يتابع الإمام بل جرى على نظم صلاته بلا نية مفارقة  
 بطلت صلاته إن علم وتعد وإلا لم تبطل ويلغو ما فعله قبل أن يلحق الإمام  
 وإن نوى المفارقة بعد فتر فإن لم يكن المأموم يشتغل عقب تحريمه بالفاتحة  
 بأن سكت أو اشتغل بغيرها وركع الإمام قبل أن يتم المأموم ما عليه بخلاف المرفق  
 لاتمام الفاتحة إن ظن أذكر الركعة على ما مر ثم إن كان معذورا بأن سكت  
 أو اشتغل بغير الفاتحة سهوا عن القراءة أو القراءة أو جهلا بالحكم أو لعدم ظن  
 ضيق الزمن فإن ظن أن ساعده أو لم يظن شيئا كما قاله ستم حري فيه ما سبق  
 من أنه يغتفر له ثلاثة أركان وإن أتم الفاتحة وسوى للركوع الخ فإن لم  
 يكن معذورا بأن ظن ضيق الزمن وسكت أو اشتغل بسنة أو ترد الحروف  
 والكلمات بسنة ظاهرة عادة عالما بأن المطلوب عند ظن الضيق الاشتغال  
 بالفاتحة لم يغتفر له الثلاثة أركان المذكورة لتقصيره بل يقال أنه أتم الفاتحة  
 وسوى للركوع قبل أن ينفصل الإمام عن حدة الاعتدال أو معه ذكر الركعة  
 وحري على نظم صلاته وإن انفصل الإمام عن حدة الاعتدال قبل أن ينوي المأموم للركوع  
 فأنه الركعة فلا يرجع بل يتابع الإمام وتحسب له الفاتحة وإن أشرف الإمام على الانفصال  
 عن حدة الاعتدال ولم يكن المأموم أتم الفاتحة وجبت نية المفارقة وهي مفارقة تعذر كما مر

وقيل إنها هنا بلا عذر لتقصيره بما اوجب التخلف فان انفصل الامام قبل  
 ان ينوي المأموم المفارقة بطلت صلاته الا ان عذرنا الى آخر ما مر  
 وتختلف المسبوق لا تمام ما رزقه وهو ما يستعده الزمن بالقراءة المعتدلة  
 في غير البطي وبقرائة في البطي على ما عليه من خلاف اقسام حيث اعتبر  
 القراءة المعتدلة مطلقا كما تقدم ثم ان كان معذورا بعذر مما مر في الموفق  
 ما عدا ظن اتساع الزمن او عدم الظن كما عليه مرويات حجر اذا ظن اتساع  
 الزمن فاشتغل بسنة كان معذورا كما لموافق وخرق م رتبة الموافق بطلت  
 منه الشان ولو في الجملة بخلاف المسبوق فان المطلوب منه تركها عن غير  
 له اثنان اركان المذكورين لكن لا يدرك الركعة الا اذا ذكر ركوع الامام  
 بان ركع ويظن قبل ان يرفع الامام عن اقل الركوع يقينا اي حرفا مصمتا  
 واكتفى بهم بطلت النظر وحيث يقال ان اتم ما عليه وادرك ركوع الامام كما ذكر  
 ادرك الركعة وان نوى المفارقة بعد والامام في الركوع فان لم يدرك ركوع الامام  
 كما ذكر فاشته الركعة وتابع الامام وبنى على ما قرأه في صورة المتابعة في القيام  
 واستأنف في صورة المتابعة في الشهد وصار في الصورتين موافقا بشرط  
 فان لم يتم ما عليه وركع الامام فاشته الركعة ولا يتابع الامام بل يستمر في اتمام  
 ما عليه حتى يشرف الامام على الوصول لحد القيام او الحلو من حد الشهد من  
 فحينئذ تجب المفارقة فان لم يفارق ووصل الى اتمام الحد المذكور بطلت صلاته  
 الا ان عذرنا ما سبق فان لم يكن معذورا بعذر مما مر على ما مر لم يغفر له الشك في  
 المذكورة لتقصيره بل يقال ان اتم ما عليه وادرك ركوع الامام كما مر ادرك الركعة  
 فان لم يدرك ركوع الامام فاشته الركعة وتابع الامام واستأنف الغائبة لا تقطع  
 الموالاة وصار موافقا بشرطه فان لم يتم ما عليه وركع الامام فاشته الركعة  
 واستمر في اتمام ما عليه حتى يشرف الامام على الانقضاء من حد الاعتدال فحينئذ  
 تجب المفارقة فان لم ينوها وانفصل الامام عن الحد المذكور بطلت الصلاة  
 الا ان عذرنا الى آخر ما سبق انما عليه وهو غير وقد استشكل وجوب الاستمرار المذكور بانه لا فائدة  
 فيه بعد فوات الركعة لعدم حتمية القراءة مع القياس ان يقال يقطع القراءة

ويتابع الامام كما قاله السيد السميهودي او تجب نية المفارقة كما قاله ستم وانت  
 خبير بان فوات الركعة غير متيقن لاحتمال غرض ما يوجب المفارقة بان يشرف  
 الامام على امر والمأموم بعد في تمام عليه فينوي المفارقة ويصلي لنفسه ويحسب له  
 ما قرأه فتدبر فتحصل ان المسبوق في الحالة الثالثة كالموافق الا في لزوم الفاتحة  
 وفي ادراك الركعة اذ لم يدرك ركوع الامام وفي تخلف البطلان وفي تصوير  
 العذر كما علمت هذا هو راجح المذهب وقيل انه كالموافق الا في لزوم الفاتحة  
 تفرقة بين الحالتين وقيل حتى في لزوم الفاتحة لانه حيث لزم البغض وجب  
 الاتمام وقيل انه في جميع احواله يركع مع الامام ولا يتخلف لعموم خبر اذ ارعاه الامام  
 فاركعوا وخص منه الموافق لدليل خصه بهذا حكم المسبوق في الحالة الثانية  
 وفاقا وخلافا اما حكمه في الحالة الاولى والثانية فهو انه يركع مع الامام ولا يتخلف  
 ثم ان ادرك الركوع كما مر فذاكر وان تخلف عن ركوع الامام او لم يتخلف عنه  
 لكن لم يدركه كما مر فانه الركعة وتابع الامام في الاعتدال بمعنى انه صار في  
 الاعتدال سواء قصده او قصد البقاء في قيام الفاتحة او لم يقصد شيئا  
 فياتي باذكار الاعتدال واذا تخلف فيه لم تبطل صلاته حتى يهوى الامام  
 للشجرة الثانية كذا استوجهه ستم لكن ظاهر كلامهم انه اذا قصد البقاء  
 في قيام الفاتحة لم يصرف في الاعتدال بل في القيام عملا بقصده فاذا تخلف  
 فيه حتى انفصل الامام عن حد الاعتدال بطلت صلاته لتخلفه كما ذكر من  
 ركنين الركوع والاعتدال فتدبر والله اعلم (مسئلة) \* اذا احرم بمن  
 شرع في السلام ولو في اثناء التحريم ان تم السلام الواجب قبل تمام التحريم لم  
 تنعقد الصلاة وان تم التحريم قبل اوقار ان انعقدت جماعة عند حجر وفراي  
 عندم ر لا خذلان امر القدوة ولا تنعقد عند ذي لان المتكلم يشبه من ليس له صلاة  
 ومقتضى هذا بطلان صلاة من اقدم يد وهو في اثناء صلاة فراجع وظ  
 ان محل الخلاف عالم يتردد المأموم حال الاحرام في ان الامام يشبهه بالسلام  
 والالم تنعقد عرفا وان سبق التحريم للتردد فراجع فان احرم بمن لم يشع في  
 السلام حتى تم التحريم انعقدت صلاته جماعة اتفاقا وان لم يجلس مع الامام



بأن سلم عقب التحريم فإن تراخي السلام وجبت المتابعة في الجلوس  
 ويعتبر التأخر إلا أن طال عرفاً فإن سلم الإمام قبل الجلوس امتنع الجلوس  
 وانظر هل ذلك بجرد الشروع في السلام أو حتى يتم السلام ويظهر تحريكه على  
 الخلاف السابق في صحة الاقتداء حال الشروع في السلام فإن قلنا بها كما عليه  
 من شرطه فالعبرة بالتمام وإن لم نقل بها كما عليه من روى فالعبرة بالشروع  
 وأعلم أنه متى قبل بصفة الاقتداء تحلل الإمام سهواً للمأموم وكذا يلحق المأموم  
 سهواً بالإمام أن لم يكن سجدة قبل اقتداء المأموم به وإن سجد السجود لانه  
 يجبر ما بعده أيضاً **(مسئلة)** يشترط في إتمام المأموم أن يتأخر  
 الشروع فيه عن تمام إتمام الإمام ويشترط في سلام المأموم أن لا يتقدم تمام واجبه  
 على تمام واجب الإمام فلا تنصرت المقارنة بين التامين وكذا يقال في قيام الملبس  
 كما في الإيعاب وانظر هل لا يضر شروع المأموم فيها قبل شروع الإمام في السلام  
 حيث وجد الشرط المذكور أو يضر في القيام لما فيه من فحش المخالفة حره \*  
**(مسئلة)** فيما إذا أدرك المأموم آخر الإمام دون أوليته حاصلة  
 أنه إن أدرك المأموم الفاعلة ولم يتمكن من السجدة لم يجزها الإمام لأنها  
 تابعة للفاعلة وقد أدركها بل يقرأها قضاءً في آخرتها على النص لئلا تخلو  
 صلاته عنها بلا عذر وقيل لا تقتضي كالجهر ورد بالفرق بين سن العدم وعدم  
 السن لصديق الثاني بالاباحة فالجهر آخر الصلاة بسن عده ففعله ولو قضاءً  
 عما فات بعذر خلاف السنة والسنة آخر الصلاة لسن ففعلها بدون مقتضى  
 مباح ومع المقتضى كما هنا عذر فإن تمكن من السجدة لنحو نبط وقرأه إماماً  
 قرأها أداءً فيما أدركه لأنه أول صلاته فلا يجزى هنا مقابل النص فإن لم يقرأه  
 فيما أدركه ولو شتاً لم يقضها جزاً لتقصيره بترك ما أمكنه أو بعدم التحفظ فيه  
 فإن قيل يشكل على هذا قولهم لو ترك سورة الجمعة من الركعة الأولى من صلاة  
 الجمعة ولو عدا قرأها مع المنافقين في الركعة الثانية وكذا الحكم في كل صلاة  
 طلب فيها سورة معينة كصلاة الجمعة وثلاثة الوتر قلت يفرق بأن الطلب  
 في المعين أكد فطلب فيه التدارك مطلقاً تحصيلاً لا أصل السنة الأكيدة ولا نظر

للتقصير بخلاف ما في الشورى لا يوجب لزوماً العذر وهو ما عدم  
تمكن المأموم من الشورى لا النكاح فانه ليس بعذر هنا كما علمت فلو ترك الشورى  
في الركعة الاولى ولو نسيها لم يتركها في الركعة الثانية مع سورتها ولا نظر  
لوقوع السورتين اداؤاً خلافاً لمن وهم فيه فتدبر فان لم يذكر الفاتحة بان سقطت  
كلها وبعضاً تبعها الشورى في السقوط فلا تقضي جزءاً واعلم ان المراد  
بالشورى في هذا المقام ما تحصل به سنة القراءة بعد الفاتحة لا خصوص الشورى  
الكاملة فتنبه **(مسئلة)** في اقتداء المفترض بالمنفعل حاصل

القول في ذلك ان اقتداء المفترض بالمنفعل غير المعيد مكره للخلاف اما بالمعيد  
فقبل انه ليس محل الخلاف المذهبي وقيل منه وعليه فقبل مكره كما هو الاصل في  
مراعاة الخلاف وقيل مباح لما قبل ان المعادة فرض وهذا في الامن اما في الخوف  
فالاقتداء فيه بالمعيد مندوب كما في بطن نخل واستشكل بان هذا لا يتم الا  
على القول بان المعادة ليست من محل الخلاف اما على مقابله فلا وجه للثبوت  
بل اما الاباحة والكراهة كما قيل في الامن واجبت بانها في الخوف ليست  
من محل الخلاف ولو قلنا في الان انها منه وعلى تسليم انها في الخوف ايضاً منه  
فمحل مراعاته ان لم يخالف سنة صحيحة وقد خالفها في الخوف فلم يعتد فان قيل  
يمكن الاستغناء عن ذلك بتعدد الامام وانما لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم لان الضم  
ضما عنهم لا يؤثر عليه صلى الله عليه وسلم غيره فلذا استوى بين الفرقين في كونهم  
يقعدون به قلت في حالة الخوف قطعوا النظر عن ارتكاب مثل هذه التكليفات

ونظروا لما ورد ومع ذلك فقد رافاه افضل فتدبر **(مسئلة)**  
في عدم سن الاعادة في صلاة الجنازة ولو لالتسن الاعادة في صلاة الجنازة  
على الصحيح ولو الاولى فرادى لبنائها على التخفيف اي بحسب الاصل والا فالحكم  
لا يختلف وان صليت على القبر والاشنوي في الكلام قصودا من  
عدم الاعادة وعدم الشن يصدق بالاباحة واجاب في شرح الروض بان لا يباح  
لا تدخل العبادة والاعادة عبادة لدخولها في مطلق صلاة فلا يصح عدم سنّها  
الا بسن عدمها وانما عبروا بالاول لان المقصود نفي ما اثبتته مقابل الاصح

من سنّها قيا على غيرها بان ثم فارقا فان قيل كيف ليس ما هو عماد فضل  
 عن سنّ عدّه قلنا هذا الخارج كما في صوم يوم عرفة للحاج فان اعاد ولو اكثر من  
 مرة ولو فرادى صحّ اذا المقصود الدعاء ومن ثم قال يجب فيها نية الفرض ولو  
 قلنا به في غيرها لكن المشهور خلافه فتشوى فرضنا نظر الصورة وتقع نفلا نظرا  
 لتحقيقه فيجو قطعها وانما وجب القيام لانحاق الصورة بدونه فتدبر ويسنّ  
 لمن حضر بعد الصلاة ان يصلي ولو فرادى ويسنّ انتظار فراغه بخلاف المعيد  
 السابق والا فضل ان يؤخر الى ما بعد الدفن وينوي الفرض وتقع فرضا  
 اي يثاب ثوابه لسقوط الحج بغيره ويعزم قطعها وان سنّ ابتداؤها كما في  
 نسك التطوع فتدبر ونصح صلا الصبي على الجنازة الحاضرة ولو مع وجود المكلفين  
 وينقطع به الفرض على الاصحّ اذا المقصود الدعاء وهو منه اقرب الى الاجابة به  
 وتقع نافلة ونصح منه بنية النقل على ما رجحه مر في نيته المكتوبة حتى لو بلغ في  
 الوقت لم تجب الا عادة اما الصلاة على القبر او على الغائب عن بلد المصلي او عن  
 محله حيث امتنع حضوره لنحو مرض او حبس كما قاله مر فلا يصح الا محله كان مكلفا  
 بها عند الموت او قبل الدفن بما يسع الصلاة فتصح منه ويقتط بها الفرض عن  
 حاضري الميت بحيث اذا علموا لا تجب عليهم الصلاة واستشكل ستم عدم صحة صلاة  
 الصبي على القبر او الغائب بصحتهما على الجنازة الحاضرة مع انه لا فرق ويجاب  
 بان الصلاة على القبر او الغائب جاءت على خلاف القياس لصحتها مع حيولة  
 القبر ومع كون الغائب قد يكون خلف المصلي وصلاة الصبي جاءت ايضا  
 على خلاف القياس اذا المخاطب غيره فلو صحّت منه على القبر او الغائب لزم ارتكاب  
 خلاف القياس من جهتين وقواعد المذهب تأباه بخلاف صلاة على الحاضرة  
 ليست فيها مخالفة القياس الا من جهة تدبر ونصح من الاناث عند فقد الذكور  
 بحيث يؤدى انتظارهم الى تغرّ الميت او الارزاء به فيصليان وتسنّ الجنازة  
 وينوي الفرض وتقع له فرضا ولا يجب على الرجال اذا حضروا ولو قبل الدفن  
 فعلها ثانيا بل سنّ على قياس ما مر فان وجد معهن رجل صليان ان سنّ  
 بعده او معه وتقع له نافلة وفي نيتهنّ الفرض الخلف في الصبي بجامع

ان كلاً غير المخاطب كما قال ستم افاصلاتهم قبله فلا يصح على الراجح وقيل يصح  
 وتقع نفلاً وقيل فرضاً ورد بانه لا وجه للصحة مع بقاء الفرض ولا سقوط  
 الفرض بفعل الجنس الناقص مع وجود الجنس الكامل لا سيما وفيه ازراء لم يثبت  
 فان كان الموجود معهم صبيّاً فعندم ريجبت عليهم امره بالصلاة بل قيل  
 وضربه عليها فان امثال صليين ان شئنا بعه او معه وينوبن الفرض وتقع  
 لهم فرضاً لانهم المخاطبون لا قبله على امره وعند حجر لا يجب عليهم امره بل الحكم  
 منوط بارادته فان اراد الصلاة امتنع عليهم الصلاة قبله واذا دابن  
 المقرئ في ثم الارشاد سقوط الفرض بفعلهم قبله مطلقاً لانهم المخاطبون  
 دونه وان سقط به الفرض وشووجه شيخ الاسلام في ثم الروض تنبيه  
 الخنثى مع الانثى كالذكر ومع الذكر كالانثى ومع مثله يتعين في سقوط الفرض  
 فعلهما ولو مع التعاقب ولا نظر للتردد في الصحة عند علم كل منهما بجنوثة الآخر  
 ويحتمل اشتراط المعية في فراجعه \* خاتمة قولهم لا ينتقل بصلاته الحائز  
 معناه كما في المجموع انها لا تفعل بلا سبب كما هو شأن النفل والا فقد علمت  
 انها تقع نافلة في الاعادة وفي صلاة الصبي وفي صلاة النساء بعد الرجال  
 او معهم بل ونصح بنية النفل في الاخيرين كما مر عن م ر وسم والله تعالى اعلم  
 \* (مسئلة) قول المنهج والاولى بغسل الرجل الاولى بالصلاة عليه درجة  
 الى يعني ان التقديم بالصفة انما هو عند اتحاد الدرجة والا فادام في الدرجة  
 من يصح منه العمل لا ينتقل لما بعدها وان امتازت بالصفة سواء في ذلك  
 باب الغسل وباب الصلاة خلافاً لحيث قدم في الغسل الدرجة السافلة  
 اذا امتازت بالصفة ويلزم عليه اختلاف البابين في الدرجة وهو خلافاً عليه  
 الشيخ في كتبه وقوله اذا لافقه اي في باب الغسل اولى من الاسن والا قرب  
 اي منفردين او مجتمعين وانما لم يقل الاسن الا قرب بحذف الواو ومع انه  
 اخصر ونص في الاجتماع لئلا يتوهم من قوله عكس ما في الصلاة ان المقدم فيها  
 الاسن الا قرب لا احدهما وليس كذلك وقوله والبعيد ان ليس المراد منه الاجنبى  
 كما قيل لما فيه من مخالفة ما عليه الشيخ من ان البابين لا يختلفان في الدرجة كما علمت

على انه لا يحسن مقابلة بالاقرب بل المراد البعيد في درجته وهذا كما يقابل  
بالقريب يقابل بالاقرب وان كان الاول اظهر وانما لم يعبر به في الطرفين  
لئلا يتوهم خصوص قرابة النسب من الميت وليس كذلك بل الحكم عام في جميع  
الدرجات وانما يقتصر على التقديم بالا فقهية ويعلم منه التقديم بالفقهية  
بالاولى لئلا يتوهم من قوله عكس ما في الصلابة ان الاست مقدم فيها ولو غير  
فقيه وليس كذلك كما صرح به في شرح الروض بل المقدم في البابين الفقيه ولو غير  
استدل فلهذا في هذا الاما فخره واحذر ما قيل وعليك السلام (مسئلة)  
في الاعتكاف واحد تمام المساجد قال جماعة الاعتكاف من الشرائع القديمة  
لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل الالة وهذا بالنسبة لمطلق لبث في المسجد  
والا فهو بشرائط المعلومة من خصوص شريعتنا وهو من التين المؤكدة في حق  
الذكور وكذا الانا ان شرع لمن حضور الجاهل والاكراه وفي كل وقت ولو اوقا  
الكرهية وان تحراها وفي رمضان أكد كاستماع العشرة الاخر فقد كان على اهل مكة  
اذا دخل العشرة الاخر اجب الليل وايقظ اهله وشدة المنزلة اعزل النساء  
وطلب ليلة القدر التي العمل فيها خير من العمل في الف شهر ليس فيها ليلة القدر  
وهي التي يفرق فيها كل امر حكيم على ما هو الرابع واي من خصائص هذه الامة  
وباقيتها الى قرب يوم القيمة وما ورد من انها رفعت يعني علم عينها والاكراه  
على انها في رمضان وقيل دائرة في السنة وعليه الامام مالك رضي الله عنه وانها في العشرة  
الاخر وقيل دائرة في الشهر وعليه الزركشي وقيل ليلة السابع عشر والتاسع  
كما حكاها في شرح الروض والاصح انها تلزم ليلة من ليالي العشرة يعنيها كما ذهب  
اليه الامام الشافعي رضي الله عنه فقد مال الى ان ارجح ليالي العشرة الاوتار وارجح  
الاوتار ليلة الحادي والثالث والعشرين ولا يقارن ذلك الا على انها لا تنقل  
وقيل انها تنقل في ليالي العشرة ورجح الشيخ النووي رحمه الله جمعا بين الاحاديث  
الواحدة في تعيينها وعلى هذا فقبل تنقل كل سنة الى ليلة ثامن ليالي العشرة  
وقبل لا يقيد كل سنة لجواز ثوالى عامين فاكثر في ليلة واحدة كما اشار اليه  
في التحفة بقوله فعام او اعوام من شفع الى وتر وعام او اعوام من وتر الى شفع

وقيل غير ذلك فقد حكوا فيها نحو ثلاثين قولاً وقالوا لا يختلف العشر بحال الشهر  
 ونقصه بل هو كما سيأتي فأبعد العشرين مطلقاً إلا أن الاحوط أن يعتكف  
 من ليلة العشرين لاحتمال انها ليلة القدر وإن الشهر ناقص فتدبر وعلاقتها  
 طلوع الشمس صبيحتها إلى الارتقاء بتيضاء بلا كثير شعاع قبل الغلبة  
 أنوار الملائكة المنزلة ليلتها وقيل كما في شرواح الروض أن ذلك شيء يخلق الله تعالى  
 علامة عليها وفائدة معرفة العداة بعد فوت الليلة الاجتهاد في يومها فإن  
 مطلوب كما في ليلتها وكذا استفادة معرفتها بعد في باقي الاغوام بناءً على  
 أنها لا تنتقل قال الشيخ النووي رحمه الله لا ينال فضلها إلا من علمها قال الزركشي  
 مراده من يتقن موافقتها بان آتت الشهر وإن لم يعلم عينها وقال حجر مراده  
 الكمال فإنه خاص بمن علم عينها لا بمنازلة بفضيلة الرؤية التي هي من الأسرار  
 ولذا ليس لمن رآها كتبها **(فصل)** أركان الاعتكاف ثمانية  
 وليث ومعتكف ومسجد وشرط في النية الاستمرار عندها وإن مشى بعد بشرط  
 أن يتردد كذا قيل والراجح أن النية أنما تكون حين يشرع في التردد لأنه أول  
 العبادة فنوى وتصريح ولو عاشت كما اعتده من شرط في نية المنذر وبناءً  
 على أنه يشك بالنذر من ذلك واجب الشرع التعرض للنذر ليمتد عن النفل ويكفي  
 التعرض للعرض وإن لم يبين السبب لأن الغرض في الاعتكاف أن تكون  
 بغير النذر بخلافها في الصلاة والصوم فالو لا تبطل نية الاعتكاف برفضها  
 ولا الاعتكاف بنية قطعه كما في الصوم نهاراً وشرط في الليث أن يكون قدراً  
 يسمى عكوفاً بأن يلبث ولو عتدداً بالمسجد فوق الطائفة فلا يكفي لثبوت  
 قدرها ولا العبور وإن طال زمنه لأن هذا لا يسمى عكوفاً وقيل يكفي أقل  
 زمن ولو عابراً قال في العباب ينبغي تقليد هذا القول لجواز الفضيلة  
 كلما دخل والأكان آثماً بتلبسه بعبادة قاسدة ومع هذا فيسن أن يكون  
 الاعتكاف يوماً وليلاً لا أقل وإن تصوم أيام الاعتكاف فهو جامع في  
 من أوجب ذلك كأي خيفة وما لك رضي الله عنهما وكذا فيسن أن يشغل الزمان بالاعتكاف  
 بخوضه كقراءة وذكر وتعليم علم نافع وتعلم من كل ما ينور القلب بخلاصه



وكتابة ولو للعلم من كل ما لا تنوير فيه خروجاً من خلاف من اشترط ذلك كالامام كذا  
 رضي الله عنه **تنبيه** ذكروا النية الاعتكاف منذوراً ونظراً لا شراً لا أولى  
 ان ينوي الاعتكاف بلا تقدير مدة فتكفيه هذه النية وان طال مكثه نعم يقع  
 في المنذور ما زاد عن اقل الاعتكاف نظراً قياساً على الركوع اذا طوله واعتد به  
 وقوع الكل فرضاً وفاق بان الشارع جعل لاقل الركوع مقدراً معلوماً ولم يجعل ذلك  
 لاقل الاعتكاف ولذا رجعوا فيه للعرف كما مر وظاهر ان هذا عالم يزد في النية ما دونه  
 ما دنا والا فلا خلاف في وقوع الكل فرضاً واذا خرج في هذه المرتبة من المسجد ولو  
 للتبرز بلا عزم عود وعاد ولو فوراً جدد النية ان اراد الاعتكاف لان ما عصى  
 عبادة تامة قد انتهت وهذا الاعتكاف جديد فان عزم قبل الخروج على العوائق  
 للاعتكاف ولو مع غيره بان يلاحظ ذلك فلا يكفي الاطلاق وعاد ولو لم يجد آخر  
 وان طال الزمن لم يجد النية وكفته هذه العزيمة ان لم يرفضها قبل العود  
 فيما يظهر وشكر بتكرار الخروج وانظر اذا كان الاعتكاف منذوراً اهل يقع ما بعد  
 العود منذوراً ايضاً على قياس ما مر عن شس فيما اذا طوله او يفرق بتحلل الخروج  
 او بفصل كما هو الظاهر بين ان يلاحظ عند العزم وصف النذر او لا جزؤه ونظر  
 ايضاً اذا عزم على الخروج للحاجة او الحاجة لا تقصد او محرمه او ممتناً للاعتكاف  
 هل يكون كسر ط الخروج لذلك كما هو الظاهر فيلغو كما يأتي فخره وانظر اذا عزم عند  
 النية او بعدها قبل ارادة الخروج على انه اذا خرج يعود هل لماعة بهذه العزم  
 كما هو الظاهر لو قوعه قبل وقته فاذا خرج غافلاً عنه وعاد جدد النية راجعه ففي  
 بعض العبارات ما يعيد خلاف ذلك وقد استشكل الشيخان كفاية العزم بان  
 اقتران النية باول العباد بشرط فكيف يحصل الاكتفاء بالعزم السابق على العود  
 ثم **اجاب** الشيخ النووي رحمه الله بان العزم هنا نية زيادة وقد وجد قبل الخروج  
 فصار كمن نوى ركعتين ثم نوى قبل السلام زيادة ٥ قال سم قد يفرق بانتهاء  
 الزيادة بالمزيد عليه في مسألة الصلوة ثم **اجاب** بما حاصله ان الزيادة هنا  
 متصلة حكماً فان الخروج مع العزم المذكور يبقى معه حكم الاعتكاف حتى لو آتى بما  
 ينافيه كالجماع بطل الحكم ولغت العزيمة فاذا عاد جدد النية ٥ وخالف الشيخ زكي

فقال لا يجزئها لأن الحكم لا يبقى مع الخروج والباقي إنما هو العزم  
 والعزم لا ينافيه الجوع كما في نية الصوم ليدل فانه اذا نوى ثم جامع قبل الفجر  
 لا يجزئها فكذا هنا وفيه ان نية الصوم ليدل فانه اذا نوى ثم جامع قبل الفجر  
 فاذا طرأ عليها الجوع لا ينافيها ولا كذا هنا على ان العزم الذي لا ينافيه الجوع  
 في باب الاعتكاف هو العزم من حيث كونه عرفاً اقام من حيث قيامه مقام  
 النية وهو المراد هنا كما مر وهو المعنى بالحكم في كلام ستم فكان لنية ينافيه  
 ما ينافي الاعتكاف من الجوع وغيره فذكر ذلك في الزيادة على ما قاله زبي  
 تكون متصلة من حيث العزم وهذا ايضا كاف في الجواب عن الفرق فان  
 قيل مسألة الصلاة مخصوصة بالنقل المطلق بخلاف مسألة الاعتكاف  
 لشمولها الفرض قلت المقصود القياس من حيث كفاية العزم وهذا لا يخلو  
 بالفرض والنقل تنبيهه يعتبر في الخروج القاطع للاعتكاف الاعتماد  
 على خصوص ما اخرج فقط فلا اثر لخروج رأسه ويديه ورجليه وهو جالس  
 ولا خروج احدى رجله معتمداً عليهما معاً لأن هذا لا يسمى من الداخل  
 خروجاً كما لا يسمى من الخارج دخولاً فلا بحث به من حلف لا يدخل الدار  
 بخلاف ما اذا اعتمد على الخارجة فقط فانه يسمى خروجاً كما يسمى ادخالها  
 معتمداً عليها فقط دخولاً فيبحث به من حلف لا يدخل الدار ويؤخذ من  
 هذا كما قاله ستم ان من نوى الاعتكاف واحدى رجله بالمشي معتمداً عليها  
 فقط يصح اعتكافه سواء كان داخل المسجد او خارجه فان اعتمداً عليهما معاً  
 لم يصح الثاني جرحاً وفي صحة الاول خلاف قيل لا يصح له ايضا لانه يشبه  
 الاعتكاف في الشارع والراجح الصحة لانه يسمى دخلاً فيما هو خالص  
 المسجدية وانما جرموا ببقاء الاعتكاف فيما اذا اخرج المعتكف احدى رجله  
 معتمداً عليها معاً مع وجود هذا الشبهة فيه لان هذا دوام على بعضهم  
 قال فيه بانقطاع الاعتكاف نظر الشبهة المذكور وقد علمت دفعه  
 المرتبة الثانية التقدير بمدة غير مشروطة ثابعتها وغير معينة تأميم  
 او اشارة وذلك كيوم او يومين او اسبوع او عشرة او شهر فيعتكف ذلك



• متابعاً ومعرفة بعدم التزام الشايع نعم اليوم لا يفرق نظراً للفظه كما  
 وتدخل الليلة الأولى في الأسبوع والعشر والشهر ولا تخرج إلا بالتخصيص  
 لأنها من المستثنى بخلافها في اليوم والأيام فلا تدخل إلا بالتخصيص والنية فإذا  
 لم ينص عليها ولم ينوها واعتكف صابراً بغروب الشمس غير معتكف وبطلوع الفجر  
 معتكفاً بلا تجديد نية لأنه في الليل كالمعتكف حتى لو أتى فيه بما ينافي الاعتكاف  
 أو خرج لغير التبرز جدد النية ويكفي في الشهر الشهر الناقص أن اعتكف من أول  
 ليلة منه والأكمل ثلاثين يوماً وليلة \* تنبيه إذا خرج في هذه المرتبة  
 للتبرز لم ينقطع اعتكافه لأن التبرز لا بد منه فالخروج له كالمستثنى من المدة  
 المقدرة وهذا فارق الخروج في المرتبة الأولى فإنه لا عدة فيها مقدرة حتى  
 يجعل الخروج كالمستثنى منها فإذا عاد ولو بعد أن طال الزمن ولم يعزم على  
 العود لم يجدد النية وحسب الزمن من المدة ما لم يكن عزم على عدم العود  
 أو طول الزمن عن الحاجة أو أتى بما ينافي الاعتكاف والآن انقطع حكمه فإذا  
 عاد جدد النية وقضى الزمن بآتيها على ما اعتكفه نعم يستأنف اليوم لما  
 علمت أنه لا يفرق وإذا خرج لغير التبرز انقطع اعتكافه إذا لا ضرورة في هذا  
 الخروج ولا مقتضى لبقاء حكم الاعتكاف لجواز تفرقه كما مر وهذا فارق  
 مرتبة الشايع الآتية فإذا عاد ولو فوراً جدد النية وقضى زمن الخروج بآتيها  
 على ما اعتكفه ويستأنف في صورة اليوم كما علمت وشمل الخروج لغير التبرز  
 الخروج لخواكل وغسل جنابة غير مفطرة وإذا ان رأت من كل ما يطلب الخروج  
 به ولا يعلم زمنه عادة وهذا ما عليه الشبان خلافاً للحنوي وصاحب  
 الباب حيث لحقوا المذكور بالتبرز قال لا لأنها مما لا بد منه كالتبرز ولذا  
 الحجت به في المرتبة الآتية وهذه تنبيه بأن كثير من الناس يعلم عند النية  
 أنه لا بد له من التبرز ولا كذلك المذكورات وإنما لحقت به في المرتبة الآتية  
 لضرورة بقاء الشايع المنوي فيها لا يفتقر ترغيباً فيه وانظر أهل الحق  
 إخراج الریح بالتبرز لأنه ضروري أو يبنى على الخلاف المذكور لأنه قد يغفل عنه  
 عند النية حرره في عبارات ما يفيد أنه كالتبرز \* تنبيه ظم كلامهم

انه لو خرج لغیر التبرع عازماً على العود لا يكفيه هذا العزم فاذا عاد جدد النية  
 وبه افتى مراكبي قال الشيخ ابن عبد الحق بكفايته وتبعه بعض الجواشي قياساً  
 على المرتبة الاولى بالاولى فان ما بعد العود فيها اعتكاف جديد وقد اتفقوا  
 فيه بالعزم فبالاولى ما اذا كان ما بعد العود بقية لما قدره وقد يفرق بان  
 العزم هنا ليس عزمًا على ابتداء زيادة حتى يكون كالعزم في مسألة الصلاة  
 التي قاس عليها الشيخ النووي كما قرأ الاولوية انما تكون بعد صحة القياس  
 فتدبر\* المرتبة الثالثة التقدير بمدة مشروط بتابعها معينة باسم  
 او اشارة ام لا او غير مشروط بتابعها وهي معينة كذلك ففي الظهور الجنس  
 يلزمه التابع في الاداء وكذا في قضاء ما شرط بتابعه فاذا خرج لما لا يقطع  
 التابع مما ياتي وعاد لم يجد النية وان طال الزمن ولم يعزم على العود  
 بشرطه المآل ويحتمل انه لا اثر هنا للعزم على عدم العود نظرًا لبقاء التابع  
 فخره ثم ان كان ما خرج له لا يطول زمنه عادة ولا ينافي الاعتكاف كالتيبرز  
 واخراج الرجب والاكل وغسل الجنابة غير المفطرة والاذان والاتب واداء  
 شهادة واقامة حد على ما ياتي لم يقض زمنه لقصره وان اتفق طوله  
 او طال مجوعه وان كان مما يطول او ينافي الاعتكاف كالعدة بسببها  
 والجنون والسكر والاعماء بلا تعدي والحيض الذي لا تخلو المدة عنه بمعنى انها  
 عرضة لطروقه كالكثير من خمسة عشر يومًا قضى زمنه متتابعًا فيما شرط فيه التابع  
 دون المدة المعينة التي لم يشرط فيها التابع فيجوز في قضائها التقريب  
 لان التابع فيها للتعيين في الاداء وقد فات واذا خرج عامداً لما  
 مختاراً لا لعذر او لعذر يقطع الخروج له التابع كالعدة بسببها بان طلقت  
 من فوض اليها الطلاق نفسها او لا بسببها وقد اذنت في الاعتكاف  
 او اتمامه وتعبادة المرضي وصلاة الجنازة او طراً ما يقطع التابع كما في  
 الذي تخلو عنه المدة بمعنى انها ليست عرضة لطروقه كخمس عشرة يومًا  
 لا مكان اعتكافها في زمن الطهر وكالجنون والاعماء والسكر بتعدي بطل  
 اعتكافه بمعنى انقطع اهيبه بالكفاية لبقاء ثواب ما اعتكفه ستانف

ما شرط فيه التتابع متتابعاً وبني فيما لم يشترط فيه التتابع مع جواز التفرق  
 كذا قالوا لكن استوجبه ستم في المدة المعينة المشروط بتتابعها عدم  
 استثنائها لانه ما اعتكف فيها مقصود بمقتضى التعيين فلا يلغى  
 وقد يقال فوات الملتزم يقتضى الاستئناف اما المعينة التي لم يشترط  
 فيها التتابع فلا استئناف ولا تتابع في قضائها جزمها واذا فسد القضاء  
 المتتابع استأنف كل المدة متتابعة على ما عليه الجمهور واستأنف ما يقضيه  
 فقط على ما عليه ستم واذا خرج للعدرا ولعدري قطع الخروج له التتابع  
 ناسياً للاعتكاف او جاهلاً بحكمه او مكرهاً بغير حق لم ينقطع اعتكافه  
 لكن يقضى زمن الخروج وان قل واذا عاد جدد النية وبني على ما سبق  
 والاكراه بحق كما في اكراه نحو الزوجة اذا اعتكفت بغير اذن كلا الكراه  
 تنبته يصح في هذه المرتبة ان يشترط عند النذر اوتية النقل الخروج  
 لعارض جائز ولو مع الكراهة مقصود غير منافي للاعتكاف او منافي  
 لا يقطع التتابع كالحيض الذي لا تخلو عنه المدة عاماً ككل شغل يعرض  
 او خاصاً فيخرج لما شرطه فقط وان كان غيره اتم واذا عاد لا يجد النية  
 وكذا لا يقضى زمن الخروج في ضوء المدة المعينة لانه بالشرط صار كأنه  
 استثناء منها بخلاف المدة المطلقة المشروط بتتابعها فانه يجب فيها  
 القضاء ويكون فائدة الشرط عدم انقطاع التتابع فقط فان كان ما  
 شرطه لا يقطع التتابع وان لم يشترط الشرط لبيان الواقع ونقل ستم عن  
 الشيخ عميرة عدم وجوب القضاء في ذلك كالمعينة فراراً من الغاء الشرط  
 هذا ان كان المشروط الخروج للعارض كما عرفنا استثنى الزمن كان قال  
 الا زمن الخروج لكذا فلا قضاء في المديتين وكذا اذا كان المشروط قطع  
 الاعتكاف كان قال الا انه اخرج منه اي اقطعه لكذا فله عند عروضه  
 قطع الاعتكاف ولا يلزمه العودة كما نبه عليه الروض وكذا الحكم فيما اذا  
 نذر صلاة او صوماً او حجاً او صدقة وشرط الخروج منها لعارض بشرطه  
 المار كان يقول عند نذر الصدقة الا ان احتجتها فله عند عروض العارض

قطع ذلك ولو قرب من الفراغ منه ولا يعود له وله في نذر الصدقة فيها  
 عند الاحتياج في حاجة لا في نحو التوسع كما نبه عليه في شأ الروض فتدبر فان شرط  
 الخروج لا لعارض كان قال لا ان يبدو الى الخروج او لعارض محرم كالشقة  
 او غير مقصود كالشقة او منافق قاطع للشابح كالجماع المنظر والحوض الذي  
 تخلو عنه المدة انفي الشرط والنذر والنية وقبل بلغوا الشرط فقط تنب  
 في لو يلزم في الشرط المذكور ان يكون باللفظ فلا يكفي بالنية لما انه كالاشياء  
 كما مر وانظر الى العمل بالشرط المذكور في المرتبة الاولى والثانية ايضا وتكون  
 فائدة عدم تجديد النية وكذا عدم القضاء في المرتبة الثانية حرة وقالوا ان  
 اذا نذر الاعتكاف والزم فيه الصوم او كونه في احدى المساجد الثلاثة  
 او تقدير المدة او تعيينها او متابعتها الزم ان كان الالتزام باللفظ  
 فان كان بالنية فلا لان النذر لا ينعقد بالنية فكذا متعلقة نعم ان  
 قدر باللفظ اياها ونوى تعيينها الزم او متابعتها مراد به توالي الاعتكاف  
 لا توالي الايام ولا مطلقا كما نبه عليه في شأ الروض لزومه اللبالي المتخللة دون  
 الليلة الاولى اذ لا دخل لها في الشابح ودون الشابح لانه ليس من جنس  
 الزمن بخلاف اللبالي وانما لزم الشابح فيما اذا حلف لا بكلمة عشرة ونوى  
 متابعة لان المحل الذي هو مقتضى النية لا يتحقق بدونه ومن ثم قيل  
 بحل الاطلاق عليه اذا علمت انما تعلم انه اذا نذر ان يعتكف ونوى عشرة  
 ايام او عشرة معينة او عشرة متتابعة لم يلزمه سوى اصل الاعتكاف  
 ويكون من المرتبة الاولى واذا نذر ان يعتكف عشرة ايام ونوى متابعتها  
 بالمعنى المتقدم لزومه اللبالي المتخللة دون الشابح ودون الليلة الاولى  
 ويكون من المرتبة الثانية او نوى تعيينها الزم ويكون من المرتبة الثانية  
 فان كان الاعتكاف نفلا ونوى عند نيته شيئا مكرهاً وسئل نذراً  
 بمقتضى ما نواه اذ لا مانع من ذلك واذا نذر اعتكاف يوم فقدم زيد  
 فقدم ليلة او مبيتاً او مكرهاً او والناذر غير قابل للاعتكاف لحائض لم  
 يلزمه شيء وان قدم بها راحياً مختاراً ولا مانع بالناذر لزومه اعتكاف

بقية اليوم فقط على الرابع فاذا فاتت ولو بعد رخصتها فقط وقيل  
يلزمه يوم فيعتكف من اول يوم يطلع قدومه فيه فان اعتكف من حين  
قدومه كمل البقية يوماً فان فاتت قضى يوماً واذا انذرا عتكاف العشرة  
الآخرة ومثله كما في العباب والروض العشرة الآخرة دخلت الليالي كما  
مروكفاه ان يعتكف من ليلة الحادي والعشرين وان نقص الشهر  
ولا يلزمه قضاء ما نقص لان مسمى العشرة ما بعد العشرين لكن الافضل  
ان يعتكف من ليلة العشرين فان نقص الشهر وقع الكل فرضاً وان تبين  
كمال اتمه وجوباً ووقع يوم العشرين وليلة نفلًا واذا انذرا عتكاف  
عشرة من آخوه او العشرة من آخوه دخلت الليالي هنا ايضا لكن لا يفي  
ذلك مع النقص عن عشرة لانه جرد القصد اليها فاذا اعتكف من ليلة  
الحادي والعشرين ونقص الشهر قضى يوماً وليلة واذا اعتكف من ليلة  
العشرين وتبين كمال الشهر اتمه لتقع العشرة من آخوه ووقع يوم العشرين  
وليلة نفلًا هذا اذا كان النذر والباقي من الشهر يسع العشرة على احتمال  
نقصه كان وقع النذر يوم التاسع عشر فان وقع ليلة العشرين واعتكف  
من حتم فما بعد ونقص الشهر فيحتمل ان يقال يجب اتمام العشرة من الشهر  
الثاني وبلغوا التقيد بأخر الشهر ويحتمل ان يقال بالاكتفاء بما اعتكفه  
مع النقص وبلغوا التقيد بالعشرة ويبعد ان يقال بالغاء النذر  
لان المشور لا يسقط بالمعشور فخر واذا انذرا عتكاف يوم مبهم  
لم تكف عنه ليلة ولو اطول الليالي وعكسه لاختلاف الاسم ويلزم ان يعتكف  
ذلك متصلاً فلا يصح فيه التفريق على الرابع نعم اذا اعتكف من اثناء النهار  
الى مثله اجزاء على الرابع لحصول اتصال بالبيتوتة بشرط ان لا ياتي فيها  
بما ينافي الاعتكاف كذا في الروض وظاهره وان لم يعتكف الليلة ونقل  
عن مرار شرط اعتكافها بنيتة مستقلة وظاهره ولو نواها نفلًا فخره  
ومقابل الرابع في الاول جواز التفريق فله ان يفرق مقدار يوم ولوقته  
اما على ايام وليس ان يقتصر من يوم على مقدار يوم لان هذا ينبغي



لا تفريق ومقابل الرابع في الثاني يمنع الاتصال بالبيتوتة وان اعتكفها  
 لأن الليلة ليست من جنس اليوم فيحصل بها التفريق فلا بد من يوم  
 من الفجر إلى الغروب وعلى هذا جرى الشيخان ورثته شيخ الإسلام ثم ركناً من  
 في لو انعم ان نذر ان يعتكف يوماً من الزوار مثلاً إلى مثله لزمه ذلك قطعاً  
 ولا يكفي غيره ونظر فيه الشيخ النووي بأن الملتزم يوم وليست الليلة منه  
 فلا يمنع ان يعتكف يوماً متتابعاً ويجعل فائدة القيد المذكور القطع  
 بجواز التفريق لا غيره وان نذر يوماً معيناً باسم او إشارة تعين  
 فلا يكفي عنه غيره ولو اطلول فان فات قضاءه في يوم ويومه ولو اطلول  
 ويكفيه ولو اقصر كما في الصوم فان قضاءه في ليلة كمل ما بعدها ان كان  
 اقصر فان كان أطول فيجوز لزوم اتمامها كالصوم ويجوز ان لا يقصرها  
 منها على قدر اليوم المقضي ويفرق باختلاف الجنس كذا تردد الرشدي  
 على ر ولو نذر تفريق ايام الاعتكاف كناه الشايع لانه افضل وفارق  
 الصوم حيث لا يكفي فيه احدها عن الآخر بان الشارع اعتبر في الصوم  
 التفريق مرة والثابع مرة ففي كل خصوصية فلا يقوم احدهما مقام الآخر  
 حتى لو نذر صوم عشرة مفردة فصامها متتابعة وقع عن النذر خمسة بخلاف  
 الاعتكاف نعم اذا نذر معه صوماً مفرداً لزمه التفريق في الاعتكاف ايضاً  
 تبعاً للزوم جمعها كما يات فان قيل اذا نذر تفريق ايام الاعتكاف  
 فصامها متوالية لا يكون ذلك متتابعاً بل هو تفريق لخلل الليالي المتوالية  
 عن النذر فكيف يقال يكفي الشايع عن التفريق قلنا يفرض ذلك  
 فما اذا نوى عند نذر الايام دخول الليالي فانها كما مر تصير مفردة او متوالية  
 اذا نوى اعتكاف الليالي بنية مستقلة بناء على ما مر من عدم  
 الاتصال والشايع بذلك فان قيل هل يصح ان يفرض ذلك في اذا  
 نوى الايام والليالي بنية واحدة ويكون ذلك نظيره فانما هو في باب النذر  
 لو نذر كعتين فصل اربعاً بنية واحدة اخراجه عن النذر قلنا لا  
 هذا من الالة غير المذكور لا يجمع مع المنذور بنية واحدة ومنه ان النذر

حنبلي كما قال الشيخ النووي رحمه الله على القول بأنه يسلك بالنذر مسلك جائز  
 الشرع ومنه عدم وجوب التعرض في النية للنذر فلا محذور وعلى فرض جريانها  
 على القول الآخر فيقرب بأن الزيادة فيها لما كانت من الجنس جعل كأنه نذر  
 بمثل الزيادة فيكون مطلقاً غير مطلقاً ولا كذا الزيادة هذا قد برر ولو نذر  
 اعتكاف يوم العيد صائماً فيعتكفه ولا يقضي الصوم ولو نذر اعتكافاً  
 رمضاناً ففاته الاعتكاف فيه قضاءه ولو مفرقاً ولا يجب الصوم ولو نذر أن  
 يعتكف يوماً وموفيه صائماً لم يكن الصوم مندوراً بل شرطاً للصحة الاعتكاف  
 المنذور فيلزمه أن يعتكف يوماً من الفجر يكون فيه صائماً فرضاً وانفلاً ثبت  
 نيته لتوقع نية الاعتكاف في جازمة بخلاف ما إذا لم يبينها ونوى قبل الزوال  
 فانه وإن تبين أنه من الفجر صائماً لا يكون عند نية الاعتكاف جازماً  
 بالصحة لعدم الوثوق بالصوم وإن عزم عليه كما قاله حل ولو نذر أن  
 يعتكف صائماً أو عكسه لزمه بالنذر لأن الحال قيد في عاملها وقد التزم  
 المقيد من حيث هو مقيد كما يقتضيه إطلاق اللفظ حيث لا يثبت له تخالف  
 فلزم القيد أيضاً وهذا فارق ما قبله فلا يكفي عن النذر اعتكاف يوم  
 من رمضان مثلاً خلافاً لقولهم ليس بالصيغة ما يمنع يعني أنه المسئلة  
 قبله وقد علت الفرق ولزم جمعها لانه قرينة وقد التزمه بالنذر فلزم كما لو نذر  
 أن يصلي بسورة كذا فانه يلزمه أن يصلي ولو ركعتين لا أقل بالشو  
 المعينة في خصوص القيام ولو في ركعة فكذا هنا يلزمه أن يصوم عن  
 النذر يوماً ويعتكف فيه عن النذر ولو لحظه حتى في صورة العكس خلافاً  
 للشيخ الجوهري حيث أوجب فيها اعتكاف يوم الصوم ليصدق أنه صائم  
 معتكفاً وفيه أن هذا يصدق ولو مع اعتكاف اللحظة بل كذلك الحكم  
 لو نذر أن يصوم يوماً معتكفاً بخلاف ما إذا نذر أن يعتكف يوماً  
 صائماً فانه يلزمه اعتكاف يوم الصوم جزاً للتصديق فيه على اليوم  
 وفارق ما قبله بأن اليوم فيه ضرورة فالتصديق عليه كالتصديق  
 فان اعتكف عن النذر وهو غير صائماً عن النذر وعكسه لم ينعقد وإذا بطل

احدهما لم يقع الآخر من النذر بل قال في شرح العباب اذا بطل الصوم بطل  
 الاعتكاف اي لا العكس اذ ليس من المفطر ابطلان الاعتكاف ولو نذر  
 ان يعتكف او يصوم مصليا او محرما بالصلاة كما في الروضة او عكسه  
 لزماه دون الجمع لعدم التناسب هنا بخلافه قبل فان الاعتكاف والصوم  
 من قبيل المكث فتناسبا بخلاف الصلاة معها فانها افعال مباشرة ويؤخذ  
 من هذا كما به عليه نعم انه اذا نذر ان يعتكف او يصوم قارئا او متوضئا او  
 او معتمرا او عكسه لزماه دون الجمع لما ان القراءة والوضوء والنسك  
 افعال مباشرة نعم ان اراد بمتوضئا المعنى الحاصل بالمصدر لزماه يعتكف  
 او يصوم وهو متطهر عن الحدث ولو لحظت ولا يكون الوضوء بالمعنى المصدرية  
 مندورا فتدبر وانما يلزم القرآن بنذره مع تناسب الحج والعمرة لان التفرقة  
 بينهما بالافراد او التمتع افضل ويلزم دم القرآن لا التزامه بالنذر وكذا  
 دم التمتع ان عدل اليه ولا يلزم دم العدول عن المنذور لانه عدل الى الافضل  
 مع كونه من الجنس وهذا فارق ما اذا عدل عن المشي المنذور في النسك الى الركوب  
 فانه يلزم دم العدول مع كونه الركوب في النذر افضل لانه ليس من جنس عدل اليه  
 ولو نذر اعتكاف ايام مصليا او معتمرا او حاجا لزماه في الصلاة لكل يوم ركعتا  
 ولا يجمع بين صلاة يومين فاكثر بسليمة واحدة لان صلاة كل يوم نذر مستقل  
 وله جمع الكل في يوم شلها بقدرها ولزماه في الاعتكاف لكل يوم عمرة ويجوز  
 جمعها في يوم بتخللات بقدرها ولزماه في الحج حجة واحدة لعدم امكان تكرره  
 في ايام الاعتكاف حتى يلزم حجات بعددها اذا افاده نعم وشروط في المعتكف  
 اسلام وتميز وخلو عن حدث اكر وكذا عن نحو استحاضة من كل ما لا يؤمن معه  
 نجس المشي على الراجح وقبل يصح الاعتكاف مع الاثم كالاعتكاف فيما وقف عليه وقد  
 يحاث بانه بالحدث الاكبر شبه فلا يصح اعتكاف من اتصف بصد شيء من ذلك  
 لعدم صحته نية الكافر ومن لا تميز له الجنون او سكر او اغماء ولو بلا تعدد ولحمة  
 مكث من به حدث اكر ونحو استحاضة بالمسجد وان كانت الحرفة في الثاني من خوف  
 التنجيس ويصح اعتكاف الزوجة والعبد بذاذن وبأثمان وان كان الزوج



والسيد غائبين وان كان الاعتكاف تطوعاً لهيئة قطع العبادة ولهما  
 اخراجهما من تطوع وايه اذنافيه لانه لا يلزم بالشروع ولهما منعها من  
 الشروع في مندور التزامه بلا اذن او باذن والزمن غير معين لا اخراجهما  
 بعد الشروع فيه باذن في الالتزام والشروع وان لم يكن الاعتكاف متتابعاً  
 او باذن في الالتزام فقط وكان زمن الاعتكاف معيناً او باذن في الشروع  
 فقط وكان الاعتكاف متتابعاً وان لم يكن زمنه معيناً ويجوز اعتكاف  
 مكاتب كتابه صحيحة بلا اذن ان لم يحل بكسبه لقلة زمن الاعتكاف او احكام  
 كسبه في المسجد وكذا يجوز اعتكاف عبد نذر اعتكاف زمن معين باذن  
 سيده ثم ملكه غيره فيجوز بلا اذن من السيد الجديد لسبق النذر على ملكه نعم  
 ينحصر ان جهل الحال وكذا المرأة اذا تزوجت بعد التزامها اعتكاف زمن  
 معين فيحل بدون اذن من الزوج والمبعض كالقن لا في نوبته حيث  
 كانت صابرة فانه فيها كالحرم نعم لو كان الاعتكاف مندوراً والنوبة لا تسعه  
 وكان النذر بغير اذن السيد قبل المهايأة او بعدها في نوبة السيد وفي نوبة  
 وهي لا تسع كما هو الغرض انجه كما قاله ستم المنع بغير اذن السيد نعم ان لم يكن  
 الاعتكاف متتابعاً فله وان لم ياذن السيد ان يعتكف في نوبته بقدرها \*  
 تنبيه ينقطع الاعتكاف برودة ويحتمل تخلوعه المدة بخلافه لا تخلو  
 كما مر وحنابة مفطرة بخلاف غير المفطرة كالا حلال لكن يبادر بالطهر  
 لئلا ينقطع الاعتكاف بالتأخير وبسكرا وانما او جنون بتعد بخلافها  
 بلا تعد وان اخرجوا من المسجد للتعهد بالشق بالمسجد والا ينقطع الاعتكاف  
 بالخروج وقال ستم لا ينقطع في خروج المجنون وان سهل تعهده بالمسجد  
 وبخروج لمرض خف او تعدي به او سهل تعهده بالمسجد وبخروج لعبادة مريض  
 او زيارة قادم او صلاة جنازة او نحو ذلك مما لم ينصوا على اشتثنائه  
 لا بالخروج لمعدة توجب الخروج ولم تكن بسببها ولا بالخروج لاداء شهادة  
 تعينت اداء وتحلاً او اداء فقط وتحل قبل الاعتكاف ولا بالخروج لاقامة  
 حجة او تعزير ثبت لا باقراره ولم يأت بموجبه حال الاعتكاف ولا بالخروج

لتبرز او اخرج رجب وان لم يصل بحالة الضرورة او لا كل والمسجد مطروق  
 لا يليق به الاكل فيه بخلاف الشرب مع امكانه بالمسجد لانه لا يستجنى منه وبخلاف  
 المسجد غير المطروق اولاق به الاكل في المسجد اولزالة نجاسة ولو معفو عنها  
 او لغسل جنابة غير مفرطة ويبادر بالظهر كما مر وان تطهر بالمسجد وحرم الطهر فيه  
 ان يمل في غيره لحمة المكث فان امكن بلا مكث تحير بين الطهر فيه وخارجه  
 ولا يتعين احدهما على الرابع وقبل يتعين الطهر فيه اذا ضرورة في الخروج  
 وقبل يتعين خارجه صونا للمسجد عن انصباب الماء المستعمل فيه لحمة نضجه به  
 واجبت بانه غير مقصود بالغسل ولذا جوز الوضوء فيه بل قيل بعدم جزم  
 النضج قياسا على حوازل غسل اليدين حيث لا تغذرو وقد يفرق كما في شرح الروض  
 بانه لا حاجة في النضج بخلاف غسل اليد ان لم يكن مستحرا والاتيان بالخروج  
 لحمة ازالة النجاسة في المسجد وان لم تجسه ولو في اناء ولو معفو عنها دما  
 او غيره احتراما له وظاهره وان لم تقصد ازالة ويفارق ما قبله بخلط امر  
 النجاسة ويظهر ان معفوات الدماء تنوقف حرمة ازالتهما على القصد ويفرق  
 بالتوسع في باب الدماء ولذا جازت الحجامة في المسجد في اناء دون البول  
 كما يأتي ولا بالخروج لاذان مؤذن راتب ولا متبرعا الى منارة منفصلة  
 عن المسجد قريبة منه اعتد الاذان عليها لا يحصل الشعار بغيرها ومثل  
 المنارة غيرها مما اعتد الاذان عليه ومثل الاذان غيره مما اعتد فعله كالنبيج  
 او اخر الليل وما يفعل يوم الجمعة من السلام وقراءة سورة الكهف والعشور  
 بخلاف خروج غير الراتب او غير ما اعتد او لم يعد عرفا او كان يحصل الشعار  
 بالاذان على نحو سطح الجامع الذي هو فيه كما قاله الاذرعى وانظر اذا حصل  
 الشعار بمنفصل اقرب مما اعتد هل يتعين الاقرب ام لا لالف ما اعتد حوله  
 واما المنارة المتصلة بالمسجد بان كان بابها فيه او في رحبة المعهودة عنه  
 بان لا يتعين حدودها ولا انها غير مشرفة فهي منه وان خرجت عن رحمة بخلاف  
 الخلو الخارجة عنه وبابها فيه فليست منه فنقطع الاعتكاف بدورها  
 واعلم انه اذا خرج لشيء مما ذكر لا يكلف الشراء بل يمشي على حية لادائها

وله حال الخروج لشيء مما ذكر كما قاله حروانما فرضية في المنهج في الخروج للتميز  
 نظر المسئلة الدار الآنية أن يتوضعا ولو تجديدا وإن يعود مريضا ويزور قادما  
 ولومع انتظاره لاذن وإن يصلي على جنازة لا ينظرها إن لم يطل الزمن عرفا  
 بأن لا يزيد على أقل ما يجزئ في صلاة الجنازة ولم يعدل عن طريقه قال ستم انظر  
 إذا كان الباب يمنة أو يسرة هل بعد الدخول منه عدولا حوزة قالوا وفعل هذه  
 المذكورة أفضل من التزك على الراجح وإن كان في التزك مسارعة للعود للاعتكاف  
 ولا يخرج لها استقلال نعم قال ستم يسقط قطع الاعتكاف التفضل لعيادة مريض  
 قريب أو جار لا مطلقا وله في خروج للتميز أن يبرز بداره لم يخش بعدها  
 ولا له دار أخرى أقرب منها أو خش بعدها ولم يجد طريقه مكانا لا ثقا فلا يجب  
 تبرزه بغير داره كدار صديقه الأقرب من داره لعظم المنية وكسفاية المسجد  
 إن لم تلق به والا كلفها كما يكلف المكان اللائق عند فحش البعد ولو كان غيره  
 ولو نظر للمنية لصنعها عند فحش البعد وضابط الفحش أن يذهب أكثر  
 الوقت أي وقت الاعتكاف مندورا أو نفلا وإن اقتصر بعضهم على المنذور  
 في التردد إلى الدار ويعتبر ذلك يوما فوما كما قاله حروان قال زى وغيره يعتبر  
 بحملة الوقت وعليه فلا يعرف الحال إلا بتام المدة فتردد هذا ما يتعلق بما  
 يقطع الاعتكاف وما لا يقطعه اقاما يتعلق بالقضاء فتدبرت الإشارة  
 إليه وحاصله أن يقال بعضي زمن ما ينال في الاعتكاف ولا يقطع تنالها  
 كالحيض الذي تخلو عنه المدة والجنون بلا تعدد واجابة غير المفطرة وإن  
 لم يفارقوا المسجد ويتيمم ذوا اجابة للمكت في المسجد لتعذر التيمم فيه وخارج  
 وكالاتعاض والشكر بلا تعدد إذا خرج المسئلة التيمم في المسجد بعضي زمن  
 الخروج فإن لم يخرج فاعتكاف وإن لم يفارقا لأن وصفها لا ينال في دوام  
 الاعتكاف كالنوم بخلاف الجنون وفارق الاعضاء في الصوم حيث اشترط  
 فيه افاقة لحظة بالنهار بان زمن النية هنا زمن اعتكاف ولا اشاء فيه  
 بخلاف زمن النية في الصوم إذا كانت ليلا وكذا يقضي زمن خروج ما لا ينال في  
 الاعتكاف ولا يقطع خروج له لتتابع إن طال كعدة توجب خروج وليست بسببها

فان لم يطل كما في الخروج لنحو تبر زما لم يقص وكذا من عاشر الخروج له  
في صورة المدة المهيئة على ما سبق فتدبر وشرط في المسجد ان يكون خالصا للمسجدية  
فلا يصح في المسجد المشاع كما لا يغتفر فيه تباعد المأموم عن الامام بالكثر من ثلثائة ذراع  
وان شئت فيه التحية وحرم ملك الجنب فيه نظر الجزء المسجدية ويجب شتمه فورا  
ان كان افرارا ولو شتم نحو سجادة بارضه الانتفاع بها ووقفها مسجد اصح وثبت  
لها جميع احكام المسجد وان قلعت بعد على الراجح وشمل المسجد سطحه وجداره ورجته  
المعدودة منه وزكوته ولو بهواء الشارع واغصها شجرة بهواء المسجد ولو كانت  
الشجرة خارجة بخلاف عكسه على الراجح كالوقوف بعرفة وفارق الركن بانه جزء  
من المسجد ولو عين الماعتك مسجد غير المسجد الثلاثة لم يتعين لكنه اولى حتى  
من المسجدة اجماع ان لم يحج الخروج للجمعة فان لم يعين مسجد افا لجامع اولى  
ولو اقل جماعة من المسجد غير اجماع وان لم يكن في المدة يوم جمعة بل وان لم يكن  
من اهلها غير وجامع خلاف من اوجب الجامع مطلقا بل لو نذر مرة فيها يوم جمعة  
وكانت تقام في مسجد ولم يشترط الخروج لها وحب الجامع اتفاقا لان الخروج لها  
يقطع الشبايع لتقصيره بترك الاعتكاف في اجماع فان كانت تقام في ابنية  
غير مسجد خرج لها وان لم يشترط الانتفاء التقصير لكن لا يكره الخروج لانه يذهب  
لغير مسجد واذا فرغ من الجمعة عاد فورا ولا يتأخر للثمن بخلاف اذا كانت تقام في  
مسجد وشرط الخروج لها فانه يكره تأخرا ولا يلزم العود فورا بل لو قيل باقتناع  
العود لم يبعد اذ لا حاجة للعود الا ان يقال ان المعتاد بسوغ العود واذا  
مر في ذهابه للجمعة بما تقام فيه الجمعة لم يذهب لا بعد منه الا ان كانت الجمعة  
اسبتي قال في العباب او كانت عادة الصلاة فيه ولم يرتفعه بشراحة  
واذا عين في نذره احدى المسجدين الثلاثة تعين بمعنى ان غير الثلاثة لا يقوم  
مقامها والا فمسجد مكة وهو الكعبة وما حولها من سائر اجزاء المسجد لا خصوص  
المطاف حتى لو عين المطاف او جوف الكعبة لم يتعين على الراجح يقوم مقام  
مسجد المدينة والمسجد الاقصى ومسجد المدينة وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم  
وقد زوره بمائة ذراع يقوم مقام الاقصى وذلك لانها مرتبة في الفضل هكذا

فقد ورد أن الصلاة بمسجد مكة أفضل من مائة صلاة بمسجد المدينة وبمسجد  
 المدينة أفضل من الصلواتين بالمسجد الأقصى وبالمسجد الأقصى أفضل من خمسمائة  
 صلاة بغير المسجد الثلاثين باقي المسجد أي حتى منى الحرم ومسجد قباء على ما هو الصحيح  
 وعلى هذا فالصلاة بمسجد مكة أفضل من مائة الف بباقي المسجد وهذا ما عليه  
 وقال حجر القائل بمسجد مكة بمائة الف الف صلاة مرة ثلثا بباقي المساجد  
 ووجهه كما في التحفة أنه ورد أيضا أن الصلاة بمسجد مكة بمائة الف صلاة بمسجد  
 المدينة وبمسجد المدينة بألف صلاة بالأقصى وبالأقصى بألف صلاة بباقي المسجد  
 وعلى هذا فيلزم ما قاله حجر ويلزم أن الصلاة بمسجد المدينة بألف صلاة في باقي المساجد  
 والمراد بالصلاة فيما ذكر ما يطلب فعله في المسجد وهو المكتوبات والنوافل التي شرع  
 فيها الجماعة وإن صليت فرادى كما قاله روكذا صلاة الضحى والتحية بخلاف ما عدا  
 ذلك من الصلوات ولو مندورة في جوف الكعبة ففعله في بيته أفضل وانظر هذا قيل  
 فيه أيضا بالمضاعفة لاطلاق الأحاديث وإن كان فعله بالمنزل أفضل إذا تباين  
 حرره ومثل الصلاة في هذه المضاعفة غيرها من القرب التي تتعلق بالمسجد كالأعتكاف  
 بخلاف غلو الصوم فإنه إذا نذر في مسجد ولو أحدى المسجد الثلاثين جاز أن يصوم  
 في غير مسجد كالصلاة التي لا تطلب في المسجد كما مر بخلاف ما تطلب في المسجد مما مر فإنها  
 إذا نذرها في مسجد تعينت المسجدية ولا يتعين ما عينه إلا أن كان أحد المساجد  
 الثلاثة على ما علمت **(خاتمة)** \* ليس لمن بالمسجد ولو غير معتكف أن  
 يترك الحديث المباح لما ورد أنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وأنه يترك الحسنات  
 فيه كالحطاة والكتابة بل يتركها لاكتسابها لاكتساب العلم وبكرة الاحتراف بها وإن  
 قل الحاجة كالمعاوضة بنحو البيع والشراء بل يحرم اتخاذها كالحائز لما في ذلك  
 من الإضرار وإذا شغل بقعة منه بما يضييق على المصلين أو لا يعتاد وضعه  
 في المسجد لزمه إجره ما شغل تصرف في مصالحه بل إذا أغلقه على ذلك لزمه إجره جميعه  
 ولو مجورا بخلاف مجرد الإغلاق ففيه لاشم فقط لتعطيله وكذا الحكم في المدراس  
 والربط والمقابر الموقوفة ونحوها على منع من أراد أن يفتح من داره بابا إلى  
 المسجد أن أدى إلى غرق جدار المسجد والأفلا مانع حيث كان الفرض خصوصا



التوسل للمسيح لا عموم لا شطرا في المؤدى لجعل المسجد طريقا ومن ثم قيد الزرني  
 بالخوخة فعلم منع الجيران من نشر نحو الباب على سطح المسجد فان فعلوا لزمهم الاجرة  
 لانه مما لا يعتاد لغیر المجاورين بالمسجد ويمنعون ايضا من جعل المسجد طريقا  
 الا ان دعت الحاجة وتقدر بقدرها ويحرم تقدير المتجاوزين ونحوها ولو بطاهر  
 واذا خال النجاسة فيها وان امن التجسس بالحاجة كما في ادخال النعال مع من  
 سقط شيء منها ولو يابسا وتجاوز الحاجة فيه في اثناء مع الكراهة لا البول  
 ولا ازالة النجاسة فيه في اثناء ولو كانت النجاسة معفو عنها ولو دُعيا في  
 ذلك من الاضرار وبهذا فارقت الحاجة فان الغرض منها التداوى فلا اضرار  
 فيها ولا بأس بترجيل الشعر فيه ولا الحلق ان امن بسقوط شيء منه والا كره  
 مراعاة لمن قال بنجاسة الشعر المنفصل ولا بالاكل فيه ولا بغسل اليد حيث  
 لا تقدير وينبغي ان يكون الاكل على نحو سفرة وغسل اليد في نحو طشت وان  
 يكونا بحيث لا يراه الناس ولا بالتزئين فيه ولا التطيب ولا التزويج ولا  
 التزويج ولو معتكفا والله اعلم **(مسئلة)** يلزم المبيقض عن  
 زوجته وولده ورفيقه فطرة كاملة مطلقا ويلزمه عن نفسه بقسط عا فيه  
 من الحرية والباقي على السيد ان لم تكن مهاباة والا فهي كاملة على ذي  
 النوبة ان جمعت السببين والا اشتركا فيها فصنفة وقيل على من وقع  
 السبب الاخير في نوبته وقيل بقدر الرق والحرية كان لا مهاباة وقيل لا وجوب  
**(مسئلة)** الحمل في الطواف : اعلم ان جعل صور مسئلة للحمل في الطواف  
 الفا واربعه وعشرين مبنى على ان صور كل من الحمل والحمل اثنان وثلاثون  
 بان يقال الحمل حلال او محرم دخل وقت طوافهما ام لا طافا ام لا وعلى كل  
 من الثمانية نوى الحمل نفسه او محمله او كليهما او اطلق فلهذه اثنان  
 وثلاثون في الحمل ومثلها في المحمل فاذا ضرب احدهما في الآخر بلغ الحمل  
 عامر ولا يخفى ما في هذا فانه لا يقال في الحلال والمحرّم طافا قبل الوقت لعدم  
 الصحة ولا يقال طاف في الوقت ام لا لعدم فائدة التخصيص فان الحلال اذا  
 دخل مكة وقبلنا يسئل له طواف القدوم بناء على انه لا يختص بالمحرّم والراجح



فحمل بعد أن طاف للقدم أو قبله شخصاً وطاف به ولم ينو الطواف لم يقع له  
في الصورتين لعدم النية بخلاف ما لو كان محرماً فإنه يقع له في الصور الثانية  
وإن لم ينو لأن نية الإحرام تشمل ما عدا طواف الوداع ولا يقال في المحل نوى  
الحمل وكليةما إذا فعل له حتى أنه ينويه لغيره فتسقط هذه الصور وتبقى  
الصور الصحيحة هكذا حلال محرم دخل وقت طوافه وطاف محرم دخل وقت  
طوافه ولم يطف محرم لم يطف لعدم دخول الوقت ويصدق به قول الشرا ولم  
يطف فمذهبه أربعة في كل من الحمل والمحمل فإذا ضربت أربعة الحمل في صور  
ثلاثة الأربعة حصل ستة عشر وإذا ضربت أربعة المحمل في صورتين اثنتين  
حصل ثمانية فاضربها في الستة عشر يحصل مائة وثمانية وعشرون وحاصل حكمها  
أنه إذا نوى الحمل نفسه وكليةما أو أطلق وهو محرم دخل وقت طوافه ولم  
يطف وقع الطواف للحمل لأنه الطائف ولم يضره عن نفسه وذلك في اثنين  
وسبعين صورة وإذا نوى الحمل المحمل أو أطلق وليس عليه طواف وقع الطواف  
للمحمل إن نواه أو أطلق وهو محرم عليه طواف لأنه يحيط طائف على دأبه وذلك في  
خمسة وثلاثين صورة فإن أطلق المحمل وليس عليه طواف وقع الطواف لغيره  
لعدم النية وما في معناها وذلك في إحدى وعشرين صورة وعلى هذا ينزل كلامهم  
إلا أنه تبعاً لأصله لم يذكر الحلال في المحمل حيث قبله بالحرم نظر الكون الباب  
في النكاح وإن الناسك يصح طوافه ولو محملاً وإنما ذكره في الحمل ليعلم حكم  
باقي الصورتين بالمقابلة كما نبه عليه ابن النقيب حيث قال يعلم من هذا أنه لو  
عمل حلال حلالاً ونوبا وقع للحمل وقبل لهما على قياس ما قالوه في حمله المحرم على  
ما صنعه المصنف تكون الصور ستة وسبعين حاصله من ضرب الستة عشر  
التي في الحمل في ستة في المحمل وحاصل حكمها أن الطواف يقع للحمل في أربعة  
وخمسين وللمحمل في ثمانية وعشرين وبلغوا في أربعة عشر وقد بين المصنف ذلك بقوله  
ولو عمل شخصاً آخر فإن منطوق هذا يصدق بستة عشر حاصله من ضرب أربعة  
الحمل في صورتين ما إذا نوى الحمل المحمل أو أطلق ثم ضرب الثمانية في صورة  
ما إذا نوى المحمل نفسه أو أطلق الصادق بهما إطلاق المنطوق فيقع الطواف

الحامل في المستثنى وهو ما اذا اطلق الحامل المجرم وعليه طواف سواء نوى بالمحمل  
نفسه او اطلق لها ثمان صورتان يقع فيهما الطواف الحامل وفي الاربع عشر  
الباقية بعد الاستثناء يقع فيها الطواف للمحمل وقول الشافعي ان طواف المحمل عن  
اوله يدخل وقت طوافه هاتان صورتان مفهوم القيد الاول في كلام المصنف  
فذا غرضها في اربعة الاحال ثم الثانية فيما اذا نوى الحامل المحمل او اطلق ما  
ثم ستة عشر فيما اذا نوى المحمل نفسه او اطلق حصل اثنان وثلاثون ففيما  
اذا اطلق هذا المحمل لا يقع له الطواف كما قال الشافعي بل يقع على المطلق الذي  
عليه طواف في كلا صورتين المحمل وتصور الثانية بما اذا كان الحامل معتمداً والمحمل  
حاجب لم يدخل وقت طوافه وبغير الطواف في الاربع عشر الباقية وفيما اذا  
نوى المحمل نفسه يقع له في اربعة عشر والحاصل في الصورتين المذكورتين وهذا  
ما ثبت به الشافعي قوله والا فكيف لو لم يطف ودخل وقت طوافه فقد ورد في الامام  
حيث لم يقل والا وقع له وان كان حاضر لانه اختصار محل لاقتضائه انه يقع  
بمحمل في ستة عشر وليس كذلك وقوله وان نواه الحامل لنفسه  
او لغيره وقع له هاتان صورتان مفهوم القيد الثاني فذا غرضها في اربعة الاحال  
ثم الثانية في ستة المحمل حصل ثمانية واربعون يقع فيها الطواف الحامل وان  
المحمل وان نوى نفسه او اطلق وعليه طواف كما قال الشافعي راعى القول بان الطواف  
يجب عليه وكذا اذا اطلقا وعليهما طواف او نوى المحمل نفسه لان الحامل دار والمحمل  
دبره وقد نوى حقيقة ارحكما فيقع عليهما كما لو جره وهو على الارض ورد بان طواف كل  
منهما في مسئلة اجم منفصل عن طواف الآخر فامكن ان يقع لهما بشرطه بخلافه في  
مسئلة كقولهم واعلم ان الاحكام المذكورة لا تختلف بتعدد الحامل فادخلنا  
شخصاً ونواه احدكما ونوى الاخر نفسه او اطلق وعليه طواف وقع له ولا يقع  
بمحمل لان له دبراً به واقع منهما فلا ينفك اليه بصرهما بتبعية فيشكلوا  
وقوع الطواف للمحمل فيما اذا نواه له اكمال وعليه طواف بما اذا كان على شخص  
خوفاً فافضله او نواه عن طواف آخر عن نفسه او غيره فانه لا ينصرف

في يقع عليه عماما واجاب الشيخ ابن المقرئ ووضح في الاسماء بما  
حاصل ان كمال نية المحرم في نفسه لا يطواف فانصرف فعليه اليه ولا كذا  
التاوس غير عليه فان لم يجعل نفسه آية بغيره وانما اني بطواف نوبا  
صرف بطواف آخر له او غيره فلم ينصرف فان قيل اذ انوى كمال نحو ادراك الغريم  
فان تنقضي الآية ولا يقع الطواف المحمول مطلقا ام لا يكون كالدابة قد استظهر  
سم الاول وفرق بان الدابة فعلها غير محصور فامكن انها آية ولا كذا من روى  
ادراك الغريم فان فعله محصور فقدر والله اعلم وادعم ان جميع ما تقدم انما هو  
فيما اذا اجتمع في كل من كمال والمحرم شروط الطواف من نحو اسر والطهر والا  
فالعدد بمن استجمعها بشروطه بان يذوق او يكون عليه طواف دخل وقته مستند  
قد غلبوا في احرام الخنثى احتكام الاثنى اثنا طاني يستتر عن الابواب فواجبوا عليه كشف  
الوجه للاحرام واستر الراس عند وجود الجنين فان كشفها اثم بكشف الراس  
ولا فدية لعدم الموجب وان استر الوجه وكشف الراس اثم بجها ولا فدية للشك في  
الموجب وان سترها اثم بسر الوجه ووجبت الفدية لتحقق الموجب واقتضوا في  
بسن المحيط فوزه بكمهونه مالم يمسر فلا فرق بين المحيط وغيره وان استجب الاضيق  
ومنع يسلي وعلى بان لبسه المحيط وان لم يمسر الاضيق واجل على المحيط احوط ومفوض  
استر فيصل دون المحيط واستحسنه الله تعالى ولا يخفى ان هذا انما هو من حيث الابواب  
واكمل انما من حيث الفدية فالدار على يقين الموجب فاذا لبس المحيط واسترا وجهه فالتقيل  
وجوب الفدية كما اذا استر الوجه والرأس وكذا اذا لبس الغفارين وان كشف  
الوجه فوزه والله اعلم في مسئلة قالوا يجب على المتمتع والفارن دم  
ان لم يكونا من عافري الحرم لا فلهما دجا ميثقاتا اي دوا ميثقات العروة الذي  
يكون لو اذوا ففاس حاضري الحرم فانهم لم يزنوا ميثقاتا وفيه ان هذا انما  
يتم في المتمتع الذي لا في الفارن مطلقا ولا في المتمتع الكفر عن مكة فانحصا  
رما ميثقات العروة والكمهونه بان المراد لم يزنوا ميثقاتا عافرا والله ربه ميثقات  
خاص بهم فخرج عن الموضوع من ان الذي رجم بغير عافري هو ميثقات العروة

قديم ان يكون هو المنفرد في حاضريه وپور عليه ما عرقل هذا الجواب مبني على قصر  
 التعليل على التمتع وان الذي رجمه هو ميتات الحج ومعنى رجمه له انه لا يلزمه العود اليه  
 عند الا حرام بالحج بخلاف المسنى بها وانه الميت فان كان التمتع من حاشية الحرم فلا  
 دم عليه لانه ان كان يكتفى فلم يبرح ميقانا أصلا وان كان خارجا عن مكة فلم يبرح ميقانا  
 عانا ما خارج ميقانا خاضعا به وبوجه لا يوجب الدم وكذا في عدم وجوبه لانه فرع التمتع  
 في الوجوب فاذا لم يجب في الاصل فلم ين لا يجب في الفرع كذا افاده في شرحه رحمه الله  
 اعلم من سلسلة قد عجزت ودرهم تفسير الصفة ان شملت من الطرفين  
 على دوي متحد الجنس معه ولو من طرف جنس آخر ولو غير دوي او نوع آخر او  
 صفة أخرى مخالفة في القيمة وذلك لمن شئت التوزيع او جعل اليه اذ التوزيع  
 تخمين فان لم تكن الصفة مخالفة في القيمة فلا نسأد ان يستواء الغير مع اتحاد الجنس  
 والنوع فتعفى الجمل وكذا لانسأد في التخط ان اتحد الجنس وقتل الخليفة بحيث لا يظهر  
 في المعيار لا تنافي الجمل في الاول واعتقارهما في الثاني لشيء الاخر من هذا ما  
 عليه الجمهور وقيل لفساد في اختلاف الصفة وان اختلفت القيمة لان تفاوت  
 الصنف في محل المسامحة ورجحه الامام والفرائي وغيرهما في اختلاف التقدير بالصحة  
 والكسرة قالوا اذا زال الناس على المصارفة فيها انفرادا واجتماعا من غير تكرار يقال  
 يتم ان ذلك كان مع الاختلاف او ان المكسر لم يكن قطاعة بل نحو انصاف وارباع مما  
 يستحق كسرا وهو في حكم الصحيح لانا نقول كيف يستدل بالامام  
 ومن تبعه بما لا يعلمون اشتداد على المطلوب وقيل لانسأد في  
 اختلاف النوع ايضا نظرا لاتحاد الجنس بل قال الطبرسي وابوالطيب  
 والكجوين والقاضي الحسين والشافعي والجمهور جاني والرويان وصاحب  
 المذهب ما حصله اذا اتحدت اصول العوضين واستوت  
 الضمة او غائل طرفا العقد فلا بأس وان اختلف الجنس اذ  
 التوزيع جنس لا يؤدي الى محذور قالوا فيصح بيع به عجرة وصلاح جوب  
 بدين ارضيين اذا لا اشتق لانه من شجرة واحدة واعلم ان الصبيان

من حبرة واحدة واستوت قيمة المد والصلح مبيع درهم ودنيا رطلها اركان  
 ولدرهمان من ضرب واحد والديناران من ضرب واحد وغلطوا من قال بخلاف  
 تلك وقالوا الشك في مثل هذا نوع من الوسواس فان قيل لا ينفك  
 عند التوزيع عن اعتبار القيمة وقد علمت ان التوزيع تخمين قلنا انه اعتضد بما شاع طوله كما  
 اعتضد في خلاف الصفه بانها وكبس والنوع تنبيهه او رد على اصل القاعده  
 ان العقد يقتضي مقابلة الجود بالجود والاجزاء بالثمن بثلثها ولا يقتضي التوزيع  
 حتى يلزم المحذور المذكور ويجري هذا الحكم والرجحان واجب كما قال السبكي  
 بان العقد يقتضي التوزيع ايضا بهيل اعتباره فيما اذا خرج بعض العوض مستحقا  
 او ربا يعيب واخذ بالشفع اذ لا اعتبار له باثبات ما اجبره الشراء فله السبكي  
 فان قيل والقابل للشراء لا يكون الا شراؤها بخلاف ابتداء قلت  
 لا محذور في ذلك فان الجزاء شائع بقابل بالشائع وبلعين دفعة تنبيهه  
 اذ ابيع احد المتقين بثلث وكذا مما اداهما مفشوش هو من القاعده تقسيم  
 لدرهم ان الغش لا يظهر في الميزان مع ابيع اتفاقا قال السبكي ويختلف  
 هذا بكرة البيع وقته افاده ان النقص في السراج على نكت البهيم والمنهاج  
 (مسئله) العقدان الجازان كالشركه والتمريض يصح جمعهما عقد  
 واحد جزمنا لاتفاق احكامهما كما قال الله وعدم تنافهما في الملازمين  
 كالبيع والسلم خلاف اختلاف احكامهما كما بينه بشرقييل بعدم الصحتما  
 قد يعرض من موجبات التوزيع المؤدى لميل العوض عند العقد وقيل وهو  
 الراجح بالصحة قياسا على بيع ثوب وشقص مشقوق فانهم لم ينظر وايقه تعرض  
 الاخذ بالشفع الموجب لتوزيع المذكور والمختلفان جوازهما لزوما كالسلم  
 والكمالة وكالبيع والكمالة لا يجمع جمعهما جزمنا قيل لان العقد الواحد لا يصف  
 بالجواز والفرق معا وفيه كذا في سم في حوائج البهيم انه يصح الاتفاق اذا اختلف  
 الجود ومن ثم رجعوا في بطلان الجمع باثبات الاحكام كما في المثال  
 الاول لا شراؤه قبض راس المال بسهم في المجلس كذا بجعله وكذا في المثال الثاني

إذا كان البيع في المربوبات بعضها ببعض فإن خلت الأحكام عن الثاني صح البيع  
 وأورد ستم على اقتصاد الثاني في المذكور البطلان صحة البيع بين الباع والبيع كما مر  
 أنه بشرط بعض ركنين الباع في المجلس فكتب البيع ثم قال إلا أن يجعل عند البطلان  
 مكية من أختلاف العقدين جوازاً وله ما مع تنا في أحكامها بتصرف وبهذا تعلم  
 أن ما قاله سم في حواشي البيع من أن في البيع بين الباع والبيع تنا في ليس المراد به إلا  
 الإيراد على الحكم كما قد توهم بالاستسناد في تصرف من له الخيار وحاصله أنه إذا  
 انقضى البيع بالخيار فصرفه في البيع بوطء في قبل من قبل أو بوقف أو بإجارة أو  
 ببيع أوله أو بعق أو ببيع بعض أو لم يوجد عند العتق أو بغيره بعد القبض  
 أو بغيره كذا في الوطء أو ببيع بعد لزومه من جهة البائع وإن بقي خيار المشتري  
 نافذ ونسخ ولا مبروريت الاستيلاء أما قبل القبض أو قبل لزومه من جهة البائع  
 فلا ينسخ بل الأمر موقوف على أن أحدهما ينسخ الآخر وإن نسخ أحدهما  
 بقي الآخر بوصفه وفي الثمن باطل إلا بالعق فانه إجارة وتصرف المشتري في  
 البيع المذكور باطل إلا أن أذن البائع فانه الزام للعقد وإن حرم الوطء  
 وفي الثمن بغير العتق والإجارة باطل فلا يطل خياره فيه وبها موقوف  
 أن ينسخ البيع بين نفوذهما وإن تم تبين عدم نفوذهما لو توخى في عتق  
 ضعف فذال وإذا انقضى المشتري بالخيار فصرفه في البيع بما تقدم  
 نافذ وإجارة على نظير ما قبل القبض في سلة الركن والجهة وقبل  
 لزوم من جهة البائع في سلة البيع لا يكون الثاني الثاني في إجارة الأول  
 بل الأمر موقوف فإذا لم يكن الثاني لزوم الأول دون العكس وإذا نسخ الأول نسخ  
 الثاني دون العكس وفي الثمن باطل إلا بالعق فانه نسخ وتصرف البائع في البيع  
 المذكور باطل إلا أن أذن له المشتري ويكون حقيق وفي الثمن بغير العتق والإجارة  
 باطل لما تقدم وبها موقوف أن لم يبيع تبين النفوذ وإن نسخ تبين عدمه  
 لما وإن انقضى البائع في البيع والمشتري في الثمن نسخ نافذ وإن لم  
 ياذن أحدتهما لا تصرف البائع في الثمن والمشتري في البيع إجارة وكذا نافذ



ان الذين اجدوا ما لا خير والمادقة المتقن والمالاد ويطلق غيرهما بالنقص منها على  
قياسه في قبيل الا في مسائل الرهن والهب والبيع اذ لم يتصل بالبرزوم فانها لم  
تغفل عنها لم تقع في ذلك لا حقيقة ولا تقديرية واعلم ان تطبيق المشتري في  
زمن النجاء لزوجة التي اشتراها ويجهت لها ليسا فسخا ويطلان ان انفراد النجاء  
وان فسخ البيع ولو فسخا ان النجاء ان انفراد البائع بالنجاء وقضت الرجعة  
وتعد الطلاق وان تم البيع لانه صائب محلا وانما لم تكن الرجعة كذلك لانه نجاء طحا  
(مسئلة) قال المحلى في توجيه اقل القيم ان القيمة ان كانت يوم البيع اقل  
اي كان تكون يوم البيع معيا سبعين وسليما ثمانين ويوم القبض معيا تسعين وسليما مائة  
فما زاد في ذلك المشتري اي فلا تخرجه بحسبه عليه بان نسب الاكثر الاكثر واما في  
بمقتضاه وهو الثمن وان كانت يوم القبض اقل اي كما في مفسر المثال فانقص من  
ضمان البائع اي فلا تخر المشتري بالبقاء نقص من ضمان البائع بل بحسبه واما في مقتضاه  
وهو الثمن فحتم ان المقصود من نسبة الاقل الاقل كما قاله شمس عدم اخرا للمشتري بحسبان  
زيادة حيث في ملكه او انقضاء نقص من ضمان البائع لعدم ضرره مطلقا ولا فسخا  
بنسبه قد تؤدي الى خروجه كما اذا كان المشتري في احد الوقتين معيا سبعين وسليما ثمانين وفي  
الوقت الاخر تسعين ومائة وعشرين فان النقص في الاول ثمن وفي الثاني ربع فلا فسخ  
بالاول بغيره لكن لا من الحيثية السابقة بل من عكسها وهو النقص في زيادة حيث في  
ملكه ان كان الاقل يوم القبض وهو ليس بمذكور وانما لم يرد جانب المشتري دائما  
بنسبه الاقل تارة والاكثر اخرى او بنسبة الاقل الاكثر وانما فاته انقص بل هو انقص  
على الما حلالا في الحقيقة ذلك للقياس من اعتبار ما نقصه العيب بقيت  
وهو ما سبقين اقل القسم دون ما زاد عليه لا احتمال انه من تفاوت  
الرجعيات فان قيل قد يكون المتقن في نسبة الاكثر وذلك  
عنه انما دقتية السلام واختلاف قيم العيب  
ومع ذلك لم يؤخذ به بل اخذ بالمعتمد ونسب الاقل  
قلنا انما لم يؤخذ حينئذ عند ذلك بالمتقن في ذلك

لما يلزم عليه من احد المذورين بما يقين كما لا يخفى فمقتضى انه يؤخذ بالمتيقن وان الضر  
 المشتري ما لم يكن ضرره من ايكثيه السابقة والا فخذ بالمحتمل \* واعلم ان صور المقام بخلاف  
 قيمة الوسط عشرة من رتبة تحت اربعة احوال احوال الاول ان تتخذ قيمة اسلامية فتتخذ  
 قيم العيب حكما ظاهر الحالة الثانية ان تتخذ قيمة اسلامية وتختلف قيم العيب  
 والاقل يوم العقد او القبض او ما بينهما وحكما ان ينسب اقل قيم العيب  
 لقيمة اسلامية وفي ذلك الاخذ بالمحتمل كما عرفت الحالة الثالثة عكس الثانية بان  
 تختلف قيم اسلامية وتتخذ قيمة العيب كذلك وحكما ان ينسب قيمة العيب لاقل  
 قيم اسلامية وفي ذلك الاخذ بالمتيقن مع ضرر المشتري لا نقاء، والمذور لهذه سبب صور  
 الحالة الرابعة ان تختلف كل من القيمتين وتختلف صور حاصله من ضرب ثمة قيم  
 العيب في ثلاثة قيم اسلامية وحكما ان ينسب اقل قيم العيب لاقل قيم اسلامية  
 وفي جميعها الاخذ بالمتيقن مع نفع المشتري تارة ومع ضرره لا نقاء والمذور تارة اخرى  
 وقوله في المنهج قل لا يخلو اي المذكور من الزيادة والنقص في التقويم اي بان  
 نسب الزيادة ويطعن النقص \* (مسئلة) قوله المنهج ويجري بين مدع واجني  
 المنهج يمكن ان ينظم في هذا المقام مائة وعشرون صورة احوالها اربع لان الصلح  
 اما عن عين او دين تركان فلهذا على عليه او عن عين او دين تركان لا جني المصالح  
 فان كان من عين ترك فلهذا على عليه ينظم ثمانية واربعون وثلاثا فيما لو كان عن  
 دين ترك فلهذا على عليه واثني عشر فيما لو كان عن دين ترك لا جني المصالح وثلاثا  
 فيما لو كان عن دين ترك له اي لا جني المصالح ببيان الثانية والاربعين  
 فيما لو كان عن دين ترك فلهذا على عليه ان لا يعني اما ان يصالح معن او دين وكل  
 منها له او فلهذا على عليه وعلى كل من الاربعين اما ان يقول وكلني في الصلح معك  
 وليكت عن مدعي لو كان له فلهذا ثمانية وعلى كل منها اما ان يقول هو مقصود  
 لك بها او هو لك هو مقصود في عدم الزيادة وهو مطلق فيه او لا او هي حاله وليكت  
 بان لم يزد على قوله صاكني هذه مستظهر في الثانية فلهذا ثمانية واربعين  
 وبياضا اي الثانية والاربعين فيما لو كان عن دين ترك فلهذا على عليه

هو هذا البيان بعينه وبيان الاثنى عشر فيما لو كان عن عيني ترك فلا جنى ان الصالح لا  
 يكون الابعين او دين له وانه لا يدعى الوكالة فاحوال المصالح به في اثبات بعض بان  
 في السنة المذكورة سابقا وهي قوله هو مقرر لك احدى تلك اثباتي عشر وبيانها اي  
 الاثنى عشر فيما لو كان عن دين ترك فلا جنى هو هذا البيان بعينه ويمكن استخراج  
 الصور جميعها من منطوق المتن ومفهومه ومنطوق الشر في تقرير مفهوم المتن  
 ومفهومه اي الشر في تقرير مفهومه اي المتن فاشارة المتن الى صور العين المذكورة  
 للمدعى عليه منطوقا ومفهومه ما بقوله فان صالح عن عيني انما فسطوقه يصدق بثمانية  
 واما البقية وهي اربعون فمقتضاه انها لا تصح ويمكن استخراجها من تقرير مفهوم  
 المتن حيث قال وقوله وكلني انما لانه عندهم دعوى الوكالة يصدق بالصورة  
 الست السابقة فنضرب في احوال المصالح الاربعة مفهوم العقد الثاني في  
 يستعمل على اربعة وعشرين صورة وحيث قال وقوله وموقع لك انما فان  
 قوله مع عدم قوله ذلك يصدق ببقية الستة وهي اربعة في احوال المصالح به  
 الاربعة ستة عشر اشتمل هذا المفهوم عليها فنضم الاربعة والعشرين المتقدم  
 فتمت اربعون وشار الشر في تقرير مفهوم قول المتن عن عيني الى صور الدين  
 المذكور للمدعى عليه بقوله وخرج بالعين الدين الى قوله بكذا من مالي فسطوقه  
 اي الشر يصدق باثنين وعشرين صورة صحيحة لان قوله ان قال الاجنبى مائة  
 يصدق بصورتين نظريان في حالي الاذن اي وعدمه فنضرب الاربعة في احوال  
 المصالح به الاربعة ستة عشر وقوله او قال عنه عدم الاذن الى قوله بكذا من مالي  
 يصدق باثنين لان كذا كناية عن عيني او دين بضمان الى السنة عشر ومفهوم قوله  
 عنه عدم الاذن انه عنه الاذن اذا قال وهو مطلق لا بشرط ان يقول بكذا  
 من مالي فيصدق باربعة وهي احوال المصالح به فنضم الى الثمانية عشر تبلغ اثنين  
 وعشرين واما صور البطلان وهي سنة وعشرون فتؤخذ من مفهوم قوله ان قال  
 الاجنبى مائة او قال الخ لانه اذا لم يقل مائة ولا قال وهو مطلق يصدق بثلاثة

قوله وهو مبطل لان  
 في عدم إقراره واذنه  
 لا جنى في الصالح  
 ليس إقرارا بالاولى  
 من قول المتن وصالح  
 عما تدينه ليس  
 اقل اراكم

قوله لا يشترط  
 اي فيكون من  
 قبيل قضاء الدين  
 بالاذن  
 عنه

بقية الستة تضرب في حالي الاذن وعدمه تضرب الستة في احوال المصالح به  
 الاربعة باربعة وعشرين ومفهوم قوله او قال عند عدم الاذن الى قوله بكذا  
 من مالي صورتيان لان قوله من مالي مفهومه ان يقول من مالي وكذا كتابه  
 عن عين ودين تضم الى الاربعة والعشرين تبلغ ستة وعشرين واشار  
 الى صور العين المتروكة للاجنبي بقوله وان صالح عنها لنفسه الخ فاشار  
 بمنطوق قوله ان قال وهو مقرر لك الى قوله ان قال وهو مبطل الى ستة  
 منها صحيحة لان قوله ان قال وهو مقرر لك مع قول الله اوى لك مع قول المتن  
 ان قال وهو مبطل ثلثة صور تضرب في حالي المصالح به تبلغ ستة واشار  
 الى الستة الثانية والى انها باطلة بقوله والا فاحث جعل الله تحت هذا  
 ثلثة تضرب في حالي المصالح به ستة واشار المتن الى صور الدين المتروك  
 للاجنبي بمفهوم قوله وان صالح عنها لنفسه واشار الله في تفرس الى ستة منها  
 صحيحة بقوله ان قال وهو مقرر لك او وهو مبطل او اوى لك فهذه ثلثة في حالي  
 المصالح به ستة ومفهوم الشاى مفهوم قوله ان قال وهو مقرر لك فانه اذا لم  
 يقل ذلك لا يصح الصلح وعدم قوله فاذا ذكر يصدق بثلاث صور وهى ان يقول  
 هو مخوف في عدم اقراره او لا ارى حاله او يسكت بان لم يزد على قوله صالحني  
 فهذه ثلثة في حالي المصالح به فعليك بالناسل في جعل ثم مقتضى قول الله ويصح  
 بغيره ولو بلا اذن ان قال ما مر آتة يجوز ان يكون المصالح به من مال المدعى عليه  
 في صورتي الاذن وعدمه بدليل اطلاقه هنا وتقييده فيما بعد بقوله من مالي  
 وعليه جرى الشرح الجازم في سرد الصور وفي الحلبي ما يقتضى انه لا بد من التقيد في  
 صورة عدم الاذن سواء قال الاجنبى وهو مبطل في عدم اقراره وهو محل اتفاق  
 او قال وهو مقرر لك او اوى لك وهو الذى يتجه لانه حيث لم يأذن له في الصلح لا يسوغ له  
 الا على نفسه ويكون من قبيل قضاء الدين بغير اذن حتى لا يتوقف على اقراره وهذا  
 اندفع ما يقال ان في صورة عدم الاذن اذا قال وهو مبطل في عدم اقراره  
 على غير اقراره وهو باطل فعليك بمراجعة شرح الروض (مسئلة)  
 خلط الخاصب ما اخذه بحيث لا يميز قال في التحفة في باب الغصب ما نصه

وفي فتاوى المص غصب من جمع دراهم مثلاً وخططها بحيث لا تتمز ثم فرق  
عليهم النكاوط على قدر حصة كل واحد منهم اخذ قدر حصته فان خص احداهم  
بحصته ارفده ان يتقسم ما اخذه عليه وعلى الباقيين بالنسبة الى قدر اموالهم  
وقال في باب القسمة ولا يجوز لأحد الشريكين قبل القسمة ان يأخذ حصته  
الا باذن شريكه قال الفقهاء وامتناعه من المتماثل فقط بناء على الأصح ان  
قسمة اقرار وما قبض من المثرة مشتركة نعم للحاضر ان ينفرد بأخذ نصيبه  
من مدعى ثبت له منه حصته وكانهم جعلوا غيبة شريكه عذراً في تمكنه منه  
كامتناعه وافتى جماعة منهم المص في دراهم جمعت لامر وخططت ثم بدلت  
تركه بان لا يحددهم اخذ قدر حصته بغير رضاهم وخالفهم الناج الفزاري قال  
الا ذرعي وقوله اي المص بغير رضاهم بشعرا امتناعهم فالجواز هو المحدث  
كما في فتاوى الفقهاء ويؤيده عامر في الغيبة اذ لا فرق بينها وبين الامتناع  
ومثلها جعل الشريك لقول المجموع لو اخططت دراهم او دين حرام بجلال  
فصل قدر الحرام فيصرفه مفسدة اي من حفظ الاموال ان توقفت معرفة  
صاحبه وادخاله بيت المال ان لم نتوقع ويتصرف في قدره كيف شاء  
وكذا لو اخططت دراهم او حنطة جماعة او غصبت وخططت اي ولم  
يملكها الغاصب لما مر ثم فبقسم الجميع بينهم وقيل يجوز للانفراد بالقسمة  
في المتشابهات مطلقاً ثم قال في آخر هذا الباب فلو قسم بعضهم في غيبة  
الباقيين واخذ قسطه فلما علموا قروده صححت لكن من حين التفرقة قاله ابن  
كثير فعلم من هذا ان قسمة المتقوم لا ينفرد بها أحد الشركاء وان اذن  
الباقيون كما قاله الا ذرعي وكذا قسمة المثلث لا ينفرد بها أحد الشركاء الا ان  
اذن الباقيون او غابوا او جهلوا وامتنعوا من القسمة فان كانوا حاضرين  
ولم ياذنوا ولم يمتنعوا بان سكتوا لم يحجز الانفراد على الراجح ومع فليست في  
الحادثة ان كان المال فيها من المتقوم لم يفر أحد الشريكين بما اخذه من الغائب  
وكذا ان كان مثلياً وكان الشريك حاضراً ولم ياذن ولم يمتنع كما هو صريح  
عموم قول المنهاج وغيره ولو استحق بعض المقسوم شائعاً بطلت فيه وفي

الباقي خلاف تفريق الضيقة قال في التحفة والاظهر منه انه يصح ويتخير كل  
 منهم \* (مسئلة) \* اذا اخطأ النقاد لا يضمن حيث لم تكن  
 العلامة ظاهرة والا ضمن لتقصيره ولا اجرة له في الحالتين فيما اخطأ  
 فيه فقط واذا اخطأ الكمال والعزاز والوزان وعنه القسائي ولو بالغلط  
 في النقش ضمنوا لانهم ليسوا مجتهدين بخلاف النقاد بشرطه وانما لم يضمن  
 نقاش القسائي فيما اذا كان الغلط في النقش وان كان به الشيخ عبد البر  
 لانه غير مباشر وغاية امره انه اورد فيه فعلا ترتب عليه التقدير وهو لا يفيضي  
 الضمان افاده على امر \* (مسئلة) \* يحرم على المرأة وصل شعرها  
 بشعر غيرها من الادوية او شعر خيس وان اذن الزوج اقام شعرها او شعر غيره  
 الادوية الا ان يفحوا ما اذن الزوج ان كان واما بغير الشعر كالحبر فيحوا وان  
 لم ياذن الزوج حيث لم يشبه الشعر والا اوجب لاذنه حذرا من التديس \*  
 (مسئلة) تلف الصداق وتعيبه \* صور كل من التعيب والتلف  
 ستة عشر باقة او فعل الزوج او الزوجة او اجنبي قبل القبض او بعده  
 قبل الفرة او بعده ففي التعيب بعد الفرة يشترى الارش كالأو شرطاً  
 في خمس وهي اذ كان باقة بعد القبض او بفعلها او بفعل اجنبي مطلقاً  
 ولا يشترى في ثلاث وهي اذ كان باقة قبل القبض او بفعله مطلقاً بل عليه نصف  
 الارش ان وجب التشطير وفي التعيب قبل الفرة يشترى كذلك في ثلاث  
 وهي اذ كان بفعله بعد القبض او فعل اجنبي مطلقاً ويتخير بين القنع  
 به ناقصاً واخذ البذل سليماً في ثلاث وهي اذ كان باقة بعد القبض  
 او بفعلها مطلقاً وبأخذ ناقصاً بلا خيار في اثنين وهما اذ كان باقة  
 او فعله قبل القبض فيهما وقد رضيت به والا فالنظر للمثل وفي التلف  
 بعد الفرة يشترى البذل ونصفه في خمس ولا يشترى في ثلاث وعليه نصف البذل  
 ان وجب التشطير على نسوة ما تقدم في التعيب بعد الفرة اما التلف قبل  
 الفرة فيشترى فيه البذل كلاً او شرطاً في ستة صور وهي اذ كان باقة  
 او فعل الزوج بعد القبض فيهما او بفعلها او فعل اجنبي مطلقاً فيهما



ويعلق الحكم بهر المثل في صورتين وهما اذا كان بآفة او بفعله قبل القبض فيها  
اما الزيادة فصورها ثمانية متصلة او منفصلة حدثت قبل الفرقه او بعدها  
قبل القبض او بعده فتكون كلها الزوجه فيما اذا كانت متصلة حدثت قبل الفرقه  
ولو قبل القبض والفرق بسبب مقارن خلاف حال الحدوثها وانفصالها  
عن ملكها فهي لها وليس للزوج الا الاصل او النصفه فان كانت متصلة حدثت  
قبل الفرقه خبرت بين ان يسمع بها كلاً او شرطاً وبين ان تدفع القيمة او نصفها  
بلا زيادة وظاهره ولو كانت العين مثليه فخره بهذا اذا لم تكن الفرقه بسبب مقارن  
وهو العيب والا فكلها للزوج تبعاً للاصل ولا خيار لها الضعف شأنها باقران  
عقد النكاح بالسبب فكانت لا عقد وكذا تكون الزيادة للزوج كلاً او شرطاً  
فيما اذا حدثت بعد الفرقه مطلقاً تبعاً للاصل \* (مسئله في الخلع وتخليصه  
من الصلح الثلاث \* هو جائز ان ينفذ ولو في حال الوفاق وعلى غير الصلح  
ولو اكثرت منه لكن تكره الزيادة عليه كما في الاحياء نعم هو مكروه الا عند الشقاق  
او خوف نقص من احد في حق الآخر او كراهية الزوجه للزوج لمحو سوء خلقه  
او دينه او كراهية اياها لزنائها او نحوه من المحرمات او للتخلص من وقوع الثلاث  
او الشتمين بالفعل فيما لو حلف بالطلاق ثلاثاً او اثنين من موطوءة على  
فعلها لا بد منه اي على تركه فحاله ثم فعل المحلوف عليه وفي التخلص به فيما  
اوتى به من غير ان يملكه حقيقة كونه حلفاً لا بد منه يقع كذا في هذا الشهر  
ثم خاسع في براءته اضطرار قوي بين المتنازعين والذين صوبوا بين افعه  
ثانياً وان شئتموها بحنا انه لا وجه لعدم التخلص بل ينظر فان لم يفعل حتى  
في شهرين يمان حننه فيبطل خلع وبطلان الجمع ويذهب الحنث فيما لو  
كانت بكثرة داللة على غدا فثابت في الله بعد تركه من اكله وانلقه قبل  
ان يتركه اي قبل الغد والحنث يكواه اذا مضى من الغد عايسع البر وفيما  
لو مضى شهرين من حوا هذه الكوز فانصبت بعد التكاثر من شهرين وفيما لو  
حلفت انها ترضى اليوم انظر ثمانية في وقتة بغيره كذا من قول وم فعل  
فيما لو قاله الشيخان فيما لو قال ان لم يخرجني الليلة من هذه الدار

فانت طالق فخالع مع اجنبي من الليل وجدد النكاح ولم تخرج انه لا يحنت  
لأن الليل كله محل البهائم فلم يمض واهى زوجته وفيما لو كان معه تفاحتان  
فقال لزوجته ان لم تأكلي هذه التفاحات اليوم فانت طالق ولا فية ان لم  
تأكلي هذه الاخرى فانت حرة فاشتبهتا انه يتخلص بان يخلعهما ذلك اليوم  
ثم يعيدها ويبيع الامة ثم يشترهما اي ولو بعد التمكن من الاكل فيهما وذلك  
لما فرق به السبكي بين ان لم افعل ولا فعلت بان الاول تعليق على العدم  
ولا يتحقق الا بالآخرة فاذا صادفها الاخر باثنا لم تطلق كما في فرعي الشيخين  
اذ ليس لليمين هنا الوجه حيث فاذا فعل لا نقول برجل لم يحنت لعدم  
واما لا فعلت كما في مسئلتنا فالفعل مقتضى هو ثبات جزئي وله جهة بر وهي فعله وجهه حيث  
بالسلب الكلّي الذي هو نقيضه والحنت بمنافضة اليمين وتقويت البر فاذا  
الزعة وقوته بخلع من جهة حيث لتقوية البر باختباره وعليه فالصبيح أربع  
اثنتان يفيد فيها الخلع وبما الحلف على النفي كلا الفعل والحلف على الاثبات  
معلقا بما لا اشعار له بالزمان كان لم افعل كذا واثنان لا يفيد شيئا وبما  
الحلف على الاثبات معلقا بما يشعر بالزمان كذا لم افعل كذا والحلف بلا فعلين  
وغوها قال السبكي وقياس هذا انه اذا كان التعليق في اكل الرغيف لصيغة  
المذكورة بان قال ان لم اكل هذا الرغيف غدا فانت طالق فانلقه وتلف بعد  
التمكن من اكله من قبل فراغ النهار لا يحنت وما اظن الاصحاب يسمون بذلك  
قال في الحاد وسوكا قال يعني من انهم لا يسمون قال وقد صرح جماعة من  
بالحنث في نظير ذلك منهم صاحب البنا فقالوا لو قال احبده ان لم ااكله اليوم  
فامرأتى طالق فاعتقه طلقت امرأته وفي البيان وغيره ايضا اذا قال  
ان لم اتزوج عليك فانت طالق وقيد ذلك بمدة ومات احدهما وقع الطلاق  
اذا بقي من حياة الميت ما لا يسع عقد النكاح فالحنث عند الاصحاب يمتنع  
في مسألة الرغيف بعد التمكن من اكله والصيغة ان لم اكل هذا الرغيف غدا  
ما ذكرنا من كلامهم على ان ما ذكره السبكي من القياس يوجب في غير  
في غرضي الشيخين لعدم قبول الحمل للوقوع عند وجود المعلق عليه وهو لا يثبت

في آخره لوجود البيئونة مع وهذا المعنى مفقود في مسئلة الرغبة في التفتو  
 المذكور لقبول المحل وعدم إمكان فعل المخوف عليه مع وهو الأكل لا يجعله بمنزلة  
 عدم قبول المحل وظاهر أخذ من الفرق انه الخلع يخلص في نحو انه دخلت الدار  
 فانت طائف ثلاثا اذ ليس للبين فيه لاجته تحت فاذا لم تدخل لا نقول ببر  
 بل لم تحت لعدم شرطه . لهذا اطلق الاصحاب انه اذا علق الطلاق بصفة  
 كما يدخل ثم ابانها بعوض او بان لا ثم دخلت في البيئونة او بعد لم تحت  
 وانه لو كان المخوف به طلاقا رجعيا تبين وقوعه قبيل الخلع مع نفوذ الخلع  
 لجامعته الطلاق الرجعي ولا يخفى ان ظاهر ما تقر من الفرق والتفصيل  
 انه لا فرق فيه بين كون المخوف عليه مقيدا بمدة او لاحي اذا حلف بلاقطين  
 ونحوها ولم يقيد بمدة ثم خالع ولم يفعل تبين باليأس بنحو الموحنة قبل  
 الخلع واقا الحلف باذالم افعل فاذا خالع بعد مضى إمكان الفعل تبين  
 حننه قبيل الخلع سواء قيده بمدة او لا كما هو ظاهر لان التعليق بما  
 يقتضي الفور لان المعنى اي وقت فانتى الفعل وفواته تحقق بمضى ما ذكر  
 من شرح العلامة ثم وحاصر سبل ما لا ينفع فيه الخلع وما ينفع عشر صور  
 وذلك ان يقال ان كان في صيغة جهة بر بالفعل والقوة كذا فعلم كذا  
 او اذالم افعل كذا مطلقا او مقيدا بمدة ينفع الخلع قبل دخول وقت الفعل  
 او قبل التمكن منه لتعذر الحث مع والالم ينفع لتفويت البر بالاخبار فبين  
 باليأس بالموت في المطلق وبانقضاء المدة في المقيد فيما فيه البر بالفعل وبمضى  
 ما يستع الفعل فيما فيه البر بالقوة مطلقا ومقيدا وقوع الطلاق قبيل الخلع  
 وبطلانه ان لم يكن ذلك الطلاق رجعيا والا وقع ايضاً فهذه اربع وان لم  
 يكن في صيغة جهة بر كذلك كان فعلت ولا افعل وان لم افعل مطلقا او مقيدا  
 نفع في الست فتلك عشرة كاملة فعلم ان البيئونة مطلقا لا تعد يأسا والالم ينفع  
 الخلع في صورة اضلا وان الخلع في نحو ان لم اكل هذا الرغيف اليوم نافع بخلاف  
 الاتلاف والتلف بعد التمكن لان المحل فيها باق على القابلية وان تعذر  
 المخوف عليه هذا ما تحرف في هذه المسئلة من كلام ستم في محال لكن لنا

في ذلك حاصل فيه مخالفة لبعض ما قاله سم وهو أنه لو حلف بالثلاث أن يفعل  
 هو أو من يوالي كذا وقت كذا بصيغة التزام كذا فعلى أو تعليق كأنه لم  
 يفعل الخ ثم خالف بعد دخول الوقت قبل التمكن أو بعده اختلف اليمان وتخلص  
 كما صرح به الشيخان في التعليق ويقاس به الالتزام إذا لاحت حين الخلع لا مكان  
 الفعل بعده ولا بر ولا حث بعد الخلع لزوال عصمة الحلف وسواء في ذلك  
 الصبيغتان قال الرافعي وأقره النووي لو قال إن لم تخرجي الليلة من الدار  
 فانت طالق ثلاثاً ثم خالف قبل مضي الليلة ولم تخرج لم يحث لأن الليل كله  
 ظرف لليمان ولم يمض الليل كله وهي زوجته ٥ ونقل السبكي عن ابن الرفعة  
 أنه قال بذلك في فتاوى وردت إليه ثم رجع وقال بعدم التخلص لما يلزمه من  
 تفويت البر في وقته ووافقه الباجي وخالفه البكري والقيوني قال السبكي  
 وصرت أنا أيضاً بحث معه واستدل على التخلص وهو مضمم على أنه لا يتخلص  
 وأنه ينتظر فإن أتى بعد الخلع بالمحلف عليه بر والأبواب الحث قبل الخلع وبطلان الخلع  
 ثم قال السبكي وهذا النص ينقض الشيخين المذكورين لأن يحمل على الحلف بصيغة الالتزام  
 كما هي الفتوى التي وردت إليه ويفرق بأن لم يفعل تعليق على العدم ولا  
 يتحقق إلا بالآخر فإذا صارت لها الآخرة وهي بأش عن عصمة الحلف لم يطلاق  
 فليس ثم جهة بر حتى يقال يحث بتقويته بل حث وعدم حث بخلاف فعل  
 فإن الفعل فيه مقصود ملزم صراحة فإذا فوته أمكن أن يقال حث بالحث  
 على ما مر ثم أشار إلى ضعف هذا الفرق وأنه لا يقاوم علة القياس بقوله  
 نهاية ما خطر لي في الاعتذار عن ابن الرفعة ولم أجده مستنداً من كلام السبكي  
 فإن صح كانت الصبيغ ثلاثاً صبيغتان يفيدان الخلع وبما الحلف على النفي  
 كلاً ففعل والحلف على الإثبات بصيغة إن لم أفعل وصيغة لا يفعله الخلع فيها  
 وهي لا فعل ٥ وهذا كما ترى صريح في أن السبكي لم يبق بهذا الفرق إلا  
 على أنه اعتذار عن ابن الرفعة لا على أنه يقول به إذ هو ممن قال بالتخلص مطلقاً  
 كما مر وهذا تعلم ما في استجابه ستم لهذا الفرق وإن السبكي قائل به على أنه  
 لا اتجاه لهذا بل المتجه كما قاله مجر ونقله عن صاحب الجامع هو التخلص في الصبيغتين

اذ يلزم على ما قاله ابن الرفعة وان حمل على الالتزام ان الحث يكون قبل اليأس  
 لا عنده فيلزم تقدم الوقوع على الصيغة المعلق بها الوقوع وان تأخر التبيين فان  
 اجيب بان تفويت البر يقتضي الحث ولا يتأتى الحث هنا الا كذلك لانه عند  
 اليأس متعذر للبينة بالخلع ولا قائل بطلان الخلع قبل الحث لعدم مقتضى  
 البطلان قلت تفويت البر هنا انما هو بالخلع وهو لا يقتضي الحث اتفاقا  
 لامكان الفعل بعده كما مر وتفويت الفعل بعد انما حصل وعصمة الحلف زائلة  
 فليس ثم ما يصح معه الحث فصلا عما يقتضيه فالراجح حيث خالع في الوقت  
 كما مر التخلّص مطلقا فان خالع قبل الوقت تخلّص اتفاقا لعدم دخول وقت البر  
 حتى يقال فوته وكذا اذا خالع ولو في الوقت والحلف على النفي او على من لا يبالي  
 اذ ليس المنفي جهة بر وكذا الحلف على من لا يبالي لانه محض تعليق فليس جهة بر  
 حتى في صيغة الالتزام وهذا كله اذا لم يكن في صيغة الحلف ما يقتضي الفور  
 والله عمل بمقتضاها ففي الحلف على الاثبات اذا صرح بالفورية او علق بظرف  
 زمان كما دالم افعل بحيث بمعنى زمن يستعمل الفعل بلا فعل فلو كان قد خالع في  
 هذا الزمن تبان بالحث بطلان الخلع بخلاف ما اذا كان زمن الخلع لا يستعمل  
 فان الخلع صح صحيح ويتخلص به فتدبر ولو كان المحلوف عليه اكل هذا الرغيف  
 غدا فتلف قبل الغد ولو بانلافه وجاء الغد لم يحث وكذا اذا تلف فيه قبل التمكن  
 لا بانلافه لعدم التقصير فان اتلف فيه او تلف بعد التمكن حث للتقصير  
 والحث من جان الثلف ولا ينتظر مضي الغد وان اقتضته الظرفية لتحقيق  
 اليأس العام قبل مضي الظرف فلا معنى صح للانتظار ولو جرد العصمة هنا  
 عند اليأس فارق ما مر في الخلع من عدم الحث فتدبر (مسئلة)  
 لو قال من له زوجا زوجتي او اخدا كن طالق او علي او يلزمني الطلاق قلت  
 اي شيء او وحد لفظا او نية او اطلق نجرا او علق على صفة ووجد وقع الطلاق  
 بوصفه وعنه الوحدة في الاطلاق على واحدة عنهن فقط لا بشيها حث  
 لانية كذا في الرض وحواشيه قالوا ولا يرد كون المفرد المضاف لهم وكذا المعرف  
 باللام لان هذا في اللغة والعرف المطرد قد نقلها في باب الايمان عند الاطلاق



الى الوحدة عملاً باليقين فلا يطلق في غور زوجي طالق الا زوجة ولا يقع في غور على  
 الطلاق الا طلاقاً ووجب اعتزالهن حتى تعلم المطلقة ولا تكفي الرجعة في الطلاق  
 الرجعي لعدم صحتها مع الابتهام ووجب لمن مؤنة الزوجات حبسهن عنده حبس الزوجات  
 ووجب في الطلاق البائن ان يعين فوراً باللفظ للطلاق واحدة منهن لتعلم  
 المطلقة فيرتب عليها احكام الفراق كالعدة فانها على الراجح من التعيين لان  
 الايقاع عكس الطلاق كما يأتي والفرق كما في التحفة ان الطلاق حكم بجامع  
 بخلاف العدة فانها امر محسوس لا يتحقق مع الابتهام ولا بدع في تأخرها عن السبب  
 الا ترى انها تجزئ في النكاح الفاسد بالموطء ولا تحسب الا من التفريق وانما لم  
 يبي التحسين في الطلاق الرجعي لان الرجعة زوجة وحق الاعتناء بها هو الا تزال  
 وقد اوجبتاه ولا يقال يجب التعيين في الطلاق الرجعي اذا انقضت العدة  
 كما في مشئلة البيهقي لانه العدة هنا انما تحسب من التعيين كما في كيف  
 تنقضي قبله واذا وطئ واحدة قبل التعيين لم تنعثن للزوجة على الراجح ولو  
 في الطلاق الرجعي فله ان يعينها للطلاق ويلزمه مع المهر لا الحد ولو في الطلاق  
 البائن شبهة القول بان الطلاق من التعيين كما يأتي واذا عين للطلاق  
 واحدة تعينت له وتعائن ماعداها للزوجة واذا عين للزوجة ماعدا واحدة  
 صح وتعينت الواحدة الباقية للطلاق بدون تعيين جديد اكتفاء بالتعيين  
 الاول لا يستلزامه له وليس الرجوع عن عيئها الى التعيين في غيرها ولا يستلزم  
 ممن تعينت للطلاق ما انفقه عليها لانها كانت محبوسة عنده حبس الزوجات  
 ولمن حلف بالسلا او بطلقتين ان يعائن من يملك عليها طلاقاً واحدة لزوجها  
 في البمين وان لم يملك عليها العدد فتبين بطلقة ويلغو باقي الطلاق كما لو  
 خاطبها بالعدد ابتداءً وليس تعيين من حدثت زوجيتها بعد البمين لعدم  
 دخولها فيه وليس تعيين اكثر من واحدة للطلاق لان التعيين اختيار لمن  
 وقع عليها الطلاق ولم يقع الا على واحدة كما مر فاذا قال عيئت للطلاق  
 هذه وهذه تعينت الاولى للطلاق وماعداها للزوجة واذا قال عيئت  
 هاتين تعائن ماعداهما للزوجة وبقي الايهام فيهما فيعين واحدة منهما



قالوا ولا يوزع من حلف بالثلاث على كل زوجة طلاقه لان البين تفيد البينة  
 الكبرى فلا يتمكن من رفعها بذلك. قال ستم يؤخذ من هذا انه اذا كان الحلف  
 بغير الثلاث طلاقين او بالثلاث وافاد التوزيع البينة الكبرى في كل من بعض  
 بان كُنَّ او بعضهن ذات طلاقه صحيح التوزيع اذا ما منع منه حق وفيه انه ان  
 قصد بالتوزيع انشاء طلاق فهو طلاق جديد فيقع حالا كما وقع حتى في  
 الصورة التي ذكروها ويبقى الطلاق الاول على ايهما وان لم يقصد به  
 الطلاق فهو تعيين في اكثر من واحدة وقد منعه كما علمت فيلغو حتى فيما  
 ذكره ستم ويبقى الابهام نعم اذا اتخذت الطلاق في الحلف بالثلاث تعينت  
 بالتوزيع لا يخصار مقصود البين فيها ولغى باقي الثلاث هذا هو مقتضى  
 نصوصهم وذكرهم الغاء التوزيع في الصورة التي ذكروها مع تعليلها  
 بما ذكره لاينا في الغاء في غيرها ايضا للعلة المطردة وهي امتناع التعيين  
 في اكثر من واحدة وانما خصوا بهذه الصورة بالذكر لكون الغالب ان التوزيع  
 ان وقع يكون فيها نوتها انه يخلص في البينة الكبرى قد برولته ان يعين  
 موثقة او بانت بعد الايقاع لان الصحة ان الطلاق يقع من حين الايقاع  
 لا من حين التعيين وكل منهما زوجة صحيح الايقاع فيعين بالتعيين في  
 احدهما ان الميتة ما غير زوجة وآلة المبانة بانت قبل فتلغو بانتهابا بعد  
 اما من مات او بانت قبل الايقاع بان ماتت او بانت بعد التعليق وقبل  
 الصفة فلا يصح تعيينها بعد الصفة لاستحالة الحث في الميتة والمبانة  
 وامتناع تقدم الحث على الصفة فيعين غيرهما وهذا ما استظهره النجاشي  
 وتبعه الشهاب ثم رولده واستظهر البلقيني الصحة لان العبرة بوقت التعليق  
 وكل منهما زوجة عنده فيعين بالتعيين في احدهما ان الميتة ما غير زوجة  
 وان المبانة بانت قبل ولا بدع في تقدم الحث على الصفة لاستحالة عند  
 وقد قبل بذلك في بعض مسائل الخلة فانظره والراجح الاول وانما لم يقولوا  
 بالصحة ويتبين ان التعليق بطل بالبينة او الالبانة كما قالوا بذلك فيما  
 اذا كان التعيين قبل الصفة كما ياتي لانه يلزم على ذلك مسا الغاء الحث

مع امكانه بتعيين غير الميتة والمبانة او بالتزام الحث قبل الصفة بخلاف ما ياتي  
 لعدم دخول وقت الحث فتدبر وان مثنى او بين كلهن او الا واحد بقيت  
 المطالبة بالتعيين لتعلم المطلقة ولا لتعيين الواحدة الباقية بدون تعيين  
 هذا كله في التعيين بعد التنجيز او بعد الصفة المعلق عليها اما التعيين قبلها  
 فصواب ايضا بان وط السابقة من كونها بعين باللفظ في واحدة منهن لا في اكثر  
 ولا في جميع بعد التعليق ولا يوزع كما مر لكنه لا غير واجب اذ لا محذور في الالتمام  
 قبل الحث وانما صح مع عدم الحاجة اليه لوجود السبب فان عين واحد تعينت  
 فان ماتت او بادت قبل الصفة بطل التعليق ولا يعين غيرها وان بعثت  
 زوجة الى الصفة طلقت صح وان كانت ميتة او مبانة قبل التعيين تبين  
 ان التعليق بطل بالموت او الالبانة ولا يعين غيرها وان عتقت او بين الا  
 واحدة تعينت للتعليق بدون تعيين او كلهن بطل التعليق ولا يجوز تجديده  
 تكلم المباناة بناء على الصحيح من ان الحث لا يعود بذلك وان اليمين تخل  
 بالبينونة \* تنبيه \* ممن صرح بصحة التعيين قبل الصفة مروج  
 وعبارة التحفة ولو كان له زوجات فحلف بالثلاث ما يفعل كذا ولم ينو واحدة  
 ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عيئت فلانة لهذا الحلف تعينت ولم يصح  
 رجوعه عنها الى التعيين في غيرها وعبارة م ركذلك الا انه ترك اداة الغاية  
 حيث قال ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عيئت فلانة الخ ففهم ع ش وتبعه  
 بعض الكواشي ان القبلة قيد وان م يمنع التعيين بعد الصفة ووجهه  
 بان الحث يتوجه بعد الصفة على الكل فلا ينافي التعيين في البعض ه وفيه  
 ان م ممن يقول بمسئلة الناشي كما مر وهي من التعيين بعد الصفة على ان  
 كغيره قائل بالتعيين بعد التنجيز فكيف ينع بعد الصفة ولا يتحمل بينهما  
 فالحق ان م لا يمنع التعيين بعد الصفة بل يتوجه وانما خص القبلة  
 بالذكر لانها ينوتم فيها عدم صحة التعيين لانتفاء الحاجة اليه كما مر وكما  
 اشار اليه محبريها غايته واما التوجيه الذي ذكره ع ش فهو مخالف للمنصوص  
 في حواشي الروض وغيره نقله عن فتاوى النووي من ان الحث بعد التنجيز

اوبعد الصفة لا يتوجه الأعلى واحدة مبهمة ولذا وجب التعيين فتدبر  
 وحاشي عن ش التي قبل الزيادة خالية عن هذا خاتمة اذا ما الزوج  
 قبل التعيين لم يعم وارثه مقامه فيه لانه خيار تشبه لا اطلاق للوارث عليه  
 بخلاف البيان فيمن نواها بالطلاق فان الوارث يقوم مقامه فيه لا محالة  
 الاطلاق على النية بقرائن الاحوال ومحصّل هذه المسئلة انه اذا اطلق من  
 له زوجا واحدة معينة في نيته طلعت واعتدت من الايقاع اتفاقا وطوبى  
 باعترافهم وموتهم وبالبينا في الطلاق البائن وكذا الرجوع اذا انقضت  
 عدته واذا وطئ قبل البينا واحدة ثم بينها للطلاق لزوم المهر وكذا الحدة في الطلاق  
 البائن وقيل منه البينا في اكثر من واحدة على تفصيل ذكره وفيمن ماتت او بانت  
 وللزوجا وورثته من عاقبتهم فبنازعة فيمن بينها وتخليفه ان اقتضاه الحال  
 وكل هذا في الظاهر والا فالمرجع في الباطن الى نيته وتفصيل هذه المسئلة في المطوع  
 فانظره \* (مسئلة) \* لو حلف بصيغة التزام او تعليق على نفسه او على  
 من يباي ان يفعل كذا وقت كذا او ان لا يفعل كذا فاقصد الحث والمنع مع  
 حضور من يباي او قصد اعلاعه وان لم يعلم ولو ترك الحالف اعلاعه مع تمكنه منه  
 فانقضت هذه عن الشرط كما اشار الله في حواشي الرقوض ونبه عليه الرشيد في كمال المطوع  
 على فعله او فعل المحلوف على تركه مكرها بغير حق او ناسيا للحلف او جاهلا به او باطلا  
 عليه وكذا ان فعله او تركه بعد ان حن فلا حث بذلك لان البين مع تحقق الشرط  
 المذكورة في قوة الحلف على عدم المخالفة مع العهد والعلم والاختيار ولم توجد هنا  
 مخالفة كذلك فان حلف على من لا يباي او لم يقصد الحث ولا المنع بل اراد مجرد  
 التعليق او اطلق والصيغة صيغة تعليق او لم يقصد اعلاعه من يباي واذا  
 علم حث بطلاق مخالفة لان البين مع فقد بعض الشرط كما ان التعليق المحض  
 فان قيل كيف يتحقق قصد الحث او المنع مع عدم حضور من يحث او يمنع  
 ولم يقصد اعلاعه قلت يصور ذلك فيما اذا قصد حثه او منعه ولا حظ ان علم  
 فتدبر \* تنبيه \* اذا فعل المحلوف على فعله مكرها او ناسيا او جاهلا فقبل  
 تنبيه البين لانه المقصود بصورة الفعل وقد حصلت وقيل وهو الراجح

لا تنحل بذلك لأن المقصود حصول الفعل أمثالا للحلف كما هو مقتضى الحث ولم  
 يوجد ذلك فعلى هذا إذا مضى الزمن الموقت به الفعل ولم يفعل أمثالا لاحت  
 حيث لا مانع فتدبر \* خاتمة إذا حلف أن لا يفعل صبي أو بهيمة  
 كذا فأكرها على الفعل فلا حث وإن كان هذا تعليقا محضاً لأن النضام  
 الإكراه لفعل من لا يعتد بفعله صيره كلاً ففعل فلم يوجد المعلق عليه كذا إذا  
 حجروا أمثالاً لو حلف أن يفعل فلم يفعلاً فكريهين على الترتيب حيث لا تحقق  
 عليه إذ ليس للترك صورة خارجية تنفي بالأكراه والله أعلم \* (مسئلة)  
 إذا فعل المحلوف عليه ناسياً فظن الوقوع وانحلال اليمين ففعل عامداً بناءً  
 على ذلك لم يحث حيث استند لنحو افتاء لأنه فعل جاهلاً بالمحلوف عليه مع عذره  
 ظاهراً فإن لم يستند حيث لتقصيره فظنه كلاً ظن فإن لم يظن الانحلال وانما  
 ظن أن المطلقة لا يلحقها إطلاق بعد فعل عامداً بناءً على ذلك حيث وإن  
 استند لأنه فعل عامداً بالمحلوف عليه جاهلاً بحكمه ومجرد جهل الحكم لا اثر له كما قاله  
 حجر مستنداً بنبه صواب المتقديان وبكلام الشيخان فمن علق عتق عبد المتقيد  
 على نقص قيده عن عشرة أرطال وعلقه أيضاً على طه منه فشهد عدلان أن المتقيد  
 غمّ أرطال فحكم القاضي بعتقه فحله السيد بناءً على ظن أن هذا الجهل لا يحصل  
 به عتق لتحقيقه قبل إكتمالها والحكم فيها أن العشرة من أرطال الوشع  
 حصل بالحل ولا عبرة بهذا الظن وأنه لا غرم على الشهود وهذا تعليل لا يبعد  
 على ما في بعض الفروع من أنه لا يحث لأنه يؤول إلى جهل المعلق عليه \* (مسئلة)  
 حاصل ما يقال في مسألة الإيلاء وانظروا في المصنف فيها المثار لها في المنهج  
 أن الأصحاب رحمهم الله فيها إذا قال إن وطئت فهدى خرقة عن ظهاري أن طائفة  
 أنه لا يكون مؤلفاً حتى يظاهره قبل الظهار ولا يخاف بالوطء محذوراً فإذا  
 ظاهراً رخصاً فإذا ارتضى عتق العبد لكن عن الظهار انتفاء التام فخره عن  
 التعليق فيلغو قوله عن ظهاري وقيل يكون مؤلفاً حالاً لأنه يخاف بالوطء  
 قرب الحث والقرب من المحذور محذور وخرجوا بهذا الخلا من الخلاف فيها إذا قال  
 لا ربح والله لا يباحه كن فليل يكون مؤلفاً حالاً من كل واحدة منهما

لأنه يخاف بوطئها ترب الحث وقيل وهو الرابع لا يكون مؤلماً حتى يطاناً  
فصير مؤلماً من أربعة ٥ من شرح الرافعي على الوسيط للغزالي ملخصاً ثم قال  
في الشئ المذكور ما يحصله أن مقتضى الإطلاق في المسئلة المخرج فيها الخلاف  
جواب الحكم والخلاف سواء أراد تقدم الظهار أو أراد تقدم الوطء وسواء  
فعل كما أراد أم عكس وليس كذلك بل إذا أراد تقدم الظهار لم يحرج قول التقريب  
لأنه لو قدم الوطء انحلت التعليق اتفاقاً لا نصراً في التعليق لا في الأول المراد وقد  
تخلف فيها المراد وإذا أراد تقدم الوطء لم يحرج القول المرجح لأنه لو قدم الظهار  
انحلت التعليق اتفاقاً لما عرفت فالبقياس على ما ذكره في باب الإطلاق أن يرجع  
ويُعمل بمقتضى إرادته كما ذكره قالوا ومثل التقديم في مخالفة الإرادة المقابلة  
فإن قيل قد بقي ما إذا أراد أنه إذا تقدم أيهما تعلق العتق بالآخر وعلى هذا  
يتمشى إطلاق الأصحاب لعدم انحلال التعليق فيه مطلقاً قلنا لا يصح حمل  
على خصوص هذا المعنى مع احتمال إرادة أحد المعنيين السابقين فإن قيل  
فوجه حرج في التحفة إطلاق الأصحاب وأطنب بما يحصله الله بين الشيطان في  
هذه المسئلة مناسبة اقتضت قطع النظر عن الإرادة وإن الشيطان  
بمنزلة شرط واحد فأيها تقدم لا ينحل به التعليق وإن خالف الإرادة قلنا  
يبيح إلغاء الإرادة وأعمال مجرّد مناسبة غير مرادة فالمرجح ما حمله الرأى من المراجعين  
قال شيخ الإسلام في المنهج وسكت الرافعي عما إذا تعذبت مراجعته أو قال ما إذا  
شأنكم استظهر في الصورتين أنه لا إيلاء مطلقاً أي قدم الظهار أو الوطء  
ووجهه في صورة تعذر المراجعة احتمال أنه أراد أحد المعنيين السابقين وخالف  
ما أراد فنحل التعليق ولا إيلاء وكذا الاعتق ووجهه في صورة الإطلاق ما بينه  
السبكي من أن الضيعة عند الإطلاق تحل على تقدم الوطء عملاً بترتيبها  
اللفظي كما قاله الرافعي في أن دخلت فأنيت طالق إن كنت وأطلق من أنها  
لا تطلق إلا أن دخلت ثم كنت فكذا هنا لا يعتق العبد إلا أن وطئ ثم ظاهر  
وأما الإيلاء فهو من مطلقاً فإنه إذا قدم الظهار انحلت التعليق لأنك كما  
قيل الضيعة وإن قدم الوطء فالوطء الثاني غير محمول عليه فلا إيلاء مطلقاً



وهذا تعلم أنه لا يصح في العتق إطلاق النفي فلا يصح القول بأن الأولى للشئ  
أن يقول بطل لا إيلاء مطلقاً لا عتق مطلقاً فتدبر ثم أن الشئ استدرك على  
نفي الإيلاء في صورة الإطلاق بقوله لكن الخ يعني أن نفي الإيلاء مطلقاً في صورة  
الإطلاق وإن كان هو الظاهر كما بينه السبكي لكن الأوفق بما قاله المفسرون  
في الآية من أن الشرط الأول شرط لجملة الثانية وجزائية بثبوته أن وطئ ثم ظاهر  
أي يتبين بذلك أنه كان مولياً لا لزاعه بالوطء العتق المعلق بالظهار  
وذلك نظراً نحو فيه ما إذا قال أن وطئت فعبدى حر بعد سنة من أنه مول إن  
وطئ ثم مضت سنة من الوطء ومعلوم أنه لا معنى لهذا القول بتبين أنه  
كان مولياً وقائدة ذلك تظهر في الإيمان والتعليق وقيل في مسألة بعدة  
أنه مول حالاً وإن لم نقل بقول التقريب وعلى ذلك جرى صاحب التتمة وقاس عليها  
مسئلتنا أن لم نقل فيها عن ظهاري لثلاثين زيد المقيس قيدا وإن كان لا غنى  
وقد علمت أن المرجح في مسألة القياس كما في الروض وغيره أنه لا يكون مولياً  
حتى يطاق ثم تمضي سنة فكذا في مسئلتنا لا يكون مولياً حتى يطاق ثم يظاهر  
فإن قدم الظهار انحل التعليق ولا عتق ولا إيلاء وإن وطئ ولم يظاهر  
وقف الأفرحتى يظاهر وحيث كان مسئلتنا بهذا المحل المؤيد بالنظر فلا وجه  
للقول بأن الشئ سبق نظره من العتق إلى الإيلاء إذ كيف يكون كلامه من سبق النظر  
وهو بصدد اثبات الإيلاء استدراكاً على السبكي وقد استوجه مجروم  
ما قاله الشئ ولم يجعله من سبق النظر فلهذا ذكر هذا الإمام فتحصل أن الضعفة  
عند الإطلاق تحمل على ترتيبها اللفظي فيقدم الوطء وبالأولى إذا ريد تقديمه  
وح جرى قول التقريب وقول صاحب التتمة من ثبوت الإيلاء حالاً مع اختلا  
المدرك وقول الشئ من ثبوته لا حالاً بل عند شرطه وقول السبكي من نفيه مطلقاً  
فإن أراد تقدم الظهار لم يكن مولياً حتى يظاهر اتفاقاً لأنه لو قدم الوطء  
انحل التعليق اتفاقاً وإن أراد أنه إذا تقدم أيهما تعلق العتق بالآخر  
فلا ترتيب فيما يقدمه ولا ينحل التعليق فإن لم تعلم له إرادة ولا إطلاق  
لتعذر مراجعته فلا عتق ولا إيلاء مطلقاً كما مر بهذا ما يتعلق بمسألة الوطء



اما اذا توالى الشرطان فان كان بغض عطف كأن قال ان وطئت ان  
 ظاهري فعبدي حر عن ظاهري او قدم الجزاء حكم بالابلاء اذا ظاهر وبانكلا  
 التعليق اذا وطئ بدون مراجعة عملاً بمقتضى الصيغة لغة من ان الشرط  
 الثاني شرط بحالة الاول وجزائه ما لم يذكر له ارادة تخالف ذلك والا عمل  
 بمقتضاها على نسق ما سبق فان ذكر انه اطلق فكما لو اراد تقدم الظاهر  
 حملاً على استعمال الغوى وهذا لم تلزم المراجعة ائتمنا بخلافها في توسط  
 الجزاء فان الصيغة فيه محتملة للآخرين وحملها عند الاطلاق على تقدم الوطاء  
 انما هو لقينة لفظية لا لاستعمال لغوى ولكن ان تقول بل لاستعمال لغوى  
 بناء على ما نقله الشرح عن المفسرين ومع يكون القياس علم لزوم المراجعة في  
 توسط الجزاء ايضاً الا ان يفرق بكثرة الاستعمال وشهرته عند توالي الشرطين  
 فتدبر فان توالى الشرطان بعطف فان كان بالواو كان وطئت وان ظاهري  
 فعبدي حر عن ظاهري فهو مول حلالاً لان العبد يعتق باي وصف تقدم  
 حتى لو قال في الجزاء فانت طالق طلقت بكل وصف طلقة كما قاله في الروض  
 فنقول بعضهم العطف بالواو كلاً عطف في كونه لا يكون مولياً حتى  
 يظاهر بحمل على ما اذا اجتمع الوصفان فان كان العطف بالفاء او ثم  
 لم يكن مولياً الا على قول التقريب ويعتق العبد ان رتب مع الفور في الاول  
 ومع انفصال في الثاني كذا افاده في الروض <sup>مسئلة</sup> في الاعسا  
 بواجب الزوجة اذا كان للزوج مال حاضر او في دون مسافة القصر  
 يسهل منه في الحالتين تحصيل الواجب المذكور لكونه <sup>مغفور</sup> كعرض يسهل  
 بيعه او دين حال على مكي باذل او يكون له كسب حلال لا يثق به غالب  
 يفي بالواجب فهو مؤسّر ومن لا مال ولا كسب له كذلك محسّر كمن ماله  
 بمسافة القصر الا ان قال احضره في قدر مدّة الا مهال آتية فلا يفسخ  
 عليه الزوجة قبل مضيتها بخلاف من غاب مع ماله في مسافة القصر فانه مؤسّر  
 كجانبه عليه الرخيدى وغيره خلافاً لسم ولكن ماله الحاضر الذي في دون  
 مسافة القصر لا يسهل منه في الحالتين تحصيل الواجب لكونه <sup>مغفور</sup> عفا

مما لا يسهل بيعه اودينا مؤجدا لا يحل في قدر مدة الاقبال الو على حصر ولو ائز  
 لا ينظر لها او على ما طل يتعسر جبره ولكن كسبه محرم او غير لاثق به الا ان اراد  
 ان يكتبه كانه عليه مروج او نادر لندرة من يستعمله فيه مثلاً او لا يني بالواجب  
 ففي هذه المصنوع يكون كمن لا مال ولا كتب له اصلاً فتفسخ عليه الزوجة على  
 وهو ان يقال اذا اعسر الزوج بالحال من الضد ان وكذا يفسخه على الراجح  
 فان كان الاعسار بذلك موجوداً حال العقد وكان التزويج بالاجبار لقاهرة  
 او بالغة فالعقد فاسد على الراجح كما في فقد الكفاءة ولا فساد اذا كانت  
 الزوجة امة لان المهر سيدها فله الخيار ان لم يرض بالاعسار وان طرأ  
 الاعسار بذلك بعد العقد او كان التزويج بغير الاجبار فللزوجة الحرة  
 البالغة الفسخ بالوجه الآتي ان لم يكن وطئها الزوج طوعاً او رضيت باعساً  
 ولا فلاح وكرضاها بالاعسار امساكها عن المحاكمة بعد المطالبة بالمهر قبلها  
 لان الامساك قبلها يكون لتوقع الميسار لا رضئ منها بالاعسار والحق في الامة  
 سيدها لان المهر له كما مر فلا اثر لو طئها طوعاً ولا لرضاها والحق في المبعوضة  
 لكل منهما فاذا انفرد احد بها بالفسخ نفذ وان لم يوافقه الآخر على الراجح  
 واذا رضئ احد بها بالاعسار سقط خياره وبقي خيار الآخر ولا حق لولي القاتل  
 بل ينظر كالحال وان وطئت طوعاً اذ لا عبرة برضاها تنبيه علم  
 مما مر انه لا اثر للاعسار بالمؤجل ولا بالحال بعد الاجل لرضاها بالذمة وقيل  
 يفسد العقد بالاعسار بالمؤجل كالحال ابتداء بشرط المأثر واعلم ان الفسخ  
 يسقط المهر الملم يكن دخل بها كرها او كانت امة او قاهرة والثاني يشترط  
 قلنا ان العقد يرفع من حين الفسخ لان اصله لا يسقط المسكن والنفقة  
 المثل واذا اعسر الزوج بموعد الزوجة التي لا تقوم بنفسه وبها راحة  
 باقل النفقة وهو مؤجل او اقل الكسوة وهو مبني وخياره يشترط ان يكون  
 سراويل ونعل او بالمسكن وان لم تعد له الا بالامانة ثم لا بد من ان يكون  
 الا ان اضطررت الى شيء منها كانه عليه مرفق غير مسكن في الجاهل  
 الخادم الموجود دين وبما اعتاع يفوتان بالقوات وللزوجة ولو فسخ

وان وطعت طوعاً ورضيت باعسار لتجدد الضرر هنا بتجدد الاعسار  
بخلاف بيع اعسار بالصداق فانه اعسار واحد لا تجدد فيه ولا عبرة بقولها  
هنا رخصت بالاعسار بان لا يملك هذا بالنسبة للمستقبل وعد لا يلزم الوفاء  
به وعقده في هذا استباح الفسخ في اليوم الواقع فيه هذا القول لان  
اعسار اليوم اعسار واحد وكذا اي يوم رضيت باعساره وكذا يبطل  
ما مضى من الاعمال افادتهم ولا حق هنا للامعة لانه وان كان يملك  
نفقة الكس لا بالاضمانه كالمهر بل بالتلقي منها لكونها لا تملك فلا ينفق ولا يمنحها  
من الفسخ ولا يجبرها عليه نعم له الجاؤها اليه بان يستمتع من الانفاق عليها فان  
انفق عليها فلا فسخ لها ولا ينوب البولي ولا السد عن القاصرة بل ينتظر  
كالحائض فتدبر الواجبة اعفائه موبراً بانه واذا تبرع آت  
وارع ملا عن ابنة القاصير يستند عن بده بما اقسم به لزم من الحق القبول  
ونافذ لان نقاء المنة بخلاف التبرع من غيرهما كان تبرع آت عن ابنة الكبر  
تتم ان استل الزوج المتبرع به صارا قادراً فلا فسخ وان لم يستلمه من له الحق  
في الفسخ هذا المفسر قيل انه يروى من له الحق وعليه قيل لا يحتاج الى الرفع  
للقاضي وقيل يحتاج اليه لثبوت الاعسار وقيل وهو الراجح انه باجتهار القاض  
كنا في حجية النكاح وعليه نرفع الى قاضي الناحية اي مسافة العدوى  
فانما ثبت اعسار الزوج اهله وان لم يستمهلهم ثلاثة ايام ليحقق العجز  
وان لم يبرح فيها يسار فاذا عجزت رفعت اليه حجة الرابع ليفسخ  
وما ذك لها فيه وثلاثين الفورية بالفسخ في الصداق وكذا بالرفع فيه  
ان كانت وقعت المطالبة بالمهر كامراً واذا ايسر بنفقة الرابع ثم اعسر  
في المهر فسخت فيه بناء على ما مضى لانه رابع الايام الحالية عن الانفاق  
وكذا اذا ايسر في يوم من الثلاثة ثم اعسر ولها ان تجعل نفقة يوم التسا  
عما قبل الاقبال للفسخ في الرابع ان وافقها الزوج وقبل لها ذلك مطلقاً  
هنا ما عليه من روعا لغيره لا اقبال في الصداق وكذا النفقة اذا غاب الزوج  
بلى فسخ بغيره الا اعسار فوراً في الاول فاستد له ازم من الفسخ

وزمن الاغتيال الخروج لا ككتاب الموتى التي اعسر بها وان كان لها مال  
وان امكن الاكتساب في البيت وليس له منعها من ذلك لانفساء الاتفاق  
الواقع في مقابلة الحبس ولا تزيد عن قدر الاكتساب والا كانت نائمة  
تسقط نفقتها ولها في ارضان ازاكتساب منع من التمتع ولا تسقط نفقتها  
عند رلعذرها وان حج تسقط اي لعذره في الاعتسار وبكفي في عذر الزوجة  
جواز المنع فيها بعد ان كان حراما وليس لها من الفراغ منع بل ينشوز  
تسقط نفقتها اما الصداق فلا يخرج له الا باذنه لانه منفق فلا يحبس  
تنبيه اذا فقد العاقل بعد ثبوت الاعتسار وقبل الفسخ يحكم الزوجة  
عند الفسخ بعد مضي مدة الاغتيال ان بقي منها عذر التحكيم او لا  
لها في الفسخ كذا فان لم يثبت التحكيم لفقد شرطه استقلت بالفسخ اي  
مضي مدة الاغتيال ان بقي منها شيء كما افاده سم واذ افقد ثبوت  
الاعتسار فكما اذا لم يكن بالناحية قاض او كان ولا يرى الفسخ او يطلب  
مالا له وقع عند المطلوب منه لا يخرج بل فيحكم الزوجان في ثبوت الاعتسار  
وغيره مما مر وان لم يثبت التحكيم او عذرت بيته الاعتسار استقلت  
الزوجة بالفسخ لتضررها مع علمها بالاعتسار وانظر هل يتوقف فسخها على  
مضي ثلاثة ايام او لا لعدم سبق ضررها حوزة فعلم ان التحكيم والاستقلال  
كونان قبل ثبوت الاعتسار ويكونان بعده وقبل الفسخ كما هو المنصوص  
في كتب المذهب واسرار اليه في شرح المنهج بتأخير الاشتراك في تمام المسئلة  
ليرجع للحالتين خلافا لمن ارجعه للثانية فقط لما فيه من الغموض  
ان التحكيم والاستقلال لا يجريان في الحالة الاولى كما وقع لبعضهم  
وقد علمت ان المنصوص خلافه فشرع اذا غاب الزوج او امتنع من الانفاق  
وهو فيها معسر بما مر او مجهول الحال فلا فسخ وان نفقت النفقة لعدم  
تحقق الاعتسار الواردة فيه السنة بهذا هو المذهب قال في الامم لا فسخ  
عادم موهرا اي عادم لم يعلم اعتساره بما مر وان انقطع خبره وتعدت  
استيفاء النفقة منه وجري ابن الصلاح وشيخ الاسلام وكثير من المحققين

على انه اذا تعذر استيفاء النفقة منه من كل الوجوه، فقطاع خبره ونعززه  
 بحيث لا يتمكن الحاكم من خبره ولم يوجد لها مال فسنت الحاكم قالوا لان سر  
 الفسخ بالاعتسار هو التضرر والتضرر موجود هنا ولو مع البس فلا نظر  
 لعدم تحقق الاعتسار وظاهر انه لا احوال هنا لان سبب الفسخ كما علمت هو  
 محض التضرر من غير نظر للبس والاعتسار وكذا لا تحكم عند فقد الحاكم  
 لغية الزوج او نعززه وانظر هل لها عند فقد الحاكم ان تستقل بالفسخ فيما  
 على الفسخ بالاعتسار حرره اما اذا غاب الزوج معسرا بما مر فلها الفسخ اتفاقا  
 بان ترفع الى القاضي فاذا اثبت اعتسار الزوج ببينة تشهد انه معسر الآن  
 ولو استعصى بالمال كان عالم تصرح بانه مستند لها ولا يصنع علم القاضي  
 بانه مستند لها ولا تستل عن المستند ويأين منها على انه الآن معسر ولو استعصى  
 لما كان فسحا وادى لها فيه بافها او دونه على ما مر عن مروج فان فقد  
 القاضي فلا تحكم لغية الزوج واستقلت بالفسخ لتضررها مع علمها بالاعتسار  
 تنبئ الفسخ ينفذ ظاهرا وباطنا ولو من الزوجة استقلال لا لاثباته  
 على اصل صحيح كما في النكحة اي فاذا فسخت بالحاكم او استقلال جاز لها وان  
 ثبتت في الاعتسار بان اخذت مالا له عند هاني ذن لها عليه نصار معسرا  
 ان تزوج وتقر عليه فاذا تبين ان الزوج الاول كان موسرا حال الفسخ  
 بان اثبت ذلك ببينة تبين بطلان الفسخ وبطلان النكاح الثاني نعم  
 ان علمت الزوجة كذب البينة دبت ولا يخفى ان الفسخ في مسألة ابن الصلاح  
 لا يبطل ببيان البس لان سبب الفسخ فيها هو التضرر لتعذر النفقة  
 وهذا موجود حال الفسخ مطلقا فلا اثر لبيان البسار وقيل في فسخ الزوجة  
 استقلال لا ينفذ باطنا اي فليس لها ان تزوج وان اقرت عليه وفيه  
 نظر ظاهر لا سيما وابتناؤه على اصل صحيح يستلزم النفوذ باطنا ايضا  
 خاتمة اذا اعسر ستر المستولدة بنفقتها لم يجبر على عتقها او تزويجها  
 على الرابع بل يجبر على ايجارها او تخليتها للاكتساب ولا يبدعها الا من نفسه  
 كبقية التملك ويكون ذلك عتقا واذا غاب سترها ولا مال ولا نسب



لها ولا بنت حاز ولا منفق من المستدين زوجها القاضى **مسئلة**  
 فيما يحرم بالرضاع والمصاهرة \* حرم بسبب نسب وهو القرابة وبسبب  
 رضاع طفل حتى ذى اى صائب دون اى اقل من حولين يقينا من تمام  
 الانفصال ويعتبر ان بالهدال \* يكمل النكاح من الشهر الخامس والعشرين  
 خمساً من الرضعات يقينا انفصالاً من امرأة حبة بلغت سن الحنث  
 ولو بكراً ووصلت للثين او ما حصل منه كالحجب ولو مشوثاً بغيره وان  
 غلب خوف الرضيع ولو بعد موت المرأة ولو باشعاط لا نحو حقنة كتقطر  
 في اذن غير ولد عمومة وخولة اى يحرم بالنسب الاصول والفروع والحواشى  
 الا اولاد العمومة والخنولة وكذا يحرم بالرضاع على الرضيع المرضعة وذو  
 اللبن من زوج وسيد وواطى بشبهة لازان واصولها وفروعها وحواشيها  
 الا اولاد العمومة واولاد الخنولة اما المرضعة وذو اللبن فانما يحرم عليهما  
 الرضيع وفروعه دون اصوله وحواشيه كما اشار الله المصنف قوله لكن يبرى  
 يحرم من رضيع كحاشيته واصله فيحل للمرضعة اخو الرضيع وابوه دون  
 ابنة ويحل لذى اللبن اخت الرضيع واهله دون بنته \* **تنبيه**  
 يحرم بالمصاهرة واهى وصف ينشأ من عقد الزوجية الصحيح وبالوطء  
 بملك البين او الشبهة الاصول والفروع دون الحواشى فيجوز على كل من  
 الموطوءة والواطى بما ذكر اصول الآخر وفروعه دون حواشيه وتمتاز  
 المصاهرة بان العقد فيها يحرم اصول الزوج والزوجة ولو قبل الدخول  
**فتوى** لو ارضعت الزوجة المدخول بها غير المدخول بها ولو بغير لبن  
 الزوج ولو بعد بينوتهما عرفتا عليه لصيرورة المرضعة أم زوجته **والزوجة**  
 بنت زوجة مدخول بها **مسئلة** في اقسام الله وحكمه \*  
 السحر انواع منها سحر قوم بنسبوا للافلاك والكواكب تأثير الكونها آلهة  
 او ان الآله اعطاها قوة نافذة في العالم وفوق تدبيره اليها ومنها  
 سحر اصحاب الاوهام الزاعمين ان الانسان يبلغ بالتصديفة في القوة  
 الى حيث يقدر على اليجاد والاعدام والاحياء والاماتة وقل الاشكال



وكلا النوعين كزعماء وتعلم ومنها التحدث بأخذة بالعبودية والى الشعيرة  
وما يرى مجراها من اظهار الامور الجسيمة بواسطة ترتيب الآلات الهندسية  
ونخبة اليد والاستعانة بخواص الادوية والاحجار وليست كغرا واطلاق الشعر عليها  
تجوز وفي التحريم ان لم يترتب عليها مفسدة خلاف وهما الاستعانة بالارواح  
الارضية بواسطة الرياضة وقراءة العزائم الى حيث يخلق الله تعالى ذلك  
على سبيل جرى العادة بعض خوارق وهذا النوع قالت المعتزلة انه كفر لانه  
لا يمكن معرفة صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام للاقتباس ورد بان العا  
لة الله عز وجل تبصر المعاصرين للرسل عن اظهار خوارق ثم التحقيق ان يقال ان  
من يتعاطى ذلك خيرا مشرعا في كامل عيانه ويذروا كان من يستعين به من  
الارواح الخبيثة وكانت عزائم لا تخالف الشرع وليس فيها بظهر على يد من الخوارق  
ضرر شرعي على احد فليس ذلك من السحر بل من الاشراق والمهونة والا فهو حرام ان تعلم  
ليعمل به بل يكفر ان اعتقد حل ذلك فان تعبه ليتوقاه فباح اولا والا فمكروه  
(مسئلة) اذ التزم في نذر الحاج وهو متعلق بحث او منع او تحقيق شيء  
قرينة لزمته هي او كفارة يمين او مباحا لزمته كفارة يمين او معصية لم يلزمه شيء  
الا ان نوى اليمين فيلزمه بالحث كفارة سواء في الاقسام الثلاثة علق على مباح  
او على معصية لا على وجه الرغبة فيها والا لم يلزمه شيء عالم بنوا اليمين كما مر ونذر  
الحاج مكروه وعليه حمل الاكثرون النهي عن النذرا فان نذر الشر ونذر المجازاة  
فقرينة يلزمه فيها ما التزم والاول التزم قرينة تنجزا كالله على كذا او على كذا بدون  
نذر او نذر كذا وان لم يقتل بعد على المعتد والثاني التزم قرينة تعليقا على مرغوب  
فيه من جهة نعمة او اندفاع نعمة شكر الله تعالى كان شفي الله مريضني فله على او فعل  
او فقد نذر كذا كما مر واختلف هل يسلك بهذا النذر مشكك واجب الشرع  
او جائزه قولان فاذا نذر صوما او صلا وجب تبنيث النية في الصوم والقيام  
في الصلاة على القول الاول دون الثاني والراجح الاول الا في مسائل قوى فيها  
مدرك الثاني كما اذا نذر الصلا فانه لا يؤذن لها لانتفاء المقصود الا اذا ن  
في الاعلام بالوقت ولا يقتل بتركها حقنا للدماء وكما اذا نذر العتق فانه

لا يتقيد برتبة مؤمنة سليمة كما في الكفار بل يكفي مطلق رتبة لتتوفي الشارع للصحيح  
وبكذا بقية ما نصوا على استثنائه قالوا واذا عين للصدقة وقتا تعين زرع حوز  
تاخيرها عنه بلا عذر أعانته بها فحائز كتجيب الزكاة وكذا اذا عين للصدقة مكانا  
فانه يتعين تقصير الاهله ولو أغنياء ولو كفارا بل اذا نذر التقصير في كل فرض وكذا  
ايداله بمشايه كما صرح به الفقهاء وغيره وليس هذا من العمل بالقول المأمور بل من العمل  
بمقتضى التعيين ولا ينافيه قولهم لا يجوز اعطاء الكافر من المنذور وما الرقيق  
ولو مستولدة ولا الغني ولا من تنزه نفقة لان هذا فيما اذا اطلق المنذور  
يعين له مصرفا فينزل على واجب الشرع وذاكر فيما اذا عين المصرف فيعمل به كما  
وممن صرح بذلك شرح حيث قال يصح النذر لكافر وموثر وبنته التي يلزمه نفقة  
ومع ذلك قال فيما اذا نذر المتقصر شيئا للمقصر مادام دينه عليه انه يصح على الرابح  
عالم يشترط ذلك في العقد او مجلسه والاتقان ربحي وعالم يمكن المنذوره هاشميا  
او مؤطليا لحمة الصدقة الواجبة عليهم فلا يصح النذر لهم فانظر كيف ناقض نفسه  
فانه متى قبل صدقة النذر نحو الكافر لزم بالقياس المساوي ان لم يكن اوليا  
ان يقال يصح الشريف اذا فارق فلعل الشئ يسبق نظره من النذر معالي النذر  
المطلق فان قلت يمكن الفرق بان المانع في الشريف اقوى من كونه ذاتيا  
لا يتفكك بخلافه في نحو الكافر فانه يمكن انفكاكه قلت بل المانع في نحو الكافر اقوى  
للاجماع على عدم اخذهم من الزكاة بخلاف الشريف فان الاصطلاح وكثير من قالوا بجواز  
اخذ من الزكاة اذا منع حقه من بيت المال فالجنى صدقة النذر الشريف اخذ بالملك  
قولهم يعمل بمقتضى تعيينه وما صوروا به من قبيل المثال وهو لا يخصص ومهرج  
بصدقة النذر الشريف السيد السبهي في المشرع وعلماء حضرة موت في مؤلفاتهم ورد  
عش المذكور وكذا السيد الجواهري في رسالة الفها في شأن هذا الحكم ومنها الخصص  
تلك الكلمات مع بعض زيادة (مسئلة) يحتاج القضاء الى موث ومثول  
ومولى فيه ومحل ولاية وصيغة والمولى هو الامام الاعظم او نائبه باذنه وشهره  
نفوذ تصرفه فيما يولي فيه واهلية الا في ذي الشوكة والتولي هو النائب وشهره  
صدقة تصرفه فيما يولي فيه واهلية المقررة في كتب الفروع الا في فائض

فشرطه معرفة طرف من الاحكام ويجوز نصب قاضيين فاكثر ولو بمكان واحد ولو منع  
اجتماعهما على الحكم حيث كان مقلدهما واحدا ولا يجوز الاستحلاف الا عند العجز او اذن المولى  
في بيع التعميم وينعزل الخليفة بالنعزال المستخلف وما يحصل بالانعزال الفسق وبيان  
بحيث لا يرضى به المولى والمولى فيه هو ما يتصرف فيه بشرطه جواز شرعا وعينه من النكاح  
او الدعاء او الاقوال او غير ذلك او التعميم لمحل الولاية هو مكان نفوذ تصرفه بشرطه جينه  
ببلد او محلة او اقليم او غير ذلك والصيغة ايجاز ولو بكتابة او سانه بشرطه اثنان  
على ذلك او الاستفاضة ولا يكفي في وجوب الطاعة مجرد الكتاب او الاشارة وان احتج  
بقرائن الصدف وهو صريح كوليته القضاء وظفرك فيه وكفاية كفوضت اليك او وكفاية  
وقبول ويكفي فيه عدم الرد على الراجح ولا يجوز عقد القضاء بما لا يكون غير بيت المال وبيان  
بذل المال من غير الضالحي ويحرم عزل الضالحي ولو باصلحه ويفسق ظالم ذلك ويحرم  
توليه غير الاهل مع وجود الاهل ولا يصح واذا وجد عالم فاسق وعاصي عدل قدم الاول  
ان لم يكن فسقه بنحو اخذ الرشوة ولا قدم الشاوي راجع العلماء لقاده في هذه الوضو وم  
والمنع والميل وحوايا (مسئلة) حاصل تعليق التدبير بمشيئة العبد انه عند  
الاقتراب على شرط واحد كما هو بينه ان شئت او عكسه بشرط تقدم المشيئة على الموت  
عالم يصريح بتبعيتها على الموت وينوها والاشترط تأخرها عنه وفي الاول شرط القوة  
في نحو ان يكون غوفا في الشاوية طمطقا لامع الغاء وعند الاتيانا لطيفين متولين  
او مفضلين بينهما بالجزاء ان سبق شرط المشيئة ولم يصرح بتبعيتها على الموت وينوها او تنازع  
وصرح بتبعيتها على الموت او نواها اشترط تقدمها على الموت بفور مع غوران دو غرضي  
والاشترط تأخرها عنه ولا يشترط فور الاعم الغاء الخاتمة تتعلق ببدء الاسلام  
وقد وقف على مسألة كافية وافية في ذلك خالية عن الحشو والتطويل لبعض العلماء المحققين  
نقلتها بصورتها تبرا كما بمؤلفها قال ببدء اسلام سنة عين من الواحد من السنين  
ورده فرض عين على الواحد وكذا الوعلم واحد من الجماعة تعين عليه واذا كان على جماعة  
اثنين فاكثر مشلين مكلفين او سكارى لم نوع تميز عالمين به وله نساء ولم يتحلل به  
من صلاة وان كرهت صيغة فرض كفاية لخبر ابي داود بجزي عن الجماعة اذا عروا ان ساء بهم  
ويجزي عن الجوس ان يرذ احداهم ولو اسقط المسلم حقه لم يسقط لان الحق لله تعالى

ولورده واكلمهم ولو قربا شيوا ثواب الغرض كالمصلين على جنازة وشه طه اسما ع نه  
واتصال كاتصال الایجاب بالقبول فان شك في سماعه زاد في الرفع فان  
كان عنده نيام خفض صوته ولا يكفي رد غير المسلم عليهم \* ويجب الجمع  
بين اللفظ والاشارة على من رد على اصم وسن لمن سلم عليه ان يجمع بينهما  
نعم لو علم انه فهم بقرينة الحال والنظر الى وجهه لم تجب الاشارة وتجرى اشارة  
الآخر ابتداء وردا وصيغة السلام عليكم او سلاما عليكم ويجزئ مع الكراهة علم  
السلام ويحب فيه الرد ولعلكم السلام عليكم السلام ولو قال عليكم السلام لم يكن سلاما فلا  
يجب رده وتثبت صيغة الجمع في الواحد لا باللام ولا بالياء ويكفي الاشارة فيه بخلافه  
في الجمع والاشارة بيدا وخواتم غير لفظ خواتم الاولى والجمع بها وبين اللفظ  
افضل وصيغة رده وعلكم السلام وعليك السلام للواحد ومع تكرر الواو وجاز  
عكسه فان قال وعلكم وسكت لم يجز والتعريف ابتداء وجوابا افضل وزيادة  
ورحمة الله بركاته اكمل فيها ولو سلم كل من اثنين على الآخر لزم كلا رددا وقربا  
كفي الثاني سلامه رددا نعم ان قصد به الابتداء صرفه عن الجواب او قصد به  
الابتداء والرد فكذلك في رد السلام على من سلم اولاً ويسلم راكب على عايش  
وهو على واقف وقاعد وصغير على كبير وقيل على غير فان عكس لم يكره فلو تلا في  
قليل عايش وكثير راكب تعارضا ولو سلم بالعجمه جاز وان قدر على العربية حيث  
فهمها المخاطب ووجب الرد ولا يجب رد سلام مجنون وسكران وان كان لها  
تميز وان لم يتعديا ولو اتى به بعد تكلم بعذبة الا ان تكلم سهوا او جهلا  
وسد به فيجب جوابه وتحم بداعة ذق بالسلام فان بان اذ مقيا استجابة  
استردا سلامه فان سلم الذمعي على مسلم قال له جوابا عليك السلام الفرس مجزى  
عليه فقط لا سلام الجبر الصحيحين اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا عليكم ورسولنا  
خير اذا سلم عليكم اليهود فانما يقول احدهم السلام عليكم فقولوا عليكم قال الحوطي  
وكان سفيان يروي بحذف الواو وهو المصوب لانه اذا حذفتها صار قولهم رد  
عليهم واذا ذكرها وقع الاشترار والدخول فيما قالوه قال الزركشي وفيه نظر اذا المع  
و نحن ندعو عليكم بما دعوا به علينا على انا اذا اتينا السلام بالموت





فان اتى المرسل بصيغته وقال له سلم لي على فلان كفاه ان يقول فلان سلم عليك  
 ويحب على الرسول فيها تبليغه عالم يراد الرسالة فان اراد الرسول الرد فورا بان  
 يقول عزلت نفسي ويحب رد على التبليغ في سر البداة بالمبلغ فيقول عليك  
 وعليه السلام ولا يسر على قاضي الحق حجة ومثارب ويكفي في لغة لشغله ومن في عام  
 اشتغاله بالاعتكاف ويندب في الحشود في منى بل يندب تركه على مجاور بفسقه  
 ولا وتكذب ذنبا عظيما لم يبت عنه ويستدع الا حيزا وخوف مفسدة ولا يصل وساء  
 وعلت ومؤذن ومقيم وناعيس وخطيب وسمعة ومستغرق القلب بلاء وتجاهيل  
 بل يدي حاكم ولا يجب عليهم الرد الا في حجة الخطبة فيجب عليه وبكره لقاضي الحجة  
 ونحوه كالمجامع ويندب للاكمل ويسر السلام عليه بعد البلع وقبل وضع  
 اللقمة بالضم ويلزمه الرد ومن بالجم رطبت وعوها لفظا ولمصل ومؤذن  
 اشارة بالآ بعد فراغ ان قرب الغرض ويندب على القارئ وان  
 استغل بالتدبر ويحب رده وانما رده ابتداء السلام افضل من رده  
 وهذا من المسائل التي استثبتت من كون من افضل من التطوع  
 ومنها ابراء المعسر افضل من انتظار رده في سبب الغنى في سبب شتم  
 المذروب على مصلحة الواجب وزيادة اذ بان براءه لال الانظار وبالا ابتداء حصل  
 امن اكثر مما في الجفاء كحجر في فضله عليه من حيث استماله على مصلحة الواجب لا من  
 حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا ولا يستحق منه شي بخو صبحك الله باخر جوانبا  
 كقولك سيد وعائده له في هذه حكمة عالم يتصديا هماله ناديه لتركة سنة  
 السدم حتى الظلم مكاره ونحوها لرد رده في حق عوراس او يد اورجل كذلك  
 ويندب ذلك لنحو شتم او صدام او شتم فينا وورده او نسب او ولاية  
 مصحوبة برعيان كاتى ابن عبد السلام او لمن يرجى خيره او يخاف من شره  
 ولو باو اخذت منه ضرر في شدة الحاجة كحرق على رخل حيث قيام القوم له للحد  
 الحسن من احب ان يتمثل الناس له فبا فليتبوا مفعلة من النار  
 كاتى الروضة في حله بعضهم بلاء الله في قيامه واستمراره وهو جالس  
 زوالا للذات في شدة الحاجة كاتى في شدة الحاجة كاتى في شدة الحاجة كاتى في شدة الحاجة



كما اشار اليه البيهقي اقام من اجته تودد امانهم عليه لانه عكس عار المودة فلا حرمة  
ولا بأس بتقبيل وجهه حتى رحمه ومودة وينتدب تقبيل قادم من سفر ومعاذقة  
ويجزم تقبيل امر وحسن لا محرمية بينه وبينه ونحوها ومس شئ من يده بلا حائل  
وهي لنا سنة كفاية غير السلام من الجماعة ذهب فخر الاسلام الشاشي الى نفي ذلك  
ورد بان منها تشمت العاطس والتسمية للكل والاذان والاقامة وما يصنع  
بالميت مما تدب اليه من جماعة في الخس ونصحة الواحد من اهل البيت بالنساء  
الواحدة لتأدي شعار النصيحة ومحاسن تشمت العاطس اذا حمد  
فيقول له رحك الله اوركب وانما سن منه الجمع في السلام ولو للواحد للملائكة  
الذين معه ويقول لصغيره خواسلك الله اوركب اوركب وبكره قبل الجرحان  
شك قال برحم الله من حمد اوركب الله ان حمدته ويسن تذكيره الحمد ومن سبق  
العاطس بالحمد امن من السموم اي وجع الضرس والعلوص اي وجع الاذن  
والعلوص اي وجع البطن كما جاء بذلك الجزء المشهور وقد سلم ذلك بعضهم بقوله  
من سبق بالعطس بالحمد امن من السموم والعلوص اي وجع الاذن  
عنيت بالسموم اذا الضرس كما سما \* عليه للاذن والبطن استمع  
وتكرر التسمية الى ثلاث ثم يدعوه بعد ما بالشفاء ولا حاجة لتقييد بعضهم  
ذلك بما اذا لم كونه فز كونا لان الزيادة المذكورة مع ثنائها عرفا عظيمة الزكام  
ونحوه فلو لم يثنى مع كذلك سن التسمية بتكررها مطلقا ويسن للعاطس  
وضع شئ على وجهه وخفض صوته ما امكن واجابة عشيته بخود يدرك الله  
ولم يحث لانه لا اخافة بتركه بخلاف ترك السلام والله اعلم \* وهذا آخر  
ما اردت ايراده \* اشاله من فضله الحسني وزيادة \* مستغفرا  
حامدا مصليا مسلما على سيدنا محمد وآله واصحابه صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين \*

تم طبعها بعون الله وتوفيقه بنفقة خاتمة بها الشاه الصالح الفاضل السيد ابو يوسف  
حفظه الله بمطبعة السيد شعراوي بنوان \* عليه السلام \* في سنة ١٢٨٤  
وذلك في سنة ١٢٨٤ \* عليه السلام \* في سنة ١٢٨٤ \* عليه السلام \* في سنة ١٢٨٤



هذه رسالة نكستاد انفاضل المودع المحفل الزهري رحمه  
في تحرير الدرهم والشفق والرطل والمكيال وغير ذلك  
نفع الله بها وبنوعها الانام \*  
سجاء شدة الانام \*  
الحليم



لغلبة استعمالها في النقدين مع اشتهاار الدرهم في الفضة والمثقال  
في الذهب ثم ان المتأخرين قدروا بنحو الشعير روقاً السهولة العدد  
فقدروا الدرهم من الشعير الممتلئ الاعزل المقطوع مادي من طرفيه  
بخمسين شعيرة وخمسين عتبه والمثقال باثنان وسبعين شعيرة ٧٣  
على مقتضى النسبة المذكورة ثم اصطلحوا على التقريب واختلفوا في كميته  
فمنهم من جعل المثلث اربعة وعشرين قيراطاً والدرهم ستة عشر قيراطاً واربعة  
اخماس قيراط على حسب النسبة السابقة فمقدار القيراط ثلاث شعيرات ومنهم من  
جعل المثلث عشرين قيراطاً والدرهم اربعة عشر قيراطاً كما هو في كتب الخففة فمقدار  
القيراط ثلاث شعيرات وثلاثة اخماس شعيرة ومنهم من جعل المثلث اثنان وعشرين قيراطاً  
وسبعة اسباع قيراط والدرهم ستة عشر قيراطاً على مقتضى النسبة المذكورة  
فمقدار القيراط ثلاث شعيرات وثمان شعيرة وخمسة عشر شعيرة وذلك مقدار ربع قحاة معتدلة  
لخفة القمح المعتدل عن الشعير الممتلئ بحيث تكون الثمانون قحاة المتوسطة توازن  
ثلاثة وستين شعيرة ممتلئة فيكون كل منهما درهما وربع درهم كما يعلم بالاحتكاك  
بالخردل وعلى الاصطلاح الاخير جرت المصريون ومن وافقهم الا انهم في اوائل  
القرن الثاني عشر خالفوا في النسبة فجعلوا المثلث اربعة وعشرين قيراطاً  
فيكون درهما ونصف درهم فيزيد عن المثلث العشرى قيراطاً وسبع قيراط  
فنصبت الذهب الخالص بالمنا قبل المتداولة الآن تسعة عشر مثقالاً  
وقيراط وسبع قيراط \* واقام الدرهم المتداول في درهم شرقي كما امتحن بحت  
الخردل وبدرهم الملك قايتباي المختوم بختمه ومنه يركب الرطل وهو بالبغداد  
مائة وثمانية وعشرون درهماً واربعة اسباع درهم وبالمصري مائة واربعة  
واربعون درهماً فيزيد عن البغدادى ثلاثة اخماس خمسة \* فالقلتان  
بالبغدادى خمسمائة رطل وبالمصري اربعمائة وستة واربعون رطلاً  
وثلاثة اسباع رطل والمد بالبغدادى رطل وتلك وبالمصري رطل  
وسبع وتلك سبع رطل فيؤخذ من الجيوب النقية المتوسطة في نوعها  
خفة ورزاة كما قاله شيخ الاسلام كالعدس والشحم والخردل ما يبلغ هذا المقدار

وتسمى به تيلة فتكون معيار المد في كيل باقي الحبوب وان زاد وزنه او نقص  
 اعتارا بالكيل فالأثنان منها قدح والاربعة صاع وهكذا وقد يختلف القدح  
 كما في المكابيل بحسب الاصطلاح والمعول عليه ما ذكر بالشر وط المذكورة \*  
 (تنبيه) \* الرطل البغدادي عند ابي حنيفة على ما رجحه ابو اسحاق  
 مائة وثلاثون درهما والمد عند رطلان بهذا الرطل فالصاع عنده  
 ثمانية اربطال بهذا الرطل واهى بالمصرية سبعة اربطال وسعان فانهم  
 \* واما النقود فقد بقيت اها في الجدول بذكر اسمائها ثم مقاديرها  
 بالقراريط وكذا مقدار غشها بمقدار الاقل فحسبها كما يعلم من ترايد  
 وزن النصاب ثم ما يتحصل منه النصاب الصافي بالعدد الكامل  
 وما يبقى من القراريط وكسورها ثم في الذهب بالمناقيل المتداولة  
 وما يبقى من القراريط وكسورها وفي الفضة بالدراهم كذلك \*  
 والطريق في معرفة ما يتحصل منه النصاب ان ينسب غش  
 الصنف لصافيه ويزاد على النصاب بتلك النسبة فالمجموع هو  
 ما يتحصل منه النصاب من هذا الصنف فيركب منه العدد فمثلا  
 وزن المجدية ثمانية قراريط وغشها قيراط وتلك ونسبة غشها  
 لصافيا خمس فيزاد على نصاب الذهب وهو بالمناقيل المتداولة  
 تسعة عشر مثقالا وذلك سبع مثقال كما مر فمئة وهو ثلاثة مثاقيل  
 وثلاثان وسبع يكن المجموع اثنين وعشرين مثقالا مصرانيا وعشرين قيراطا  
 واربعة اسباع قيراط فاذا ركبتهما اعدادا كانت ثمانية وستين مجدية  
 واربعة قراريط واربعة اسباع قيراط اى نصف قيراط ونصف ثمن  
 قيراط ودانق وسبعين من دانق الا ان كسور الدانق تلغى لعدم  
 ظهورها في الموازين ليرقتها كما مر في الاشارة اليه فان الدانق كسره  
 اصطلاح الان شمس شمس من ربع قيراط فهو جزء ثمن مائة واربعة واربعين  
 جزءا من قيراط من مثقال او درهم فترى (تنبيه) \*  
 لما ذكر ان الفضة لا يحسب من النصاب ولا من الواجب اخراجه

ولا يكمل نصاب أحد النقيدين من الآخر ولا يخرج أحدهما عن الآخر وذلك  
 لتعلق زكاة عند شافعي بالعين وذات البوحيفة وعائدك إلى  
 حصة الأيم الغش من ذلك أن ثل الغش أربع المفضون رواج  
 النصاب في وإلى تكمل نصاب أحد النقيدين بالآخر قيل بالجزئية كنصف  
 نصاب من كل وقيل بالقيمة كمائة درهم فضة وأربعة مثاقيل ذهب  
 قيمتها مائة درهم فضة وإلى جواز إخراج أحد النقيدين عن الآخر  
 باعتبار القيمة بل يجوز إخراج غير النقد كالنحاس والطمع والسياب  
 وهذا وقد أخبرنا بعض أهل الخبرة أنه ينشئ <sup>من الفضة</sup>  
 فعلى هذا إذا اجتمع منه مقدار نصاب الفضة زكاة \* فروع  
 النصاب شرط حتى في المعدل وقيل بزيادة كل ما يحصل منه والواجب  
 في زكاة النقد ربع العشر حتى في الركاز وقيل واجب النسي ولا يقص  
 بعد النصاب بل ما زاد في حصة \* وقال أبو حنيفة بالوقص  
 إلى أربعين درهما في الفضة ففيها درهم وإلى أربعة مثاقيل  
 الذهب ففيها عشر مثقال وسكذافي كل أربعين درهما  
 وفي كل أربعة مثاقيل \* تتم في بيان أشكال الذوق  
 وما تركب منه إلى تمام فراط المثقال وقد بيناها في هذا  
 الجردول بذكر أسماؤها كما ترى في الصفحة بعده



جدول اشكال الدانق وما تتركب منه الى تمام قيراط الثقل

دانت ١	حسته ٢	نصف قيراط القيراط ٣
حبتان ٤	نصف القيراط ٥	قيراط القيراط ٦
نصف من القيراط ٧	نصف ثمن وجه ٨	قيراطان ٩
ثمن قيراط ١٠	سدس قيراط ١١	خمس قيراط ١٢
ربع قيراط ١٣	سدس و ثمن ١٤	ثلث قيراط ١٥
ربع و ثمن ١٦	ربع و سدس ١٧	ثلث و ثمن ١٨
نصف قيراط ١٩	ربع و سدس و ثمن ٢٠	ثلث و ربع ٢١
نصف و ثمن ٢٢	ثلثان ٢٣	ثلث و ربع و ثمن ٢٤
نصف و ربع ٢٥	ثلثان و ثمن ٢٦	خمس اسداس ٢٧
نصف و ربع و ثمن ٢٨	نصف و ربع و سدس ٢٩	نصف و ربع و ثمن ٣٠
قيراط حشاحل ٣١		

جدول اصناف نفود الذهب واوزانها ومقدار غشها ومقدار النصاب منها						
اصناف الذهب	اوزانها بالقراط	مقدار غشها قراريط	بقيتها النصاب قراريط	نصاب عدوكال	بقيتها النصاب قراريط	نصاب مثاقيل مضرب
بند جديد	۱۸	م	۱۱۱ ل ۸	۲۵	۱۱۱ ل ۲	۱۹
مجوهر	۱۸	لو	۱۵ ل ۲	۲۵	۹ ل ۲	۱۹
فندق علی محمود قديم	۱۷ ۳	ح	۵ ل ۵	۲۷	۲۱ ل ۲	۱۹
جنبه مجيدى	۳۷	۲ ۳	۹ ل ۲	۱۳	۱۰ ل ۲	۲۰
محمودى قديم	۲۵ ۳	ی ۱	۱ ل ۵	۲۰	۱۰ ل ۲	۲۰
جنبه افرنكى	۴۱	۱۱ ل ۵	۵ لو	۱۲	۱۷ لو	۲۰
برنجيس	۷۴ ۳	۶ و	۵۷ ل ۵	۲	۱۷ ل ۵	۲۰
بنشو	۳۳	۴ ل	۱۲ ل	۱۵	۳ ل	۲۱
جنبه موهى	۴۱ ۱	۵ ۳	۳۶ لو	۱۱	۱۸ ل ۲	۲۱
خيريه قديم	۱۱ ل ۵	۰ ل	۷ ل	۱۵ ل	۲۰ ل ۲	۲۱
ديلون	۱۴۰	۱۸ ل	۱۰۷ ل	۴	۲۳ ل	۲۱
خيريه	۹	۱ ل ۵	۱ ل ۵	۵ ۸	۱ ل ۵	۲۲
خيريه	۸ ۵	۷ ل ۵	۷ ل ۵	۶ ۷	۱ ل ۵	۲۲

بقيمة جدول اصناف نفود الذهب واوزانها ومقدار غشها ومقدار النصاب منها

اصناف الذهب	اوزانها بالقياس	مقدار غشها	بقيمة النصاب	نصابها	بقيمة النصاب	نصابها
قاربط	قاربط	قاربط	قاربط	قاربط	قاربط	قاربط
مجدبة	٨	١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٢	٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٦	٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٠	٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٤	٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٨	٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٢	٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٦	٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٤٠	١٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٤٤	١١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٤٨	١٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٥٢	١٣	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٥٦	١٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٦٠	١٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٦٤	١٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٦٨	١٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٧٢	١٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٧٦	١٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٨٠	٢٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٨٤	٢١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٨٨	٢٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٩٢	٢٣	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٩٦	٢٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٠٠	٢٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٠٤	٢٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٠٨	٢٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١١٢	٢٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١١٦	٢٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٢٠	٣٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٢٤	٣١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٢٨	٣٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٣٢	٣٣	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٣٦	٣٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٤٠	٣٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٤٤	٣٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٤٨	٣٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٥٢	٣٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٥٦	٣٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٦٠	٤٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٦٤	٤١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٦٨	٤٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٧٢	٤٣	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٧٦	٤٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٨٠	٤٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٨٤	٤٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٨٨	٤٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	١٩٢	٤٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	١٩٦	٤٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٠٠	٥٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٠٤	٥١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٠٨	٥٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢١٢	٥٣	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢١٦	٥٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٢٠	٥٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٢٤	٥٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٢٨	٥٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٣٢	٥٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٣٦	٥٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٤٠	٦٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٤٤	٦١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٤٨	٦٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٥٢	٦٣	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٥٦	٦٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٦٠	٦٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٦٤	٦٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٦٨	٦٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٧٢	٦٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٧٦	٦٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٨٠	٧٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٨٤	٧١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٨٨	٧٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٢٩٢	٧٣	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٢٩٦	٧٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٠٠	٧٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٠٤	٧٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٠٨	٧٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣١٢	٧٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣١٦	٧٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٢٠	٨٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٢٤	٨١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٢٨	٨٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٣٢	٨٣	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٣٦	٨٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٤٠	٨٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٤٤	٨٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٤٨	٨٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٥٢	٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٥٦	٨٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٦٠	٩٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٦٤	٩١	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٦٨	٩٢	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٧٢	٩٣	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٧٦	٩٤	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٨٠	٩٥	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٨٤	٩٦	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٨٨	٩٧	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٣٩٢	٩٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
مجدبة	٣٩٦	٩٩	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨
فندقلي	٤٠٠	١٠٠	١٨٨	١٨٨	١٨٨	١٨٨

## جدول اصفهان نقد الفضة واوزانها ومقدار غشائها ومقدار النضاب منها

اصناف الفضة	اوزانها بالقيراط قاريط	مقدار غشائها قاريط	بقية النضاب قاريط	نضاب معدل كامل	بقية النضاب قاريط	نضاب دريم
ريال اشكر	١٤٨	مع ولم ١١	٧١ ح ٧	٢٧	٧ ح ٧	٢٢٠
ريال بدمع	١٤٠	مع ١٥	١٠٦ ح ٤	٢٥	٤ ح ٩	٢٢٥
ريال مجيد	١٢٥	مع ١٨	١٤ ح ١٤	٤٠	٤ ح ٤	٢٣٥
ريال عطاء	١٤٤	٢٤	٩٦	٢٦	٠	٢٤٠
قرش مصري	٧٤	مع ١	مع ٢	٥٢٩	٠	٢٤٠
ريال لينا	١٤٢	مع لم ٢٤	٢٦ ح ٤	٢٧	٢٧ ح ١٤	٢٤١
ريال أمير	١٤٩	لم ٢٥	١٠ ح ١٠	٢٨	١٤ ح ١٤	٢٤٣
بشك قديم	١٣٥	مع لم ٢٥	٣٣ ح ١١	٢٢	١١ ح ١١	٢٧٢
تلج حديد	١١٨٠	لم ٥٠	١٨ ح ١٨	٤٦	١٣ ح ١٣	٢٤٧
ريال سال	١٤٦	مع ٢٤	١٤٠ ح ٦	٣٨	٨ ح ٨	٢٥٥
نشلك	٣٣٣	مع ١٥	١٨ ح ١٨	٤٦	١٠ ح ١٠	٢٦٩
قطعه محمدي	٧٧	و ٤٠	٦٠ ح ٦٠	٨٦	١٠ ح ١٠	٤١٧
برطلون سليمي	١٧	مع ٨	١٤ ح ١٤	١٩٣	٧ ح ٧	٤١٨
كلك	١٢٩٣	مع ٦٩	مع لم ٥٢	٥٢	٤ ح ٤	٤٣٢

بقية جدول اوزان نقد الفضة واوزانها ومقدار غشها ومقدار النقصانها

اصناف الفضة	اوزانها بالقيراط واربط	مقدار غشها واربط	بقية النقصان واربط	نقصان النقصان عدد كامل	بقية النقصان واربط	نقصان النقصان عدد كامل
يوزلك	۱۵۰	۸۰ و ۳	۱۸	۶	۶	۶
تلق	۶۸	۳۸	۴۵	۱۰ و ۶	۵	۵
تلق مجيد	۶۶ و ۷	۷ و ۷	۷	۱۱ و ۲	۱۵	۱۵
سیدی مجیدی	۱۵ و ۷	۹ و ۷	۲	۱۰ و ۷	۱۰	۱۰
قرش میل	۱۵	۱۱ و ۷	۱۱ و ۷	۸ و ۷	۹	۹
بشاک جدید	۷۱ و ۳	۵ و ۷	۵ و ۷	۱۵ و ۷	۷ و ۷	۷ و ۷
عشر مجیدی	۷ و ۷	۶ و ۷	۶ و ۷	۱۸ و ۷	۷ و ۷	۷ و ۷
الف مجیدی	۸۰ و ۸	۷ و ۷	۷ و ۷	۷ و ۷	۷ و ۷	۷ و ۷

و هکذا آخر ما اردنا ابراده \* نسأل الله تعالى  
للحسنی و زیاده \* حامدین مصطفین  
مسلمین علی سیدنا محمد و آله  
و اصحابه و التابعین  
انی بن علی

هذه رسالة لطيفة في المناسخ للاستاذ المآذ  
السيد الذهبي رحمه الله ونفعنا به  
واعلموا آمين

بسم رب وفوق يا كريم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه واهله  
وبعث فيقول الشيخ **صفي الدين الذهبي الشافعي** عفا الله عنه \* هذا المختصر  
ما ذكره الشيخ ابن الجوامع رحمه الله في فقهه مستأثر المناسخ بطريق الشباك  
مع بعض زيادة فيقول وبالله التوفيق \* آراءات احد ورثة الميت الاول  
قبل قسمه التركة فارسم خمسة جداول قائمة واقسمها طولاً برسمين  
عدد ورثة الميت الاول حيث انحصر فيهم ميراث الثاني بانه ورثة بقية  
ورثة الاول وبعض البقية ففي هاتين الصورتين لازيادة على ما رسم فانه  
ورثة في كل من الصورتين غيرهم او كان وارثه غيرهم فقط زيد تحت الثلاثة  
جدول الاخرة بقدر ذلك الغير ثم بعد ذلك صنف في الجدول الاول  
ورثة الميت الاول بعنوان ماله الارث كآب واهل وكتب خارج الجدول  
حذا هم اسماء هم لتضاف اليها الانصباء بعد دفعاً للاشياء وفي  
الجدول الثاني انصباء هم من مصحح مسئلتهم وضعه على رأس الاول  
مقوساً عليه وفي الجدول الثالث في المربع الموازي للميت الثاني  
نحوقات وفي باقي المربعات ورثة باحد صوره الخمس المشار اليها  
فيما مر وكتب خارج الجدول اسماء من لم يكن من ورثة الاول وانقل  
عنهم بالعنوان المناسب من في نقله فائدة وان لم يرث كاخوين مع  
الاخوان فان في نقلها وان كانا محبوسين بالاب التنبيه على حجب الام  
الى السادس وصغر على المربع الخالية وفي الجدول الرابع انصباء هم من  
مصحح مسئلتهم وضعه على رأس الجدول مقوساً عليه وفي الجدول الخامس



الانصاء من جامعة المسئلةين بعد تخصيصها بان تنظر في نصيب المست  
 الثاني من المسئلة الاولى وفي مسئلته فان تبينا فاضرب المسئلة الثانية  
 في الاولى وان توافقا بالمعنى الشامل للموافقة بدون انقسام الانصيب  
 على المسئلة اولى فاضرب وفق المسئلة الثانية للنصيب في الاولى وحاصل  
 الضرب في الحالتين هو الجامعة فضعها على رأس الجدول وقوس عليها  
 ان كان ثم ما يضرب فيها كما ستعرفه ولا يخفى ان الجامعة في صورة  
 انقسام النصيب على المسئلة تكون مماثلة لما صححت منه المسئلة الاولى  
 اذ لا حاصل لضرب الواحد الذي هو الوفاق وجعل الشيخ رحمه الله هذه  
 الصورة حالة ثالثة وجعل الامثلة خمسة عشر حاصلة من ضرب خمسة  
 حالات الورثة في ثلاثة حالات الجامعة والخطيب في هذا سهل ثم وضع  
 على قوس المسئلة الاولى ما ضرب فيها وهو جزء سهمها وعلى قوس  
 المسئلة الثانية نصيب ميتها او وفاقه وهو جزء سهمها ثم حصل  
 الانصاء فمن له شيء في احدي المسئلتين اخذه مضروباً في جزء سهمها  
 ومن ورث فيها اخذ حاصل الضربين وضع ذلك في جدول الجامعة  
 وقابله بما فان ما لها صح العمل ثم اختصر الجامعة وانصاءها ان كان  
 بينها توافق برء كل للوفيق الذي توافقوا فيه وضع ذلك في جدول  
 بخذاء الاصل وضع على رأسه مختصر الجامعة وقوس عليه كما مر وابن  
 عليه باقي الاعمال على ما ياتي في التقريط فان مات ثالث فاسم له بخذاء  
 الجامعة ثلاثة جداول الاول لورثته باحد مشورها الخمس كما مر واكتب  
 بازارته نحو مات والثاني لانصبا ثم من معجج مسئلتهم وضعه على رأس  
 الجدول مقوساً عليه والثالث للانصاء من الجامعة الثانية بعد تخصيصها  
 بان تضرب المسئلة الثالثة ان بايت نصيب ميتها من الجامعة الاولى  
 او وفاقها ان وافقت في الجامعة الاولى وحاصل الضرب هو الجامعة الثانية  
 فضعها على رأس الجدول وقوس عليها على ما مر وضع على قوس الجامعة الاولى  
 ما ضرب فيها وعلى قوس المسئلة الثالثة نصيب ميتها او وفاقه ثم حصل

الانصاف فمن له شئ في إحدى المثلتين اخذه مضمونا في جزء منهما  
 ومن ورث فيها اخذ حاصل الضربين وصنع ذلك في جدول الجامعة وقابله  
 بها واختصر ان كان ثم توافق كما مر وهكذا تفعل اذا مات رابع فاكثر فيصير  
 كما قال الشيخ رحمه الله تعالى لكل ميتين خمسة جداول خاصتها جدول الجامعة  
 يعني الجامعة لما قبلها ميتين فاكثر فالجامعة الاولى جامعة  
 وخامسة للميتين قبلها والجامعة الثانية جامعة للثلاث اعدا  
 قبلها وخامسة للمت الثاني والثالث وان تحلت بينهما الجامعة الاولى  
 وهكذا باقي الجوامع فتدبر **تنبيه** استحسن الذين يتولون  
 بعد تصحيح المسائل مناسبة وغيرها العمل بالقياس سيما في قسمة العقار  
 والقيراط في عرف المصربين ومن وافقهم تلك عن الشئ الذي يراد  
 تقريظه فهو جزء من اربعة وعشرين جزءا من ذلك الشئ فهذا العدد عقار  
 القيراط عند المصربين وطريق القسمة به هو احد الطرق الخمسة في استخراج  
 مجهول الاعداد الاربعة المتكسبة اي التي نسبتة اولها لثانيها كنسبة ثالثها  
 لرابعها ونسبة اولها لثالثها كنسبة ثانيها لربيعها كالاثنيين والاربعة  
 والثلثة والستة فاذا جعل احد الطرفين فامزج به احد البسطين في الآخر  
 واقسم الخارج على الطرف المعلوم يخرج الباقي او اقسمة الوسطين  
 على الطرفين المعلوم واحد ترب الخارج في الوسط الثاني يخرج الباقي  
 او اقسمة الطرف المعلوم على احد الوسطين واقسم الوسط الآخر على  
 الخارج يخرج المجهول واذا جعل احد الوسطين فامزج به احد البسطين  
 في الآخر واقسم الخارج على الوسط المعلوم يخرج المجهول او اقسمة  
 احد الطرفين على الوسط المعلوم واصرب الخارج في الطرف الآخر  
 يحصل المجهول واقسم الوسط المعلوم على احد الطرفين واقسم الطرف الآخر  
 على الخارج يخرج المجهول وكلها ترجع الى الاخذ بالنسبة ولا يخفى ان الطرفين  
 الاول وهو طريق المصرب ليس له الا مودة واحدة بخلاف الطريق الثاني  
 والثالث فان في كل منهما صورتين فتكون الطريق في

كل من جعل الطرف أو الوسط بالتفصيل خمسة كما تقدم إذا علمت هذا  
فبقول العدد الأول هنا وهو النصيب من الجامعة والثاني الجامعة  
والثالث النصيب من مقام القيراط والرابع مقام القيراط والمجهول هنا هو  
وهو الوسط الثاني فيخرج أقال ضرب أحد الطرفين وهذا النصيب  
والمقام في الآخرة خمسة الحال على الوسط المعلوم وهو الجامعة فيخرج  
الوسط المجهول وهو النصيب من مقام القيراط وأقال بقسمة النصيب  
من الجامعة على الجامعة ثم ضرب الخارج في المقام وأقال بقسمة المقام  
على الجامعة ثم ضرب الخارج في النصيب وأقال بقسمة الجامعة على النصيب  
وقسمة المقام على الخارج وأقال بقسمة الجامعة على المقام وقسمة النصيب  
على الخارج وعلى هذا الأخر فبصرف الشيخ رحمه الله تعالى إنتاجه فإن بقسمة  
الجامعة على المقام يظهر قيراطها وبقسمة النصيب عليه يظهر ك النصيب  
منه فتدبر إذا علمت هذا فاقسم الجامعة على المقام فإن انقسمت  
فخارج القسمة هو القيراط فاقسم عليه الأنبياء الجامعة واحدا واحدا  
وما خرج ضعه في جدول بخذاء الجامعة على رأسه عدد المقام وما انكسر  
ضعه في جدول بخذاء المقام على رأسه عدد القيراط الخارج بقسمة الجامعة  
وانسببة الثلث ثم اختر فاجمع ما تحت القيراط إن كان تحت شيء واقسم  
المجموع عليه وضم الخارج لما تحت المقام فإن تم العدد صحيح العمل فإن لم  
تنقسم فقد انكسرت على أحد مقامات سبعة النصف أو الثلث أو الربع  
أو السدس أو الثمن أو ثلث الربع أو ثلث الثمن كما يعلم ذلك بنسبة  
الانكسر للمقام وحينئذ فاضرب الجامعة والأنبياء ها فيما انكسرت عليه  
وحاصل الضرب يكون جامعة ناسخة فضعها على رأس جدول بخذاء  
المنسوخة وفي باطنها الأنبياء الحاصلة بالضرب وقوش على المنسوخة  
وهضع على قوسها ما ضرب فيها وحصل قيراط الناسخة بأن تبسط قيراط المنسوخة  
فيحصل عدد قيراط الناسخة فمثلا إذا كان قيراط المنسوخة واحدا ومئتا  
كان قيراط الناسخة تسعة عدد تبسط الواحد ومن واقسم عليه الأنبياء

كما سبق. هذا اذا كان القيراط عشرة فاقبل او كان اضعف والا فحل  
 الى اضلاع وارسم لها بخذاء المقام جداول بقدرها وضعتها على رؤسها  
 او تحتها مقعدا الاكبر ليكن المقام ما يقارب ثم اقسّم عليها الانصباء بمقدار  
 باصغرهما وهو آخرها من جهة اليسار وذلك ليكن المقام اكبر الكسور كما  
 قرينة اكبر الاضلاع وما خرج بالقسمة على ضلع فاقسمه على الضلع الذي  
 يليه وهكذا الى انتهاء الاضلاع فيكون الخارج حينئذ صحيحا فصنع  
 في جدول المقام وما انكسر على ضلع فصنع تحته والنسبة اليه ثم الى كل ما يليه  
 من باقى الاضلاع ثم اختبر بان تجمع ما تحت الضلع الاخير واقسم المجمّع عليه  
 وضم الخارج لما تحت الضلع الثاني ان كان تحته شيء واقسم المجمّع عليه  
 وهكذا الى انتهاء الاضلاع فضم الخارج حينئذ لما تحت المقام فان تم  
 العدد صحيح العمل **تنبيه** تقريبا مختصرا الجامعة قد يؤدي عند  
 الانكسار الى التكرار بعبود الاصل بل هذا لازم في مختصر الكسوة وحينئذ  
 فاما ان ترك الجامعة بلا اختصار كما صنعه الشيخ في بعض الامثلة  
 واعماله يعدل الى تقريبا الاصل وان لزم الفصل بالمختصر كما صنعه الشيخ  
 ايضا في بعض الامثلة نظر لما فيها من سهولة النسبة فنذكر هذا  
 تقريبا الجمل فان اريد التفصيل وتقرّب كل مسألة على حدتها وحسن  
 ذلك عند ارادة كنت الوثائق فارسم بعد جداول الجمل لكل مسألة جدول  
 لمن بقي من ورثتها وجدولا لحاصل انصباها ثم منها وجدولا للمقام  
 وجدولا او جداول لما قسمت عليه الجمل ثم اضرب انصباء كل مسألة  
 بعد شقاط نصيب من مات منها فيما على قوسها وفيما على قيس  
 المجموع بعدها حتى المنسوخة وضع الى اصل بعد اختصاره ان  
 كان في الاصل اختصار في جدول الانصباء فان كان في اختصارها  
 كسر فصنع تحته مقامه في جدول بعد جداول المسئلة وقابل مجموع  
 الكل وارث من كل مسألة حتى كسر الاختصار ان كان بماله في الجامعة  
 ثم اقسّم انصباء كل مسألة كما قسمت في الجمل ثم اختبر فاجمع كسر الاختصار

ان كان واقعة على مقامه وضم الخارج لما تحت الضلع الاخير من كل مسألة  
 ان كان تحت شئ واقسم المجتمع على ذلك الضلع وضم الخارج لما تحت  
 الضلع الثاني ان كان تحت شئ واقسم المجتمع عليه وهكذا الى انتهاء  
 الاصطلاح فضم الخارج حينئذ لما تحت المقام من كل مسألة فان وافق  
 الجملة صح العمل واعلم ان التفصيل في مسألتين لم يزد المناجحة عنهما  
 وفي المسئلة الاخيرة عند الزيادة ليس فيه الا الضرب فيما على قوس  
 المسئلة حيث لم تكن الجامعة منسوخة واعلم ان الاختصار في جامعة  
 انما يراعى فيما قبلها لا فيما بعدها فمثلا اذا اختصرت الجامعة الاولى  
 ففي التفصيل تختصر المسئلة الاولى والثانية دون ما بعدهما فان  
 اختصرت الجامعة الاخيرة ايضا دخل الاختصار جميع المسائل  
 زيادة على ما في الاولى والثانية من الاختصار **تنبيه**  
 قد ذكرنا طريقة يعرف بها اضلاع الجامعة والقراط وانقسمت على  
 المقام وانكسارها وما انكسرت عليه وهي ان تأخذ المسئلة الاولى  
 وما على قوسها وما على قوس الجوامع ان كان كل على حدته وحل المركب  
 الى اضلاعه فهذا اضلاع الجامعة فاحذف منها ضلع الاختصار ان كان  
 ثم اختصار ثم انظر فان وجدت اضلاع المقام فاحذفها مرة واحدة  
 وان تكررت والباقي هو القراط او اضلاعه وتكون الجامعة في هذه الحالة  
 منقسمة وان وجد بعضها فاحذف مرة واحدة وان تكرر والباقي هو القراط  
 او اضلاعه وتكون الجامعة في هذه الحالة منكسرة على ما فقد من اضلاع المقام  
 وان لم يوجد منها شئ فالموجود هو القراط او اضلاعه وتكون الجامعة  
 في هذه الحالة منكسرة على تمام المقام واعلم ان اضلاع المقام  
 قول الى ثلاثة وثلاث اشياء  $\frac{1}{2} \frac{1}{3} \frac{1}{4}$  فان فقد منها ضلع القراط  
 فالتكسار علم مقام الثالث او احد الاثنين فتمام النصفين  
 به من انضام مقام الربع او ثلثها فتبقى مقام اثنين وضلع  
 مع احد الاثنين فتمام النصفين او مع الاثنين فتمام

فعلى مقام تلك الربع او مع ثلاثتها فعلى مقام تلك الثمن وسواء مقام المقام  
 فائدة اذا كان الشيء الذي يراد قسمته مخالفا لعدد المقام  
 زيادة او نقصا فاجعل عدد ذلك الشيء كأنه المقام واجز فيه الاعمال  
 فمن ذلك اذا كانت الزكة نصف بيت او خمسة واريد قسمته كما هو  
 فاقسم الجامعة على عدد واربط الزكة كأنه المقام ثم اقسام انصباؤها  
 على الخارج كأنه القيراط ثم ان كان في الزكة كثر كما في المثال الثاني  
 فاقسم الخارج من قسمه الانصبا على مقام ذلك الكسر يخرج المطلوب  
 ومن ذلك اذا اشقط بعض الورثة حصته لباقي الورثة على قدر حصصهم  
 فاقسم مجموع حصص المشقط لهم على حصته المشقط واقسم مفضلها على الخارج  
 يخرج ما لهم بالاشقاط فضته لما لهم بالارث ومن ذلك ما لو اريد قسمته  
 ثمن ما بيع من الزكة فاقسم مجموع انصبااء الورثة على الثمن واقسم مفضلها  
 على الخارج يخرج ما لكل منهم من الثمن ومن ذلك مما صفة الغرة ماء  
 في مال المغلس فاقسم مجموع ديونهم على مال المغلس واقسم مفضلها على  
 خارج القسمة يخرج ما يخص كل واحد منهم ولا يخفى اجراء باقي الطرق  
 الخمسة في ذلك ومن ذلك اذا كان على احد الاموات دين لا يستغرق  
 تركته ففوقها من جنس الدين وانسب الدين للقيمة وخذ من حصته  
 كل وارث بتلك النسبة واعطه لرب الدين كأنه وارث فمثلا اذا كان  
 الدين عشرة دنانير وقيمة الزكة اربعين دينارا فالنسبة الربع فيؤخذ  
 من كل وارث ربع ما بيده من مخرج المشقة ويعطى لرب الدين كأنه من  
 الورثة ثم ينجم العمل والله اعلم **فصل في انواع الكسور**  
 وبسطها واجزاء الاعمال الاربعة فيها تربيعة وتنميمة الفائدة فالانواع  
 خمسة مفردة وسواء كان على اعام واحد وان تكررت ثلاثة ارباع هكذا  
 وبسطه ما على الاعام ونسب وعمرها قالف من مفردين فأكبر  
 وكذا في النسبة قيمة للاعام الاول كنصف وثلاثة ارباع نصف  
 وكذا في النسبة بعزب ما على الاعام في الامام الثاني



وحمل كسره على الحاصل ونسبة المجموع لحاصل ضرب الاعمادين في بعضهما  
 فبسط المثال سبعة اثمان ومبعض وهو ما تألف من مفردين فأكثر  
 وكانت النسبة فيه للاخير كنصف ثلثي ثلاثة لرباع هكذا  $\frac{1}{4}$   $\frac{1}{3}$   $\frac{1}{2}$   
 وبسطه بضرب ما على الأئمة بعضه في بعض ونسبة الحاصل الحاصل ضرب  
 الأئمة فبسط المثال ستة من اربعة وعشرين ومشتثنى كثلثين الا  
 ربعا هكذا  $\frac{1}{4}$   $\frac{1}{3}$   $\frac{1}{2}$  وهو متصل ان قصد اضافة ما بعد الا لما قبلها  
 اي الاربع الثلثين وبسطه حينئذ بضرب ما على الاعماد الاول في  
 الاعماد الثاني ثم في كسره وطرح اقل الحاصلين من الاكثر ونسبة الباقي  
 لحاصل ضرب الاعمادين فبسط المثال على الانقطاع ستة من اثني عشر  
 ومنقطع ان قصد اضافة ما بعد الا للواحد اي الاربع واحد  
 وبسطه حينئذ بضرب كل في اعماد الآخر وطرح اقل الحاصلين من  
 الاكثر ونسبة الباقي لحاصل ضرب الاعمادين فبسط المثال على الانقطاع  
 خمسة من اثني عشر ومختلف وهو ما تألف من هذه الانواع بواو <sup>العطف</sup>  
 كربع وخمس وثلث هكذا  $\frac{1}{4}$  و  $\frac{1}{3}$  و  $\frac{1}{2}$  وبسطه بضرب كل في  
 اعماد الآخر ونسبة الحاصل الحاصل ضرب الأئمة فبسط المثال سبعة  
 واربعون من اثنين فان كان مع احد هذه الانواع صحيح فهو  
 اقامتقدم او متأخر او متوسط فالمتقدم خمسة ورابع هكذا  
 ٥ و  $\frac{1}{4}$  وبسطه بضرب الصحيح في اعماد الكسر وحمل بسطه على الحاصل ونسبة  
 المجموع للاعماد فبسط المثال احد وعشرون ربعا والمتأخر كربع خمسة  
 هكذا ٥ وبسطه بضرب الكسر في الصحيح ونسبة الحاصل للاعماد الكسر  
 فبسط المثال خمسة ارباع والمتوسط كربع ثلاثة وخمس هكذا  $\frac{1}{4}$  ٣ و ٥  
 وله معنيان فان عطف الكسر الثاني على الصحيح فهو من المتعاضدين  
 مجموع ثلاثة وخمس وبسطه ببسط الصحيح <sup>من</sup> كجبر الكسر الثاني  
 وحمل بسطه على الحاصل ثم ضرب المجموع في بسط الكسر الاول ونسبة  
 الحاصل لحاصل ضرب الاعمادين فبسط المثال على هذا المعنى ستة عشر

من عشرين وان عطف على الكسر الاول فهو من المختلف اي ربع ثلاثة ومعه  
 خمس وبسطه باخذ الكسر الاول من الصحيح ثم ضرب كل من الكسرين في اعام  
 الآخر ونسبته مجموع الحاصلين لحاصل ضرب الامامين فبسط المثال  
 على هذا المعنى تسعة عشر من عشرين اذا علمت هذا واردة اجراء  
 الاعمال الاربعة ففي الضرب البسط كسر كل طرف من جنس طرفه ثم ضرب  
 احد الطرفين في الآخر واقسم الحاصل على ائمة الطرفين فلو قيل ضرب ثلثا  
 ورثعا في خمس وسبع فاضرب بسبعة بسط الطرف الاول في اثنين عشر  
 بسط الطرف الثاني واقسم الاربعة وثمانين حاصل الضرب على الائمة  
 الاربعة يخرج خمس وعلى هذا القياس وفي الجمع والطرح والقسمة  
 البسط كسر كل طرف من جنس الطرفين لتبسيط الكسور متماثلة ثم في  
 الجمع اقسام مجموع الطرفين على ائمتها فلو قيل اجمع نصفاً الى ثلث  
 فاقسم خمسة بسط الكسرين على ستة امام الكسرين يخرج خمسة  
 وعلى هذا القياس وفي الطرح اقل البسطين من الاكبر والنسب  
 الباقي لائمة الطرفين فلو قيل اطرح ثلثاً من نصف فاطرح اثنين من ثلاثة  
 والنسب الواحد الباقي للثمة يكون سدساً وعلى هذا القياس وفي  
 القسمة اقسام البسطين على الاقل في قسمة الكبر وعكسه في  
 قسمة القليل فلو قيل اقسام نصفاً على ثلث او عكسه ففي الاول  
 اقسام ثلاثة على اثنين يخرج واحد ونصف وفي الثاني النسب اثنين  
 الى ثلاثة يخرج ثلثان وعلى هذا القياس ومن قسمة الكسور على بعضها  
 يعلم ما يخص الواحد الصحيح منها فان كان مع الكسر صحيح ففي الضرب البسط  
 الصحيح من جنس طرفه وفي غير الضرب البسط من جنس الطرفين وتعم العمل بحاصل  
 المطلوب والله اعلم \* والحمد لله أولاً وآخراً \* وصلى على ابيه  
 على سيدنا محمد خاتم النبيين \* وعلى آله  
 وصحبه والتابعين \*



هذه رسالة في تفسير غريب القرآن العظيم  
مرتبة على حروف المعجم للاستاذ  
الذهبي رحمه الله ونفعنا  
به وبخلوه آمين

٢

## \* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

الحمد لله رب العالمين \* والعاقبة للمتقين \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
وعلى آله واصحابه والتابعين \* صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين \*  
وليعلم من يقول مصطفى الذهبي الشافعي هذه رسالة في تفسير  
غريب القرآن مرتبة على حروف المعجم باعتبار الحروف الاصول مأخوذة من  
الغنة الزين العراقي رحمه الله \* (حرف هـ) الهمة \*  
قوله تعالى انا المرعى اباييل جماعات متفرقة اثنان متاعا اترك فضلك  
آثارة بقية عن سلف اثل الطرفا تأييم الاثم اجاج شديد الملوحة تأجر  
تكون الى اجرا اذا عظما فاذن افا علوا تاذن اعلم الا اذى ما يفتن به  
الاربة الحاجة الاراتك الاسرة تحت الحجال ارم ابن سام وابوعاد اولاد  
آزره اعانه تؤزهم تدفعهم آزره دنا آشرهم خلقهم باسفا ما حونا  
آسفونا اغضبونا آسن متية اسوه اقتداء آسى آخر ان امر العهد  
والثقل الاصل ما يمتد من العهد الى الليل افي قذرا فلك اسود الكذب  
افك صرف عنه مؤثبات عدل قوم لوط اقل غاب وما التناهم نقصنا  
الا هو الله او القربة او العهد او الخلف الاء انتم امني ارتفاع وانخفاض  
امراجها ائتمروا من الامر كما يأمرون اما امرنا صروفها فمعناه كثرنا  
او امرناهم بالطاعة ففسقوا فذروا او المراد الامم القديرة اي قورنا  
عليهم المعصية الامة المنة والجماعة واتباع النبي والحيين ومنه واذا كرر الامة  
اي حين والمنفرد بالدين ومنه ان ابراهيم كان امة لبا عام بين اي طريق

واضح واجعلنا للمتقين اعداء اي تبعا باعاهم كتابهم او دينهم آمن  
اي صدق آمنة اي ائمتنا انفس ابصر انستم اي علمتم اناسي جمع انسي  
اصله انا سبب قلت النون ياء انفا اي الساعة غير ناظرين اناه اي غير  
منتظرين وقت نفي آنية اي انهي حرها كما في محيم ان اوتي ينبغي  
اواب كثير الرجوع اواه كسر الداء والتضرع وحكي التأوه التوجع  
الفرعون هو وقومه اوي اوينيا بالقصر انضم آوينها بالمدنهما  
ان القوة ائدناه ائده قويناه الايكة الغضنة التي تجمع ناعم الشجر  
كالسدر والآزال الايامي جمع ائيم من لا زوج له ذكر او انثى آية علامة  
والآية من القرآن الجملة المتصلة الآخر (موقف البناء)  
البأساء بأس الشدة الأبر من لا عفت له بئس انقطع الى الله تعالى  
بئس شدة الحزن انجست انجرت بحيرة الناقة اذا نجت خمسة ابطن  
آخرها ذكر حر واذنها اي شقوها وخالوا سبيها فلا تركب ولا تطرد  
عن ماء ولا مري فان كان الآخر انثى حل لبنها للرجال دون النساء  
بخس النقص باخع قاتل بادي الرأي بالهر اي اقل الرأي وبالباء  
اي ظاهره بعد اراعسارعة بعدا اي بدأ بديع اي مخترع البذر عابث  
في التذرو الاضي من الابل الباد ساكن البادية لا تبدد لاتف باركهم  
بنا انكم برية بالهمر خليفة وبتركة قيل مخففة وقيل من البرية وهو التراب  
برادة من الله ورسوله البرادة من شئ الخروج منه برودة تهبون  
ذات البروج اي غنازل الشمس والقمر وهي اثنا عشر كوكبا لا تبرجن  
تبرزن اي تخرج لن ابرح الارض ازول لا ابرح لا ازال بقاء هو النوم  
بنا يقال منع البر تبرد ذال البر الذين يرضعها جود عنه النحر لانه بين  
الدياء الاخرة برروا ظهورا برفا البصر بكسر الراء وفتحها بمعنى تحير  
فراء ونبيل المفعول بمعنى لمع من شدة شوقه تباركا الذي اي خيره  
من البركة والنا ابرموا احكموا بازغا طالعا بابترة اي شديدة الجود  
بشمت تفتتة بفتحة سعة ابلشوا اسلو الهلاك بسم الضحك

بلا صوت بشري الحزن السائر فصرخت به رآته بالنظر بصائر الحج  
على بصيرة يعاقب في يصنع من ثلاثة لستعة البطش البطشة  
الاخذ الشديد بعثناهم احييناهم بعثت اي انشئت واخرجت  
كبحثت بعثت بالكسر هلك وبالفهم فسد فريت والبعد بالضم  
مصدر الفعلين ويختص الاول على الاقصر بالبعد كفاكسوا العين  
ان دعون بعد المراد منها صناعا بعولته ازواج بعثة فحاة بيهتهم  
انفجأوهم على انبغاد على الزنا بغى ترفع بغيا فابرة بكة باطن مكة وقيل  
الكعبة فجلسون يسبون السلاء الاختيار بالنهم والنفهم بئانه  
اصحابه واحدها بئانه بئيت بالضم والفتح انقطع بهج مشين  
بئتهل اي بالالتعان وان دعاء باؤا انصرفوا واشتهروا الشر  
بئوكم انزكم بئوكم هلكي بئوكم هلاك بئوس الفقر وسوء الحال بئت  
بئد في الليل بئتم جمع بيعة بالكسر مصدر النضارى تقطع بئتم اي  
وتمسككم ويطلق البرى على الفرق فهو من الامداد \*

عشر (الثناء المثلثة) \* ثبت الا في كتاب عشر خصالا  
تسارا خلا كما يتبروا يتبروا تبرا تبرا التحسير تتبع اسم تبعا تابع  
تبعا جمع تابع تجوزت اي اتخذت منزلة اي فقر اترابا اي مشنوبا  
في السنين اتفوا نعموا انسا عارا ولاقا تفهم اي تنظيهم من  
الاستيخ كلك مودك وقيل صر به على التليل وهو صفحة العنق يتأونة  
اي يتأخونه وقيل من السلاء اي يقرؤنه وكتاب التوبة يتبرون  
تبارون \* (الثناء المثلثة) \* بئتم مودك

اي بئتم مودك بئوكم هلكا وبنه مشورا شطهم بئتم بئانه  
متفرقة جوف بئته شأ حاله نه نفي انجتموكم انزتم فبهم الفصل بئتم  
في ان رضى بئانه في قتل اعزهم وبغاهم على الكثر من الارض بئتم  
ارض في ناحيته منها عذبة الذي على اعليه وبنه بئته اي تعير ارضي  
التراب الذي تعبان الحكمة العظيمة ثاقب اي مضيق لتقنعوكم



ظفرتهم بهم إنا قلتم تشاقلتم تبا طلتم ثلثة جماعة ثمود قبيلة من حمدة  
 الماء قل ثم رضمتين المال وبفتحتين اسم جمع لثمة مثني أي اثنين اثنين  
 كذا ثلاث ورباع يلاحظ فيه التكرار ثانی عطفه المراد عادل جانبه عن  
 الصواب عشوة أي ثواب ثوب الكفار أي جوزوا على عالم آثاروا  
 الأرض أي تلبوها للزراعة فأثرن به نفعاً أي هجن يحدوهن التراب  
 ثاويًا اسم فاعل من ثوى بالمكان أقام به مدة طويلة \*  
 \* (حرفه الجيم) \* تحارون ترفعون أصواتكم بالدعاء  
 البحت هو البئر غير المطوية قال كانت مطوية فتر فقط البحت  
 ما تحته من دون الله تعالى وقيل السحر وما أنت عليهم بجبار أي مستقل  
 وقهار لولا اجتبيتها أي هلا جمعتهما من تلقاء نفسك كذا أثر ما تقرؤه  
 من القرآن فانهم يقولون كله افك جبلاً هو الخلق مجيئ الله أي يجمع  
 جفان أي قصع جمع جفنة كالجواب جمع جابة ما يصنع من الخياض  
 اجتث أي استوصلت كأنها قلعت جنبها من أصلها جائمين  
 أي متين وأصل الجؤم اللزوم بالمكان جنباً جائية أي باركون على  
 الركب حين البعث الأحداث جمع حدث وهو القبر بعد الخطوة والخطوة  
 حذر بنا أي عظيماً جداً عاظم البناء جداً الفناء واحد له ان ضم أوله  
 فان كسر فواحدة جذبة جذوة أي قطعة من الخطبة غليظة والنار لتسببها  
 لهب جرحتم كسبتم الجوارح الكواكب الصوائل تخرج الخرز الأرض  
 التي لا تنبت حرف جانب لا جرم قبل لازائدة وجرم بمعنى كسب وقيل التركيب  
 كله بمعنى حقا المحرم المذنب تجرتم بكسبتكم وعملكم الجارية الجوارح السفن  
 تجرى في البحار الخربة الخراج على الدائم تجزى أي تنضي أو تنضي تجسسوا  
 أي تنجسوا جفاء الزبد يعلو الماء يكنى به عن الباطل الجلابيب الملاحف  
 اجنب أي اجمع أوضع عليهم من الجلبة وهي الصياح تجلى ظهر لا يحلها  
 لا يظهرها يحسب سرعون زقرا والفرس الجحوج الذي لا يرد شئ تخا  
 كثير العدد الجمل في سيم الخياط في قراءة الجمل بضم الجيم وتشديد الميم

وهو الحبل المخلوط من القنب كالقلس جبل السفينة عن جنب أي بعد  
والجار الجنب أي القريب وإن كنتم مجتنباً من الجناية جناح أثم وإن  
جنىوا فالواجنفا أي مثلاً أجنة جمع جنين جنة بضم الجيم الترس وبكسر الجيم  
أو الجنون وبفتحها البساجال واحد الجن ونوع من الحيات جنا الجنين  
فايجتى جنينا الغض الطري محمد أي وشعم وطافهم المجر بفتح الجيم  
المثقة حمزة علانية جهازهم فائتياً لاصلاح الحال جابوا الصخرى قطعوا  
الجودي جبل جاسوا هو العيث والفسا في الارض ومنه الفيل اجاءها  
بمعنى جاءها فالجرة للتعدية كالباء في جاءها وقيل لجأها في جدها أي  
عنقها كما هلت الأولى أي عابن آدم ونوح وإبراهيم وإسماعيل  
وعيسى وبنينا صلى الله عليه وسلم وقيل الأولى جابلية الكفار والافرنى جنة  
الاسلام في حبسك أي قدر عتك والمراد تحت راسك كما في قوله تعالى ثم يردكم  
إلى جناحكم وإثم اليك جناحكم (هي فناء الجاء المهملة) \*  
يخرون يسرون بما أولوا جواراً وسرواً ما غنم شيطت بطلت ذات الحك  
أي الملائكة التي تملك من اثر الخيوط جميع نسيبته \* جندك بضم الجيم أي عهدتكم  
محمديت أي قصدت بغير أي سبيلاً بغير سلطان أي صلاح محرم وديار محمود  
من كل حذب أي نشر مرتفع احاديث الاولين يعني ما يسمع من سالف الاخبار  
في السر لا في العلن جمع احادثة فمن حاد الله أي جاره وعاداه تلك حدود الله  
أي ما حدده حدائق البساتين المحيطة محراب اشرف المجلس مقدفه حث  
أي اصلاح الارض للبذر فيها حرثة الغضب والحقد وقيل المنع وقيل القصد  
نحر ريقه أي اعترفها كذا محرراً أي عتيقاً التحرور ريج بها حارة شور لبلاً  
وقد تاني نهاراً حرصنا أي هذا بنا من الحزن والعشق حرص أي حث يحرقون  
أي يغفرون الكلم الحريق نار تلهب تحرقه أي بالنار وقرئ بفتح النون وضمة الراء  
مع النون الخفيفة أي نقطعه بالمبارد حرم أي حرام حرم أي محرمون  
والحرم أي انحراف محرمون أي ممنوعون من الرزق حرب هي الفرقة  
عشائر أي حسب أو جمع له كذرعان وقيل الحشبان في قوله تعالى

او يرسل عليها خدما من النساء بمعنى العذاب جمع حسبانة وهذا كنه في مصدوم  
البناء كما في الآيات اقا الجسدنا كسرها فهو مصدر بمعنى الظن من حسبت بمعنى ظننت  
فقولهم ما كان هذا في حسبي فليس في غير محله بل الصواب في حسبان لان الجسد مصدوم  
او الشيء المحسوب حسبا اي كافيا او القدر او العالم او المحاسب حسبا كافيا  
ونستخرج من ان لا يقبلون حسرة ندامة محسورا مقطوع النفع فانه المعبود  
الحسرة السفر واولها قواه حسيه كليل تحسونهم تستاصلونهم ثلثا حسونا  
وجدوا على احسبها اي موتها حسونا اي متاعا بعدة وقيل نحوها حسونا  
بمعنا حسنة محسنة اي وجودها وانما حسبت اللفظة الحسنة الخطية وفي قوله  
حسنة بالفتح والفتح لا عدناه وانما حسبت بالفتح حسونا هو الربح المضاف  
يرى بالتحريك اي الحصى الصغار احسبتم منعتهم احسبوا بفتح الحاء اي بالنسبة  
ضد ما هو الذي لا يولد له والاعمال التي ترفع القدره احسبوا اي ربح وظهر  
حسنت اي عززون اخيصين قبال نزة من وقيل اسلمن المحسنة اي ذوات الحسنة  
بزوج او حرة او عتقة حصة اي حصة ثلثة انهم قتلوا ضلانا ما يمدد حصة  
خطا فان حسرا اي محبسا وسبنا للكافرين التحية النارية عظيمة ونفقت  
كلما التي فيها كنه المحظوظ هو الذي يحفل لغنة حطيرة من يبيع الشجر يقطعها من قبايل  
وعامة من ذلك فداسته فهو الحسنة محظوظا اي ليس عطاء الله نعمة احد  
حظ اي نصيب حصة الخدم او الاثخان او الازهار والاعواد او من يبيع  
الرجل من بنيه او اولاد الزوجة من غيره او اولاد الاواد انه كان في حسنا  
اي مبالغا في البيرة والاطا كانه حفي عنها اي عالم بها من حفي من الشيء بالفتح  
في السؤال عنه كناية عن كونه عالم بها باقص ما يمكن عدى يعني لتضيقه في المال  
لمرودون في الخافرة اي الى الما الحيا بعد الموت والخافرة في الاصطلاح سوط في  
الشعر الاقدام من المشي فاعامة بمعنى مفعولة او صيغة نسبية صيغة مختلفة  
اي اعلقناها واحطنا بها حقا اذ هو جمع مما كنه على احساب التي حقة في جمع  
حقف امكنة لقوم عاد وهو من مشرف فذا استدارة وفيها الحاقة القوم  
حق وجب الحكمة العقل الحلال جمع حله ولا تكون الا من نوبنا اذ اروردا

من جنس فان اختلافاً لم تدع حلة من يحوم اي دنائ اشود حكمة من حمار  
اي طين اشود مشنون متغير الحلال الزوجا حولة اي ابل او خيل  
وكذا حمار في قول عجم قريب حام هو الفحل حيث ركب ابن ابنة طاعية بلا حمار  
اي حارة الخراج جمع حجرة وحجرة وهي رأس الغلصمة وهي الحلق حنيفة  
اي مشوي حنفاء مستقيم على دين ابراهيم وحمدة على انبياءهم وسلم غير ثاب من عنه  
لا حنك اي استحوذوا واستولوا عليهم ما لا غواء استيلاء قوتاً اولاً اشتراصاً  
ما لا غواء حنانا الرحمة حوايا اما حاجة اي فقر استحوذ استولى عليهم وغلب  
بحور يرجع حور جمع حوراء من الحور وهو شدة سواد العين مع النقا في  
باضها حواريون صفوة الانبياء وانصارهم يحاوره بخاطبة حول بمكة  
قلعة عنية بقلعة كين بشاء حولا حول حوايا الاعما والمصارين جمع حوية  
وحاوية وحاوية هي حيا مفدا المحض الحيف لا يحق اي لا يحيط  
على الحيوان اي ايجها الحقيقية ويطلق على كل ذي روح والواو بدل من الياء لانه  
سببه (حرف) الحاء المججمة الحياء اي ما اشترى المجنون  
في السموات من المطر وفي الارض من النبات واخبتوا تواضعوا وخضعوا  
خائفاً فساداً اخبت سكنت الختار الخدار خاتمة اي آخر الاعصار  
خفافه اي آخر طرفة تحت طبع الاخذ ودرشق في الارض يتنادعون يظهر وند  
حلاف بائيطون اخوانا امه ما خرجوا اخراج الغلة من سقط  
يخرج من امهون من الخوص واما المن الكذب وخفوا بالتخفيف والنشيد  
اختلجوا الكذب الخزي الهوان اخبت انهم يخسر والمائر ينقصون  
وخسفت اي ذهب خاسعين خائضين خفها بمة حاجة وفقر خفصفا  
بالمصداق الورق بفضة على بعض الخشون لا شكر له خطا اشاء خفكان  
امر كن خطية تزوج خطيف اخذ بشرة خطوات آثار ولا تخاف  
لا تخفها يتخافتون بينهم يتساررون اكاد اخفها استرها او اظهرها  
فهو من الاضداد اخذ سكن واطمان مجلدون دائمون ومشترون  
على وصف الولدانية لا يتغيرون او في آذانهم خطا اي قرط اي مفرطون بالقرط

وهو ما يعلق على الاذن خلصوا بجماعة تفرّدوا واعتزلوا عن يوسف بن يحيى  
 ويسار بعضهم بعضها الخاطئ الشرا خليفة يخلف ذا هذا الخالفين ~  
 المتخلفين مع الخوارج النساء خلاف مخالفة خلافت يخلف اذا ترك  
 خلاق نصيب مخلقة نامة الخلق وغير المخلقة السقط خلق الاولين اى  
 اختلّهم خلال الديار وسطها ولا خلال اى الامحالة في هذا اليوم فيشفع خليل في  
 خطبه خلوا انفردوا تخلّت من الخلو خامدون ميتون بخمرهن اى المقامع  
 مختصة بجماعة خمر شجر وشوك والاراك او كل نبت اخذ طعاما من مرارة  
 الخنثى ما يرجع لجره المنخفة المنخوة خوارص البقر تخوف تنقص  
 خول اى ملك تختاتون تخونون خاوية خالية الحرة الاختيار مختار اى متكبر  
 (حرف الدال المهملة) كدأب ال فرعون اى عادتهم ذأبا اى متتابعة  
 فى الزرع دبر جاء آخر وفى قراءة ادبر اى ولى دابر القوم آخرهم يدبروا  
 ينظروا فى العواقب المذتر اى المذتر اى لايسل الدثار وهو الثياب دحورا  
 ابعادا مدحورا متبعدا احضه باطلة المدحضين مغلوبين دحاها بسطها  
 داخرون صاغرون دخل خيانة بدخان كناية عن جد الارض ووقوع الشر  
 درى بالكسر والهمز اى الكوكب السائر وبالضم وترك الهمز الكوكب المضى يذرا  
 اى يدفع فاذا رأت اى اختلفتم وتدافعتم بهم درجا اى منازل فى التنافس  
 سفسد رجم من الاستدراج وهو الاخذ على غفلة او درساوا قرؤا الذرك طبقا  
 سيرها للاسفل اذ اركوا اجتمعوا اذركا اى لحاقا دس جمع دسار وى المسامير  
 وما تشبه السفن دساها اى من دسها الله ونقصها وعد لها من الله واخلمها  
 عن الرفعة والاصل دسها ابدلت السين الثانية الفاء يدع يدفع بعنف  
 دفاء فأي في من الالكسية دكا استواء الارض دلوه ميل الشمس دلاها انزلها  
 من اعلى المرتبة الى اسفل اذلى دلوه ارسلها وانزلها واقادلاها بتخفيف اللام  
 فعناه رفعها واخرجها من البر وثدلوها بها ثرسلوا فعدم ارجف او حرك او طوى  
 العذاب عليهم فثقة اى بحجة واصل يدفع يكسر الدافع بسبب ضرب الدافع دهاقا  
 اى شرعة وميلودة قد هاقان اى سوداوان من شدة الحفرة دهان جمع الدهن

كذا  
 بخط  
 رحمه  
 الله  
 ٥







رؤسى ثوابت مرهاها مصدر ميمي رساؤها وانباتها لا يعلم وقته الا الله  
 تعالى ولا يكاد يستعمل الا في الشئ الثقيل كما في قوله تعالى واجبال ارساها  
 ولما كانت الساعة انقل شئ على خلق الله سمي ثبوتها ووقوعها بالارساء  
 رصد احسا مرصا دام ما اعد للرصد ارسادا ترقبا لما مرصاده هو الطريق الذي  
 يترقب فيها الرصد وهو تمثيل لارصاده العباد بالمخاء وانهم لا يفوتونه  
 مرصوص ملصوق ببعضه ببعض الرعد صوت السحاب ايضا احفظنا الرعاء  
 من الرعي رعداى كثيرا رفاتا فئاتا رفث النكاح مراغما متحو لا يتحول اليه  
 ومهاجر بحيث يصل اليها جبراليه بما فيه من الخير الى ما يكون سببا للغم انفقوه  
 الذين هاجر منهم والغم الذل والهوان رفا العطاء رفف فرش وابسط ومجالس  
 اورياض الجنة مرتقا متكا للراحة رقبيا حافظا ارتقبوا انتظروا رقيم اى  
 لوح بباب الكهف فيه وصفهم وقيل واد او جبل فيه كهفهم ويطلق على  
 الكتاب كتاب مرقوم اى مشطور بين رقبك اى صعودك من راق من  
 الرقى وهو الصعود اى من يصعد بروحه وقيل من الرقية اى من يرقيه عما به روكه  
 ثوابت ركزا هو الصوان الخى اركسهم نكسهم اركض اى اضرب يركضون يمدون  
 ركما اى متراكما بعضه فوق بعض فركمه جميعا اى يضم بعضهم الى  
 بعض بحيث يتراكمون من الازدحام لا تركوا الا تطشوا رعا الاشارة  
 بالشفعتين او العين رميم اى بال رهبا اى خوفا رهقا الغشيان ومنه  
 ولا ترهقنى اى بهقهما وترهقهم ذلة اى تغشاهم وتلحقهم ذلة رهوا  
 ساكنا وقيل منفرا قروح النسيم الطيب وللراحة وبضم الراء مابة الحياة  
 وريحان اى رزق حسن وريحان من رباحين الجنة تريحون من الرواح اى حين  
 تردونها فى العشى الى المراح الروع اول الفرع فراغ اى مال الخفية ربا من روى  
 لأرب لا شك ريبا لمنون حوادث الدهر ربع ما ارتفع من الارض ومنه  
 استربع الارض للزيادة ولا انتفاع الحاصل منها ران اى غلب وريشا  
 اى لباها اخر ذاريش وزينة يتجلون به فهو على التشبيه بريش لطائر الذى  
 هو زينة له (حرف الزاى الزر جمع زبور وهو الكتاب زبرا الحديد

اى قطع منه الزبد ما علا وجه الماء من رغبة وغيرها واصله كل شئ تولد من  
 شئ ومنه الزبد للطيب المعروف وزبدة اللبن وزبدة الكلام اى خلاصته  
 الزبانية جمع زينة اى الدافعة لانهم يدفعون الكفار فى الهاوية زجرة اى  
 صيحة بانتهار وازدجر انتهر بالصياح بزجى سحابا اى يسوق لما شاء من  
 الارض مزجاة قليلة الثمن زحج نحى زحفا اى اقتربا لقوم للقوم زخرفا  
 اى ذهبيا وابطالا مزينا زراى اى البسط والطنافس الخجلة زدرى  
 تعيب زعيم ضمين زفير نيق الحبر يزفون يسرعون وزلقا الوقت بعد الوقت  
 ازلف قرب الزلفى القرب ليزلقونك يزيلونك من ازاله ويزلونك من ازل  
 رجلا زلقة اى انهم لشدة عداوتهم ينظرون اليك شرا اى مؤخرا العين  
 بحيث يكادون يزلقون قدمك ويرمونك من قوههم نظر الى نظر كاد يصرعون  
 او انهم يكادون يصيبونك بالعين وقرافا فاع بفتح اليا وقرى ليزهقونك  
 اى يهلكونك ازالة استزله وزلزلوا حركوا وخوفوا الا زلام القدح الذى يكاد  
 فى الكعبة تستقسم بها الجاهلية المزملة الملتف بالشباب زينم اى دعى  
 اى منسوب الى قوم دينهم وهم الوليد بن المغيرة وكان ولد زنا او من له  
 زمة وى قطعة جلد تغلق برقبة الشاة يعنى يعرف بالشركا تعرف الشاة  
 بزمتها زهرة اى زينة زهق هلك زوجها هم بحور اى قراهم هم اذ لا تزوج  
 ثم تزاور اى تميل زاعت مالت قريبا بينهم فرقوا تفرقوا وتميزوا  
 يوم الزينة عيدهم وقيل يوم السوق وقيل عاشوراء (حرف السين)  
 سؤل اى مسؤل وامنيك لايسامون لا يملون الطاعة لسياسم رجل  
 وقيل ارض سببا اى وصلة الى ما يريد كالعلم والقدرة والآلات الامنيك  
 اى ابواب السموات سبانا راحة لايسبتون لا يتركون العمل فى يوم السبت  
 فى النهار سجا اى تقلبا واشتغالا بهم تاتك فغليك بالتهجد ليل سجا  
 اى تنزيها اسباطه اى شعوب اسمعيل اسبع اتم تستيق من السباق  
 سبل طرق سمجت ملئت سجيل الاحجار الصلبة وقيل خصوص الاجر  
 وهو الطوب المحروق واول من صنعها مان لفرعون لبياء القصر ح





وأشرقوا أضواء شطآنه فراخه شاطئ الوادي أي جانبه شطرا المسبح قصد  
 شططا هو البحر لا تشط لا تجر في الحكومة شعوبا أي شعبا عظمها الشعب  
 فالقبيلة فالعمارة فالبطن فالخذ فالقبيلة فالعشيرة الشعائر أعلام المصلحة  
 يشعركم يدرككم المشعر المعلم الشعري اسم نجم المشعر الحرام المزلفة يشعرون  
 يظنون شغفا الشغف نفاق القلب الشفع الاثنان أو الصلاة أو الخلق  
 أو حوى أو الإصباح خلاف الشفق الحيرة بعد الغروب مشفقون خائفون  
 على شفا أي طرف شق مشقة شقة السفر البعيد شقاق مشاقه شاقوا  
 حاربوا متشاكسون أخلاقهم ضيقة من شككه أي مثله شاكلته على طريقته  
 مشكاة الكوة غير نافذة تشمت لتسرا شامت نفرت شنان البغض  
 شهب كوكب وشعلة نار شهبق آخر شهبق الحمار لشوبا الخلط شوري  
 تشاور شواظ لهب بلاد دخان الشوكة السلاح للشوى جمع شواة وهي  
 جلدة الرأس شيبا جمع شيب في الرأس مشيد مطول مشيد مبتى أو فرين  
 بالباطل أو الخبز شيعا فرقا شيعا فرقة وهو منتزع من الشيعاء وهو الخبط  
 الأصغار يوقدها النار (حرف الصاد) الصابى الخارج من  
 دين لدين مصباح السراج وصبيغ للأكلين ما يؤتدم به أي لادم صبغة الله  
 أي دينه أصبا ليهن أي اميل ولا هم منا يصحبون أي يجاوزون وينعزلون  
 المعاد يرضى والله ما صحبت فلا تأ أي ما منعته الصاخة من صخ أي صم وهي  
 القيامة تصدق تعرض واصله تصدد إذا قومك منه يصدون يصفقون  
 من التصديتة أي لتصفق تصدبة تصفيقا الصدد يد فحج ودمر فاصدع  
 فاجهر بيا نور مريم وافرقت بين الحق والباطل يصدفون يصدون عن  
 إلا تأله لا تقين الجانبان للعبيل صديقا كثيرا الصديق صدقاتهن جمع صدقة  
 بضم الدال الميم وصرحا القصر وكل مشرق فلا صرخ لا مغيث وعند نيسب صرخ  
 ليستغيث أحسروا أقاموا في حرة الصو شدة صحر الصو الشديد ربح  
 فيها ص أي حرا وبرد شديد أصرا ما يتقل حمله صرقا حيلة ودفع للعدا  
 مصرقا معدلا كالتصريح كالليل المظلم أي سودا صعبا فتانا وهو الأصل



وجه الارض الى التراب صعدا الامر الشاق اذ تصعدون تبدون في السفر  
 ولا تصاعروا في قراة ولا تصغروا في قراة ولا تصغروا لكل بمعنى واحد  
 اى لا تمل خذل عن الناس ولا تولهم صفحة وجهك كما يفعل المتكبرون من  
 الضمير وهو داء يعترى البعير فيلوى عنقه صغومات صغاديل فقد صفت  
 تصغى المراد الميل صغيا اعراضا في الاصغاد الاعلال جمع صغء صغراء اى  
 سوداء وقيل من الصفة صغف صغف مستويا لا يثبت صافا فالت باسطات  
 الاجنحة صواف صفت القوائم الصافيات الخيل حين تقف على ثلاث وثلاثين  
 حافرها الرابع الصفا جبل تسعى صفوان اى صخر صكت صريت صلا  
 الاملس اليا بس صلب بال حين يابس يطبخ اذا انقرته يطن وصلوات  
 كما يس اليهود فضيلهم تشوبهم فتضع جلودهم تصطلون لتتخون اصاوا  
 ذوقوا حرارتها الصمد الذى يفرج ابيه صوامع منازل الرهبان صنع الله  
 اى صنيعة المحكم تصانع ابنية شريفة وحياض عظيمة وتصنع على عيني تزي  
 برعايتي انا صورا من حجر وصغرا وخوها صنوان نخلتان او فاكش  
 يصهر اى يذاب صهرا قرابة الشكاح صيب اى مطر مصيبة ما تاباه  
 النفوس لصور قرن النفع صرهن صرهن او امسكن صوما ادا ساكا عن  
 الكلام او الطعام الصيد الممتنع من الحيوان الماكول الذى لم يملك  
 صياصيمهم تطلق على الحصون وقرون البقر وشوكى الديك  
 (حرف الضاد) ولا تضني لا يحصل لك شمس الضحى بعد عها شم  
 فضرينا على اذانهم انما هم ضربت عليهم الذلة الزموا ضربتم في الارض سرح  
 فيها الضر ضد النفع اولى الضرر الزمانة او المرض كالعمى اضطر الخي  
 ضريع الشبرق اليا بس والشبرق بكسر الشين شوك ترعاه الابل ما دام رطبا  
 فاذا يبس لا ترعاه ويسخى حينئذ الضريع ضعف الحياة وضعف المات  
 عذاب العاجلة والاجلة ضغثا مل والكف من عيب ان اضعفات احلام  
 اخلاطها اضعفانهم احقادهم ضللنا في الارض غنا فيها بان ضربنا  
 فخلطين بترابها واضم اجمع بضمين يخيل ضنكا ضيقا ضرى نا



وقيل جائرة يصيغونها ينزلوها منزلة الاصناف بالقرابة فيصيق مخفف فيصيق  
 او مصدر (حرف فني) طاء طبع حتم طبقا عن طبق حالاً بعد  
 حال في طغيانهم في غيرهم لاهل طغوى طغيان طغى رفع وعلا الطاغوت  
 البالغ اقصى الطغيان وهو عبارة عن كل متعة وكل معبود من دون الله تعالى  
 من انس وجن واصنام وهو مقلوب والاصل طغوت فقلت الى طوغوت  
 وقلت الواو الفاء للمطففين غير الوافين للكيل طفق شرع طلع الموز وكذا  
 اشع العظام طل المطر الضعيف لم يطهرته لم يغسله ويطلق الطل على  
 الخفض لمئسنا محونا طمست ذهب ضوءها وعين خلقت بعير شق  
 الطائفة القيامة وقيل الداهية اطمانوا بها سكنوا بالدنيا الفانية طهروا  
 الماء النظيف يطهرن انقطاع دم الخفض يطهرن يغتسلن بالماء  
 كالطود الجبل الطور اسم جبل اطوارا احوالا فطوت سوت وزينت  
 طوعا الانقياد فطوعا عن متطوعين طوفان سيل عظيم طائف اسم فاعل  
 من طاف طيف لهم من الشيطان ذي الطول السعة والفضل طوي من الطيب  
 وقيل شجرة في الجنة وقيل الجنة طائفة علمه من خير وشتر يطير واموي تطيرناكم  
 تشاء منا الا انما طائرهم عند الله اي سبب اصابهم عند الله وهو قصاؤه وقدره  
 وليس بمن احد ولا بشئ منه (حرف فني) طاء المهيضة  
 بدل طلالهم ظلة ظل اعطيت ظلت اتمت ظن صبار الظلم عنع الشئ  
 في غير موضع ظلمات ثلاث ظلمة المشيمة والبطن والرحم لم تطمعه نيشا لم  
 لم تنقص منه شئ لا تظا لا تعطش الذين يقضون ما هم ملاقوا ربهم اي يوفون  
 وكذا فظنوا انهم موافقوها يقضوا فظنوا ان لمن بقدر عليه رجع عندنا  
 لا نصيق عليه بظننا بجهنم تظفرون تداود في وقت الظفر بظفرون  
 يحفلون الزوجا كما تظفرون الاقفا تظفرون تعاونون ظفرا مؤنا  
 بظفاهوا يغضوا بظفروه يغلوه ظاهري ذوو ظفوف غلة (حرف فني) العين  
 المهلة يغنايها الى عبثا بغير حكمة اول العابد بن الموحدين بنده او الحاردين  
 للولد وقوفها لالعابدهون اذ لا حاضرون غبت بي شراطين الى تحذتهم خبيثا

ثم تسمى كذا تنصرف اليها ج والظن ان النحان او الارض وانه ينسحب  
 الى نيلها والى اثارها والى ما يتكون والى ما من السنين الى النجاة  
 الى ما طرد عنه طرد فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا  
 نشئت تكبرية منها النجاة الى النجاة في الكبر والفساد النجاة اطلقا  
 الناس لا تعشوا النجاة النجاة النجاة فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا  
 من المصائب عواقبها الى المصائب النجاة النجاة فاعلموا فاعلموا فاعلموا  
 افعل فعله فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا  
 كذا وان كان من العرب عادهم كتاب فاعلموا فاعلموا فاعلموا فاعلموا  
 صرنا لما شاء او عدل مثل ولا يؤخذ منها عمل اي فاعلموا فاعلموا فاعلموا  
 لا عدا اعتدى عدوا يعدون عاد عدوان الظلم العداة ناطق النجاة  
 نرجوا جميع عروب المتجربة لزوجها والعاثقة له او الكساء تخرج نضيد  
 ذي الحمارج اي الدرج العرجون الشراخ من الكساء ويقال له العرجون  
 واليقنوا واليقنوا بالكم في الكل مفرقة الجناية المعتبرة من المصائب  
 من غير سوال عروشها السقف يعرجون يدون عروشها يدون  
 تحبها اقصى ارسوا عرش سرب الملك على الله ثلثا عرشها الظلم كثرها  
 سعتها عرشها اوقا تم عرشها جهم اظهرنا عارضا استجنا عرشها  
 فاعلموا بمعنى المنقول فاعلموا من دون الشيء بحيث يصير عاجزا او عاجزا  
 اي لا تجعلوا الحاف باق عاجزا او عاجزا من الخي والاشياء به بالعرف  
 اي المعروف العرم جمع عرمة وهي المستناة اي الحجارة المكونة التي  
 عقدتها بلقيس بغير اي سدا المنع السيل وقيل اسم واد جاز السيل  
 من قبلك وقيل العرم الا فر الصبغ من عرم الرجل اذا ساء خلقه وضعف  
 اي سئل الا فر الصبغ لشدة الخطر وقيل العرم اسم للرجل الذي الفار الغنم  
 واصريف له السيل لانه نقب السيل اي السيل وكان هذا السيل بين عرش  
 صلي الله عليه وآله وعلى بقية الانبياء وسلم بالقرآن اي الارض الخالية من الاشياء والارض  
 والابنية او وجه الارض اعتراك اي عرشك واسما بك يعرجون عرشها



توان اي نصرت بين سين الصنف والكبر الوير الابل الحاملة ليرة عيلة  
اي فورا عيت بينا رارة مفردها عينا عبرة بالكر العظة وبالفتح الولا  
في العين (حرف) الغايرين وشكر بين من معني  
ومن بقي غناء اخوي، اي ما خلد مياه الاودية من البنث اباس واخوي  
اي احضر بحسب ما كان او اسود فجعنا غناء اي نعلكي عداد الخالبة  
تقاني انكر يتقادر اي ترك الغريب اي الشديدة التواد غة فة بده  
ي بلن التير بلا زبارة ثرقا قبل نزع روح البررة والارغراق نزع روح الكثرة  
غنا اي هداكا، وطينا او عذاب اوزم لا يهدا ونه عزم بكذا عذرم له ومنه  
الفرج لمعزمه ان شدة بولن مفرقا القرم الزام او التزام عالا يلزم انزنا  
سم اي يحمي وقيل الصقنا عزم الصقنا ه بالفرغ اجمع غار الغسق  
الظلمة الحاسق اللبس وقيل القمروا الهدي غسقا الصقيد السائل فيهم  
او ما يحرق بالبريد كاحراق النار غسكين هو غسالة اجواف اهل النار  
وكذا الخارج من دير او جرح بعد غسله غسالة اي غطاء اغسناهم جعلنا  
لهم غسالة عواش اغطية غاشية مفرغواش اغطش اظلم غلبا غليظة  
را المناق واسد ها اغلب غلظة اي شدة غلف جميع غلف اي له غلاف غل  
اي غان غل اي عداوة ولا تغلوا اي تزيد واغرات الموت اي شدا انه  
ان تقمصوا تساموا غمة اي ظلمة او الغم غم سبي كان لم يغصوا فيها  
اي يقبوا الغار النقب غورا اي غارا مغارات ما يغصون في الغار  
الارض تقضي فيها الحاجة غول هو ذهاب الحنل والحلم بالخمر القوي غلا  
الرشد غيابة الخبث ما يغيب ما وضع فيه غيبض الماء اي غاض او غفص  
غدا اي مشوا له مهمة (حرف) الفاء من فئة اي جماعة  
تفتوا لا تزال يستفتون اي يستسعدون افتم ديننا اي احكم الفناء  
الحكم فترة اي ساكون ففتقنا اي ازلنا الرتن وفتقنا اي ما لم يطر  
وشق الارض بالسيات فتلا الفتحة في قلب النوا فتقنا اي شق  
من فتياكم ملك انهارم فتقنا اي حمل كره

الغاشية  
القيامة

ليتفهم آحاده كثر ذنوبه ويؤخر تقويمه او يثني الذنب ويصون الثوبة  
 فاستغفروا لهم اني ما تم هذه الذنوب فمجدوهم بها في المطاف في حقهم قاي  
 عتسع وقيامه لا يصير اليه ليوم ياتي به فيقول اني فعلت الخييار  
 الصالحين المشيعة بالذنوب والارادة في عديدها من الكبرياء من المشرقين  
 تخرج في فتوح وفتوح في الفتوح والارادة في عديدها من الكبرياء من المشرقين  
 في يد فردوس الالهية وروية فردوس في يد فردوس الالهية وروية  
 يشقون ومن افوا انرا انرا انرا انرا انرا انرا انرا انرا انرا انرا  
 من فردا افرغ اي اصبحت فزق حاشية في يد فردوس الالهية وروية  
 او اثير في فردوس اي اثير في فردوس اي اثير في فردوس اي اثير في فردوس  
 و استغفروا اي استغفروا اي استغفروا اي استغفروا اي استغفروا اي استغفروا  
 في كل يوم في فردوس اي استغفروا اي استغفروا اي استغفروا اي استغفروا  
 او فلبس البنية من محمد حق عليه فتمت له ان فلبس البنية من محمد حق  
 انفضوا تفروا انفضوا اي باشر في اول الحلقة انفضوا تفروا انفضوا  
 وكذا انفضوا تفروا انفضوا اي باشر في اول الحلقة انفضوا تفروا انفضوا  
 يفهمون يفهمون يفهمون يفهمون يفهمون يفهمون يفهمون يفهمون  
 اي تفهمون يفهمون يفهمون يفهمون يفهمون يفهمون يفهمون يفهمون  
 او معنى الاول عندهم فاكهة كثيرة ومعنى الثاني انهم يفهمون ويفهمون  
 باصناف الفواكه او عطلى الطعم او عطلى الاعراض الفانية اقلع  
 انما بالبقاء والظفر وكما العقل والحزم فالق فاعل الشق المثلث  
 استغفروا او واربعهم في الفلك السفينة الفلك القطب المحرك بالجوم  
 استغفروا او استغفروا الى الفقه وهو نقصا العقل الحاد من  
 انهم افنان جمع فنان وهي الاعضاء فوج جماعة وفار التنوير هاج وعلا  
 فيهم اي صر وجههم وقيل من غصبتهم فواق بالفتح الراحة وبالضم  
 فيهم اي صر وجههم وقيل من غصبتهم فواق بالفتح الراحة وبالضم  
 فيهم اي صر وجههم وقيل من غصبتهم فواق بالفتح الراحة وبالضم  
 فيهم اي صر وجههم وقيل من غصبتهم فواق بالفتح الراحة وبالضم

انفضوا



[illegible]



انما قيلت الامور التي كانت في عصرنا من التفسير من القضاة  
 وادراكهم من سلطة منسوبة اليهم وقيام بها منقسمين الى القضاة على  
 الانصاف وفتنة من ذي حال فان قاسمها اي لم يلف قسما صليبا  
 وفتنة من قسما وادراكهم اي قولنا صيد اي غير شاي قامرات  
 الالف اي في قوله لا تعلق الا على الازواج معقودات اي مخدرات ضمن  
 لها صيدنا بحال فتنة اي بتعني من لا يقصرون اي لا يكونون ولا يكون  
 فيه الاشارة الى صفا في التفتت وادراكهم اي في حاشية التفتت  
 في وفتنة قسما اي في كذا من التفتت وادراكهم قسما بعد التفتت  
 في في الانصاف اي في حاشية التفتت وادراكهم اي في حاشية التفتت  
 فتنة في التفتت اي في حاشية التفتت وادراكهم اي في حاشية التفتت  
 التفتت اي في حاشية التفتت وادراكهم اي في حاشية التفتت  
 اقتدار اي جمع فتنة اي في حاشية التفتت وادراكهم اي في حاشية التفتت  
 في القراءة والابل قلنا اي كتب الجواز بقطع اي بعض من الليل  
 كسر القاف وبتكون الطاء جمع على اقطاع وبتكون الطاء جمع قطعة  
 تتلوهوا اختلوا قطرة في ارباعها جمع قطرة فتنة فتاة الشواة  
 يقطران على ساق منسوط كالقز والبطنج القواعد الانا من  
 القواعد من النساء اي العجائز فعدلة عن الازواج وادراكهم  
 قول الجري في فتاة فتنة العرب استلم القائم على القاعدة فقال نسو  
 محظورين الا اعد لا تتقف لا تتبع وقفنا اتبعنا نقلت كتبه  
 ضرب واحدة على اخرى تاسفا وتندما يفتنه بصره تفتنه ترجع  
 قال منافع واحدة من لفظة وقيل جمع مقلاد او مقلد اقلت  
 حاشية اقلادهم اي في حاشية التفتت وادراكهم اي في حاشية التفتت  
 تفتن وتقطع من الجانبين كالظفر يفتن من جانبيه القاف اي المبتغون  
 تفتن اي الاشعور رؤسهم مع غيض البصر وقيل مجذوبة ذواتهم مع رفع  
 الرأس فظنرا اي شديد القاطر العقل اي اللذبا وادراكهم اي في حاشية التفتت

هو كذا البرهان او دورته المتصل فاستوى طائفتها من الناطق اليه  
التي تهازلهم على قسمة تجوز اي جلد ذهاب او غير ذلك وقيل  
من قال وقيل غير ذلك مقتلة اي عتلة وقيل مضغفة كقولك الون  
هو كذا القانع السائل فتنى صوم افنغ رفع راسه او كسها فهو من  
الاضداد فتو ان اي عذوق النخل افنى اي اعطى قوت وقيل اي قاة  
اي قدر اقوات ارضي وغنا اي متعة اقيم مستقيم قاة القوم الميم  
والايران اقاموا الصلوة والنواهي في وقتها بلا اناة وتراخا اقوم بسلا  
اي شدة مقاراة واثبت قراءة لخصور القلب وهذا الاصحوات دنا ثا  
جمع قائم وعصير كقائما اي ما به يقوم الا عرو عنه القوم على التبرين  
للمة فوين اي المنه فوين النازل من بار من القرى اي الفقراء الذين ياراد  
هم ولا مان والمفقون كثير النال فهو من الاضداد فتنى سلبا نقص  
فتد قبيحة مستوى من الارض تاغا فتد قائلون تاغر منض الميزر  
(حرف نسا كافي) بمشوا اخر واوا شلوكا او كتموا طوجوكم  
اذ نال الكنت الكنت في كبد اي شدة كثرة اي غلبة التبريد انظر  
شمارا اي كبر الكبرياء العظيمة اكابر اي شدة كبره كبره كبره  
ان القوي على الرأس كسب اي فرض كثر فوعلى رء الكبره يكون  
في الجنة كادح عائد انكسرت الهبات وانه ثرت الكدح فطعم مطعة  
كبرها اكراها كبرها اي فطعا كسفا فاعوذ او يفر منه بكونه شدة  
كتب طلت من شدة بلونيت اكبر الميم لعل من كبره كبره كبره  
نوع ما زهد كالكبره كذا اي عاقل كذا اي كبره كبره كبره  
ظهورا وفما نهم في بطنه كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
اي الزرع كانه عانة كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
كالجود الكالج فلهن الشدة من الاشكال يستوفهم بحفظهم وكلمه  
استجاب كلاب مودة كبره كبره كبره كبره كبره كبره  
الاكلام جمع ثمة او ثمة الشا رقب منقاهما هذا كبره كبره كبره



خلص العباد يلقون بقلوب لا يلبسكم لا ينقصكم من لينة اي نخلة تجمع بين  
(حرف الميم) المتين اي الشدي المثلثات جمع مثلة العقوب بالحمد  
الشريف فوق كل شرف يخص اي خلص يمتنع به شديد الحال اي العقوبة يواجر  
كالماعون وغيره وعلى ما يتبع فيه وعلى كل ما يمتنع به شديد الحال اي العقوبة يواجر  
جمع فاحدة اي السفن التي تخر الماء وتشق بصدرها الخاض الطلق يقال شخص  
البحر البطن للوضع بمد وهم في الغي اي يزيدون لهم فيه مدين اسم ارض ورنه  
فيعمل وقيل مفعول المدينة قد تكرر ذكرها في القرآن لبلاد مختلفة فهي الكهف طرس  
وفي القصص مصر وقيل منف وفي النمل حجر عثود اي ديارهم فيما بين البحار والسمام  
وفي سيرة انطاكية واهي احدي مدائن الروم وسماتها ايضا قرية وفي الحديث اربع مدائن  
من مدائن الجنة مكة والمدينة وبيت المقدس وصدعاء اليمن واربعة من مدائن النار  
انطاكية وعمورية وقسطنطينية وطفاريس بالقرب من صنعاء واربعة من مدائن النار  
بينهما في مخرج اي مضربة خارج نار الادخال لها مخرج اي علس ومنه الامر  
نحس شتر اي شديد قوة اي قوة في ورثة اي شدة فلاتما فهم اي لا يتجادل بمادون  
بجادلون عتزون تستخرجون عنقه او يخرجون المزن الشهاب المسيع اي عيسى  
المرض فيزول فهو عيسى عليه الصلاة والسلام فطبق مسحا بالشوق والاعناق اي جعل  
يسح ويقطع ارجلها واعناقها ازالة للعلائق بينه وبين ربه وقيل جعل عيسى ابدا  
تبركها مستخفهم صبرنا هم قردة وخنازير من مسند اي سلسلة اوليف لامسائس  
اي لامساسة خوفا من ان يحرقهم فان السامري صا وحشاشا واذامته احدثا صابتهما  
فنف من الناس ونفروا نه وصار يقول اذاراي احدا لامسائس ان ينما اكنابة عن  
الجماع من امساج هي الاطلاط واحدها مشج مشج صنفه اي لحمه بقدر ما ينعف بمطو  
مشي مشية بشية تسمى الطيطاء نضاجا فيه تملط او من قد الظلم يسمى المطا  
معين اي جار وظاهر الامانة ما يعطى او ما ينفع او الزكاة مطلقا لماعة  
معتقا اي بغيرها انكر الزينة ممكن اي خصيه من القدرة والادارة  
اي كما والتمكن وهو القوة ودار الماء والنفذ المداشر اي ثمة  
اي من واعلمهم اي اطلعهم امدادهم زمانا طيلام الملاوة وعنه وابهر في ملكا زمانا طيلام

المنشئ له طراوة ينزل على السبح وقت السبح وقيل السبح السبحين وان كان السبح غير منشئ  
اي غير مقطوع بينه وبين السبحين اي جوارى الزمان او في النفس في السبح والقلق وقيل  
المنشئ المنبذ من قسده اذا قتلته قسده صدم من حجره ان بالكعبة افاض هو الطراوة  
او الاكاديب وما يتباه المرء بمشوار اي تنزل في النساء من المنى فمنه يمتنى اي  
يخلق ويقدّر ما اذا سوا قرائن مبدون يوطعون كالمثل اي دوي في الزيت المور المضطرب  
نور السماء هو اي تضطرب والمور تردد في المجرى والذخا وقيل تحرك في قروح كبد اي تحرك  
امتازوا اي اعتزلوا غير اي تشفق بغير اي يخلص ويغزو (حرف النون)  
التناوش بالهم والواو اي التناول او التنازع نك اي تعد يتناولون بعدو بنذاهم  
رعتاهم فانبتت اي اعتزلت في ناحية ولا تباروا اي لا تدعوا يستنبطونه شبح  
بحسن الاعشاء ينبوعا من سبع الماء ظهر والوزن يفسول ينابيع جمع ينبوع نتقنا رعتنا  
بحسن اي قدز لا يحل من النخل والاحصل او من نخل اخرج والنجم قيل هو القرآن انزل محيا  
والنجم ايضا ما طلع من الارض لا على ساق كالعشب وادهم بجوى اي يتناجون سرا  
فاليوم تنحك اي تلقبك فوق نجوة وهو المكان المرتفع الذي تظن انه يجك من  
السيل نجبة اي نذرة للقرية واخر اي اذبح وارفع كل الى غيرك بالتكبير في الصلاة فاحس  
اي دخان نجسا اي مشوقا على اصحابها ركلة اي هبة نازحة اي بالية او فارغة انفاذا  
نظرا وهم نذرتكم نذرا اي المجلس ناديه من غير مجلسه نذير محذر انذرهم اي علمتهم  
بما يورثه ينزع اي يفسد يترعك اي يستخفك او يحركك ينزفون اي تذهب  
العقور من المتكر نزل اي ما يهين للقادم نساها اي نوحها منساها اي عشا  
النسي اي تاذي تحريم شمر الى شمر او خنثى هو نساها اي من موضع لغيره وقيل هو مخصص  
بنقل ما في مخصصه قلبه كاقطه وقيل هو ابطال الحكم او لفظه او بما نستسح فكنتم يعلمون  
اي نبيته بلكرام الما فظاين لنسفته في اليم اي لنسفته في البحر يفسدها اي يطيرها ويقلع  
ذوقك دياج واحدها نسيك ناسك اي حجة منك عبيد يسكون اي يسرعون المشي  
فمع تقارب الخطا كمنية الذئب نسيها حقيرا لا يلتفت اليه اشياء استاء النساء  
البعوض والذبابا لها نسيه وادرة بعد اخرى النسيه التفرقة لحياة ان ناسية الليل  
اي غلس نساها من ضيقها لدهش من شام من كانه اذا نهض او قيام الليل والعبارة



التي تَحْتُ وتُنشَأ بالليل أو ساعاً أو نهاراً أو من نَشَأَت ذَا ابْتَدَأَت النُّشُورُ  
الحياة بعد الموت ينشرون أي يفرقون النشور أو ارتفعوا فنشروها ورفعها بنشور البعض  
المزوج ناصية أي تعبئة النصب منهم أو جبر ليسبب لزوجهم عليه الانصب الأول  
المنصوب بالعبادة جمع واحد لها نصب يفتح فسكون بنصب وعذاب أي تعب أو ضرب  
فانصب أي انصب في الدعاء أو ينقل القرب نصب أي علم ومنه انصب الحرم نصباً  
أي بالعبادة في الحرم انصاري اعوانى الناصية مقام الرأس نصا ختان خواراً ناصية  
حسنا النصرة البهجة النظية المنطوية يتفق يصح ينقضون أي يحررون  
الكاشفة في النقائض في العقد السور حيد من ويتفلس في العقد أي دفعه  
من شئ أقل من محله فانصب أي فنيث انقضوا أي اخرجوا بغير انقضوا النقيض  
القوم كقوله في العدة نفا من ثلاثة إلى عشرة إذا تنقست أي انتقضت  
وتنقضت نفشت رعت بيل أو سحت واهتات في النهار تنقضا السب في الأرض له  
منفذ وإن لم يكن له منفذ سمي سراً ففقدوا شئ من هذا النقص المناقضون  
ينقضون أي نقضوا الغنائم بغير نقل نصيباً ضميناً أو عرفياً فنيثوا أي عثروا  
المنقض بغير أي نقرة طراز أو نارة الناقورة السور فيه الملك انقضوا أي اخلوا  
حتى سمي نقضه أي نقوة نقض أي غابا نقوا نكروا هناك أي جوب انكاسا  
جمع بك أي ينكس الغزل وينقضه نكس انقضوا انكر أي ابيع نكرا أي منكرا  
نكس أي انكر أي انكر نكسوا أي استنكس رؤسهم وارتفعت ارجلهم  
ونكس الرض من الرض خرج منه ثم عاد اليه ينكس أي يرجع من باب دخل وجلس لم يستكنف  
أي ان يانف نكالا أي عقوبة انكالا أي قيودا كبيرة أو اقلالا غارق جمع غرق  
أي وسائد منها خا الطريق الواضح النهي العقول جمع همة تنوء أي تنهض وترنم  
بمشقة وثقل والتنوء الارتفاع بمشقة وقيل السوء السقوط ايضا فهو من الارتفاع  
اناب أي تاب انابة أي رجوعاً نون وسر بالحيث وبالذوات (حرف الهاء)  
هباء الداخل من كوة كالغبار لا ظل له ولا لمس هباء منشأ هو العبار المنشأ من  
سنا بك الخيل اهبطوا الهبوط اخذوا من علوا إلى سفلا اهبطوا مصر أي انزلوها تهجد  
أي سهر بالقرآن ويقال الحمد أي قام تهجدون قيل انه من الهجر أي اخذوا وقيل من راحل



هَلَجَر طَاي تَرْكُو اَبْلَا دَهْم يَجْعُون مِّنَ الْجَمْعِ وَهُوَ النُّومُ هَذَا اَيُّ سُقُوطَا مَا هَدَى  
اَيُّ مَارِشِدٍ وَالْهَدَى مَا يَهْدِي لِلْبَيْتِ الْحَرَامِ يَهْرَعُونَ اِلَيْهِ اَيُّ سِيرَعُونَ السَّيْرَ مَعَ الرَّعْدَةِ  
مَهْلَعِينَ اِلَى الدَّاعِ اَيُّ مُشْرِعِينَ السَّيْرِ مَعَ الْخَوْفِ فَالْاِهْرَاعُ اَسْرَاعُ السَّيْرِ مَعَ الرَّعْدَةِ وَالْاِهْرَاعُ  
اِسْرَاعُ السَّيْرِ مَعَ الْخَوْفِ هَذَا اَيُّ سُخْرِيَةٍ وَاسْتِرَاءُ اللَّهِ لَيْسَتْ مِنْهُمْ اَيُّ يَقَابِلُهُمْ بِجَزَاءِ تَهْرَاتِهِمْ  
الْمَهْلُ لِلْعَبِ أَهْشُ اَيُّ اضْرِبَ بِهَا الْأَعْضَاءُ فَيَسْقُطُ الْوَرَقُ مَرَعَى لِلْغَنَمِ هَشِيمًا اَيُّ نَسِجًا  
يَا لَيْسَ أَهْشًا نَقْصًا هَلُوعًا ضَحُوًّا الْهَلَاكُ اسْوَدَ الْخَرْجُ وَارْتَفَاعُ الصُّبُورِ أَهْلٌ بِهِ لَغْوَانُهُ  
اَيُّ ذِكْرِ اللَّهِ عِنْدَ ذِمَّةٍ تَقَرَّبًا إِلَى الْأَهْلِ جَمْعُ هَلَالٍ إِلَى ثَلَاثٍ لِيَا لَيْسَ يُقَالُ قَبْرُ هَامِدَةَ مَيْتَةً  
يَا لَيْسَتْ مَيْتَةً اَيُّ سَرِيعِ الْأَنْصَانِ مَعَ كَثْرَةِ هَمَزَةِ عِيَابِ اَوْ فِي الْغِيَابِ قَهْمًا حَقِي الْأَصْوَابُ  
هَمَزَاتُ نَحْسٍ أَلْسَانٍ طِينٍ وَنَزَغَاتِهِمْ مَهْمَمًا شَاهِدًا وَمُؤَمَّنًا أَوْ قَسَمًا الْمَهْمَمُ الْقَامُ  
بِمَصَارِعِ بَارِدٍ هَذَا اَيُّ مَيُودًا هَذَا نَابِتًا هَارٍ سَاقِطُ الْأَصْلِ هَايِرُ نَقْلَتِ النَّاءُ آخِرًا  
وَحَدِثَتْ هَوْنًا رُودًا الْهَوْنُ الْهَوَانُ اَهْوَنُ اَيُّ هَائِلٍ وَلَيْسَ التَّنْفِصِيلُ الْمَوَاقِلُ السَّيِّئُ  
وَالْهَوْنُ وَاقْتِنَانُهُمْ هَوَاءٌ قِيلَ خَوْفٌ عَمِتَ الْعُقُولُ وَقِيلَ مُخْرِقَةٌ ذَهْوًا لَا تَعْنِي اَشْتِهَوْتُهُ  
اَيُّ هَوْنِيَّةٍ تَهْوَى إِلَيْهِمْ تَقْصِدُهُمْ هَجْمًا قَبِيلًا اَيُّ سَائِلًا شَرِبَ الْهَمُّ الْأَبْلُ أَصَابَهَا الْهَيْمُ  
فَشَرِبَ وَلَا تَرَوِي بِهِمْ يَوْمَكَ يَذْهَبُونَ لَغْوًا مَقْصِدُ هَيْمًا اَيُّ عَجْدَانٍ فَعَلَّ هَيْمٌ كَسَمْتُهُ  
بِمَعْنَى اِقْبَلْ وَبَارِدٌ وَاللَّامُ لِلْبَاءِ اسْتِقْبَالًا (حَرْفُ الْوَاوِ) الْمَوْدَةُ الْمَقْبُولَةُ بِالْحَاءِ  
مَوْلَانَا تَعَالَى الْمُنَاجَاةُ فِي الشَّدَائِدِ وَأَبْلُ الْمَطَرِ الْغَزِيرُ يَوْقِي أَيُّ يَهْلِكُ وَيُنَالُ الْمَرْهَمُ عَاقِبَةُ كَفَرِهِمْ  
وَيَسِيلُ أَيُّ ذِي وَجْهِ يُسَدُّ بِيَتْرِكُمْ اَيُّ يَنْقُصُكُمْ وَالْوَرْدُ الْغَدْرُ سَلْمَانَةُ اَيُّ اِسْتَوَارَتْ وَاحِدًا لَوَا  
وَاحِدٌ مِنَ الْوَرْدِ هُوَ الْغَدْرُ وَالتَّاءُ بَدَلُ الْوَاوِ وَالْهَاءُ لِلتَّائِيَةِ وَوَالْوَعْدُ وَتَابِلَتُونِ  
عَلَى اِيْتِ مَقْصِدُ رَيْعَانِي الْمَوَانِزَةُ الْوَدِينُ تَبَاطُ الْقَلْبُ مِثْلًا قَالُوا الْوَدَّ اَوْثَانًا الْوَشُّ الْمِيعَةُ لِلْعِبَادَةِ  
مِنْ غَيْرِ مَسْوَرةٍ وَجِبَتْ اَيُّ سَقَطَتْ مِنْ وَجْهِكُمْ بَضْمُ الْوَاوِ وَشَعْبَكُمْ اَوْ جَسَلُ اَضْرَؤُكُمْ  
اَوْ جَسَمُكُمْ اَسْرَعْتُمْ فِي السَّيْرِ وَجَلَّتْ اَيُّ خَافَتْ وَجْهَةُ النَّهَارِ اَوَّلُهُ اَوْ جِبَتْ الْقَيْتُ  
اَوْ حَيَّ رَكِبَ إِلَى الْخَلِّ اَيُّ الْهَيَاوَةِ اَيُّ تَمَتَّى وَاحْتِ الْوَدُودُ الْمَحْتُ وَدَّ الْخَلِّ هَذَا  
الْخِي - مَرَدَّ اسْوَاعٍ فَاوَدَّ عَدُوَّكَ اَيُّ مَا تَرَكَكَ وَهَذَا الْوَدَاعُ الْوَدْقُ الْمَطَرُ تَرَاثُمَا  
اَصْلُهُ وَرَاثٌ وَارَدَ اَيُّ مَنْ قَدَّمَوهُ لِكَيْتَقَاءِ وَرْدَةٍ اَيُّ كَلَمٍ الْوَرْدَةُ وَرَدَّ اَيُّ  
اَيُّ عَطَاشٍ وَرَقْتُمْ اَيُّ فَضَحْتُمْ تَوَرَدُونَ اَيُّ تَسَحَّرْتُمْ خَوَالِفُ الْوَدَّ اَيُّ الْوَدَّ الْوَدَّ وَالْوَدَّ

واصل الناء عند المصيرين واو وزرا اثما واصله الحمل الثقيل اوزارها اي السلاخ  
لاوزر لا محجا اوزعني الهني يوزعون اي يحسون عن السير مؤزول اي مقدرونا وسطاحنا  
عدولا وسعها طاقنها وسق جمع وقيل علا الشق اي تم وكمل واستغرق الليل او استوي  
وسيلة اي قرية للمتوسمين اي المتفرجين وسوس القى له سرا الكسبة فيها لا لونها  
غير اصل لونها واصب الدائم بالوصيد اي فناء كفههم عند الباب مؤصدة اي مطبقة عليهم  
وصيلة اي الشا اذا ولد سبع بطون وكان السابع انثى او انثى وذكر فرموا انها جنيد  
وصلت فلم تذبح فان كان السابع ذكر اخلوه وصلنا لهم القول اي اتبعنا البعض بعضا  
ليعوه لا وضعوا اي لا شرعوا موضونه اي منسوبة بعضنا على بعض وظأ اي كلفة ومثقة  
ومنه الوطاة وظأ اي موافقة القلب للشا وظأ الحاجة الموعظة تحويف بالعاقبة تعيها  
اي تحفظها ما يوعون اي ما يحشون في صدورهم من التكذيب وقد اي ركب الابل واحده  
وافد يوفضون يسيرون يتوفاكم بالليل اي يستوفى عدلكم ويجمعه وقب دخل موقوفنا اي  
موقف الطلب الموقودة المقتولة من الهائم بالاخشا ميقان ووقفت سما من الوقت  
من الوفا بمعنى النبوة والشكون وقأ اي صمما الواقعة القاة فتسكا قبل الترقية وقبل  
المجلس وقيل الطعام الذي يقطع بالاشكين كالارج كما قيل به في القراءة الشاذة متسكا  
وكره ضرب به جمع الكف في صدره وكبلا كفيلا وليحة من يدخل في سواه تخرج من داخل اذ تلتفون  
على قراءة فتح الناء وكسر اللام وضم القاف من الوقى اي سحر الكذب وتكبر في صحفة على  
قراءة كسر الكاف من وكن الطائر اذا استقر في وكنية اي عيشه ولدان اي غلمان ولاية بكسر الواو  
الامارة ولاية بفتح الواو والقرابة والنصرة مولانا الولي المولى المعنى والصهر اولى لهم  
كله وعيد وتهديد لا تنبأ اي لا تنفرا وهاجا وقادأ وهنا اي صنعوا واهية منحرفة  
وضعفة وبالحزم اي هلاك اوقع او سواد في كنههم (حرف الباء)

لا تناسوا لا تقنطوا افلم يناس اي افلم يعلم وينبأ لغة الخع ينسأ اي يابس سير اي سهل  
اليسير اي القليل اليسير القار اليم البحر مطلقا تيمموا اقصدوا باليمان اي بالقدره والقوة  
وينبغي اي عذركم جمع يانع بجر وناجر يقال فالكه قد اقبلت بفتح وابتعت اذا ما ادركت واعلم  
والجدة ونفى وعدم على عبارة الذين اعترضوا قال سادنا المؤلف رحمه الله في غرة

ربيع الاول سنة حاد اعصليا مستغفرا

يقول عبد الذليل حسن بن أحمد الطويل \*

الحمد لله \* ما كل من ألف آحاد \* ولا كل من قال وفي بالمراد \*  
هذا طراز العلم الذي \* استاذ العدة السيد مصطفى الذبي \*  
دونه درر النواص \* وكناها من دياج الالفاظ بغربدائع الزايات والخواص \* وسابق فحول العلماء  
في ميدان المنطوق والمفهوم \* فامتهم الاقصر حواه فقال وما عتانا الا له مقام معلوم \* واعترف له بكل  
من كان له قلب او الفى السمع \* وشهد بانه في الفضل البالغ النهاية وحده فلا يجارى \* ولا يما  
كم دقيقة جلالة الافهام \* بعد ما كانت لا ترام \* ولم غزيرة ذلها \* وكما العقول تذل لها \* مما عجز  
من اطلع على تلك الرسائل \* الجامعة في ابوابها مجمع الخواص والافان \* فانه نفع الله المسلمين بمؤلفاته \*  
واعاد عليهم عظيم بركاته \* سلك فيها اربع مناجى واثم منوال \* وحررها تحرير الدرم والتمثال \*  
وابان من غريب القرآن \* ما يخفى عن البيان \* ونسخ بالمناسخة الناص \* من مسائل علم الفرائض \*  
واخرج ما في الزوايا \* من كنوز الخبايا \* سقى الله ثراه من غيث الرحمت \* وخلصه ذكره \*  
خلود الباقيات الصالحات \* هذا وحيث ان السعي في نشرها \*  
والاجتهاد في عموم نفعها \* من اعظم القرب الناجحة \* واثم الرغائب المرجحة \* التزم  
طبعها الزاهي \* على هذا الوضع الباهي \* شلالة الاكابر الكرام \* ونخبة الاماجد  
الفخام \* الشاب الصالح السيد احمد ابويوسف \* لا زال بمساعيه الصالحة يعمل ويشرف  
حجبا في مؤلفها \* وودا في مصنفها \* واشارا لنشر تحقيق العلوم \* الى كافة الامة على العموم \*  
فجزاه الله خير جزاء \* وعطر كل ناد بحسن ثناء \* وقد فخر ما اراد \* على وفق المراد \*  
بطبعتها بمطبعة السجدة شعراوى رضوان \* كان الله تعالى حيث كان \* ونقلت بعناية  
التحرى والاتقان من نسخة الكمال الاجل ذى الفضل المبين \* حضرة الفاضل السيد شافى  
المنقولة من نسخة مؤلفها احسن البية مع المقابلة بعناية المبالغة في الضبط عليه \*  
فجاءت بحمد الله تقرأ الناظر \* وتستر الخاطر \* عال الله الجميع بالاحسان \* وافاض علينا وعليهم  
من جميل الامتنان \* وقد وفى الاستاذ المؤلف رحمه الله وحمل الجنة مثواه \* بعد غروب شمس يوم السبت ٢٥٢٢ هـ ربيع الاول سنة ١٤٠٢

ترجمة الأستاذ المؤلف رحمه الله  
منقولة من خط تلميذ  
السيد حسين

هو العلامة الفهامة السيد مصطفى بن السيد حنفي بن السيد  
حسن الذهبي المصري مولداً وميتاً \* كان وجوده رحمه الله تعالى  
استبقاءً لا تثار التحقير التي اشرف وجوده عما بعده على العدم \* وإحياء  
لدارس المعارف التي استقر عقدها بدروسه الجلية وانتظم \* اينع بزهارها  
افكاره رياض التهذيب التي كانت خاوية على عرشها \* وابدع بافتها منه  
معاهد تنصيص المعصنات لا متشدد بها بأهدابها ولا مرشك ثراها  
بنقوشها \* وصاغ من نصوص المذهب فصوص تحقيقات ذهبية \*  
وأساغ من ينابيع مشكلاتها اشربة من التوضيح كوشية \* في أسكواب  
من السلاسة جوهريه \* فهو الهام الذي خلق في الفصل وحيداً \* ونظم في  
عقد المجد فريداً \* فما ابرع محاسنه \* وابدع فنونه التي كرمها عن الفكر  
محاسنه \* حتى جمع اشبات الألفاظ والمعاني رقيقاً ودقيقاً \* واتخذ  
لذلك الفصاحة مسلماً والملاغة طريقاً \* واستل من محاسن وجوه  
البيان وجوه محاسنه ما خسر على الرياض \* ومن غرائب العلوم وبدائع  
الفهم ما سخر بسواد القتل والبياض \* فما فاه الأوفاح من حقائق الرقائق  
ورقائق الحقائق زهر \* وما باح بسير من اشراق العوارف الأولاه من محاسن  
المواهب ومواهب المحاسن بدر \* لا يشك من رآه \* أن الله جمع فيه  
من الفضائل ما لم يجمع في سواه \*

وليس على الله بمستنكر \* أن يجمع العالم في واحد  
وبالجمله فكان رحمه الله نادرة عصره \* وشمس افق عصره \*  
وسعد دهره \* أخذ عن العلامة الدمهوري والفضل الفضالي وعليهما  
تخرجه وعن الخبر القوي بني والنور الشنواني والبدري البغاتي والهاشمي العطار \*

وغيره من الاكابر الاخيار \* حتى برع في سائر الفنون وشاع فضله  
 في سائر الاقطار \* وتصدر للاقرأ والتدريس \* وتفرد بالتحقيق والندوة  
 مبدا لكل لطيف من الفوائد وكل نفيس \* والى التأليف العديدة المفيدة  
 وصنف التصانيف المجيدة \* فمن ذلك تفسيرات على شرح المنهج  
 بالها من تفسيرات \* تحمل بها عقد العضدات \* وتقر بها عيون الجاهل  
 السادات \* وتفسر غريب القرآن \* ياله من تفسير جمع أسرار التنزيل وانوار  
 الانتقان \* ورسائل في فروع شتى \* لا تزي فيها من التعقيد عوجا ولا امتي  
 كرسالة تتعلق بشيخ ابن الهائم تكسوه ابعج لباس \* ورسالة في  
 لصا بالزكاة من كل صنف من المعاملة المتداولة في ايدي الناس وغير  
 ذلك من المؤلفات الجليلة والآثار الجميلة \* وكان رحمه الله تائبا لاسئلة  
 عن العضدات في الفنون من شواشع الاقطار \* فيكتب عليها من الاجوبة  
 وربما كتب من الرسائل فيها ما يروق ارباب البصائر والابصار \*  
 وما زال كذلك يفيد ويحيد \* وصيته في الافاق بكل وصف حميد وفضل  
 مزيد \* وهو مع ذلك يشك طريق الخول ويهتد الى كن العزلة عن الانام \*  
 ويعتزل من الشهرة فرار السليم من اخي الجذام \* يريد أمراء الوقت ان يغتربوا  
 فرصة رؤيته \* وافضل العصر ان يكون معهم ويكونون مع حضرة  
 فتأبى نفسه الا خويفة نفسه \* ولا يصرف همه الا فيما فيه خروجه  
 وأمنه \* وما زال على هذا الحال \* حتى اختار حوار المكبر المتعال \*

فتوفي رحمه الله تعالى في السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠  
 ثمانين بعد الالف والمائتين \* وكان يوم وفاته يوم عاصبا  
 وهؤلاء الهائل ادرائه منه كل مشا نصيبا ففقر الله ثرى  
 ريسه بهو اطل الرحمة والرضوان \* وروح تلك  
 الروح الشريفة بكل روح وبجان \*  
 وجمعنا وانا في اعلى  
 والى

